علم الإجرام

بين الجرائم التقليدية والجرائم الحديثة

الدكتور

يحيى إبراهيم دهشان

مدرس القانون الجنائي

كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

www.yahyadhshan.com

مقدمة

قديما كانت جميع السلوكيات مباحه، ولم تكن هناك جرائم ولا عقوبات مقرره لها.

مع تقدم الزمان وزيادة اعداد البشر وظهور نزعات شخصية وصراعات وأهواء فردية، ظهرت أهمية تحديد بعض السلوكيات الضارة والتي تمثل زعزعة لاستقرار المجتمع، وذلك من أجل تجريمها وتوقيع عقوبة رادعة على أي شخص يرتكبها.

ومن هنا ظهر علم الإجرام، لدراسة الجريمة والمجرم والظاهرة الإجرامية لوضع آليات لمكافحتها والحد منها، والحفاظ على المجتمع واستقراره.

ونجمع الغرض من هذا المؤلف في النقاط التالية:

- إدراك الطالب للأسباب التي تدفع المجرم إلى ارتكاب الجريمة وتحليلها، وإيجاد الوسائل التي تحد من انتشار الظاهرة الإجرامية.
- بالإضافة إلى المقارنة بين المدراس والنظريات المختلفة في تفسير الجريمة، وأسبابها، وكيفية مواجهتها.
- يتعرف الطالب لأول مرة على مقرر القانون الجنائي ويبدأ معرفته بدراسة علم الإجرام من خلال النظريات المختلفة التي

تفسر الظاهرة الإجرامية، وما إذا كان هناك مجرم بالفطرة، وما مدى تأثير المجتمع والمحيط الأسرى على اقبال المجرم على ارتكاب الجريمة.

خطة الدراسة

سنتناول مقرر علم الإجرام من خلال هذه الفصول الأربعة:

الفصل الأول: مقدمة في علم الإجرام

الفصل الثاني: الجريمة الجنائية

الفصل الثالث: المجرم الجنائي

الفصل الرابع: الظاهرة الإجرامية

الفصل الأول

مقدمة في علم الإجرام

تمهيد وتقسيم:

يعد علم الإجرام من العلوم الضرورية في رسم السياسة الجنائية بالمجتمع للوقوف على حجم الإجرام وأسبابه ونطاق الظاهرة الإجرامية من أجل وضع علاج لها للوصول للهدف المتعلق بتقليل معدل الجريمة في المجتمع.

كما أنه مجال متعدد التخصصات يدرس الجريمة وأسبابها ووقائعها وآثارها على المجتمع. يمتد هذا الحقل العلمي ليشمل دراسة العوامل البيولوجية، النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية التي تسهم في السلوك الإجرامي. بالإضافة إلى ذلك، يبحث علم الإجرام في الطرق المثلى للوقاية من الجريمة والتصدي لها، وكذلك في النظم القضائية والتشريعية المتعلقة بالعدالة الجنائية.

والبحث النظري في علم الإجرام يركز على فهم الجريمة من خلال دراسة مختلف النظريات التي تحاول تفسيرها. هذه النظريات تأخذ في الاعتبار العديد من العوامل مثل الوراثة، البيئة الاجتماعية، الحالة النفسية، والظروف الاقتصادية.

ويركز علم الإجرام أيضاً على تطوير الاستراتيجيات الوقائية والعلاجية للحد من الجريمة. حيث يشمل ذلك تصميم السياسات العامة والبرامج التي تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تقود إلى الجريمة، وكذلك تطوير النظم العقابية والتصحيحية داخل النظام القضائي.

ويتقاطع علم الإجرام مع مجالات أخرى مثل علم النفس، والاجتماعي، والأنثروبولوجيا، مما يجعله مجالاً غنياً بالمنظورات المتنوعة. يعمل العلماء والباحثون في هذا المجال على فهم العوامل التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي وكيفية التعامل معه بطرق تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

من خلال الدمج بين البحث الأكاديمي والتطبيق العملي، يسعى علم الإجرام إلى تقديم حلول مستدامة وفعالة لمشاكل الجريمة التي تواجه المجتمعات حول العالم.

ومن الجدير بالذكر، في العقود الأخيرة من القرن العشرين، نما علم الإجرام ليشمل عددًا من مجالات الدراسة المتخصصة. وقد أدت علاقة علم الإجرام بمختلف التخصصات الأخرى إلى تنوع كبير في وضعه الأكاديمي داخل الجامعات. حيث تميل الجامعات المصرية والأوروبية إلى التعامل مع علم الإجرام كجزء من التعليم القانوني، فيتم تدريسه في كليات الحقوق، كمقرر من مقررات القانون الجنائي.

وسنتحدث في هذا الفصل عن، تعريف علم الإجرام في مبحث أول، ونستعرض التطور التاريخي لعلم الإجرام في مبحث ثانٍ، وننتقل لفروع علم الإجرام في المبحث الثالث، ونتناول خصائص علم الإجرام في مبحث رابع، وننتهي بعلاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى في مبحث خامس.

المبحث الأول

تعريف علم الإجرام

على الرغم من أهميه على الاجرام في فهم الجريمة ومكافحتها، لا يوجد إجماع كامل بين الباحثين حول تعريف محدد لعلم الإجرام. هذا التباين في التعريفات ينبع من تعدد التخصصات والمنظورات التي يشملها هذا العلم مثل القانون، وعلم النفس، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، مما يؤدي إلى اختلافات في التركيز على جوانب معينة من الجريمة أو السلوك الإجرامي. ففي حين يركز بعض الباحثين على العوامل النفسية والفردية، يهتم آخرون بالجوانب الاجتماعية والثقافية، وهذا التنوع في التوجهات يعكس التعقيد والتنوع الكبير الذي يتسم به هذا المجال البحثي([1]).

[1]) د. فتوح الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بدون سنة نشر، ص ٨.

التعريفات الفقهية:

وعرف بعض الفقهاء علم الاجرام بأنه "هو العلم الذى يتناول بالدراسة العلمية عوامل السلوم الاجرامي من أجل التوصل إلى صياغة القوانين التي تحكم نشأة هذا السلوك وتطوره"([1]).

وعرفه البعض الاخر بأنه "هو الفرع من العلم الذى يتناول الجريمة بالدراسة على اعتبار أنها حقيقة واقعية لا حقيقة قانونية، فيتحرى أسبابها تمهيدا للقضاء على هذه الأسباب قدر المستطاع"([2]).

انتقاد التعريفات السابقة:

رغم أن التعريفات السابق ذكرها لعلم الاجرام تناولت بعض الجوانب الهامة له، إلا أنها ركزت على جانب واحدة في هذا العلم والمتعلق بالنطاق أو التطبيق.

فبالنسبة للتعريف الأول يركز بشكل كبير على "عوامل السلوك الإجرامي" من أجل صياغة القوانين. هذا التركيز قد يُغفل بعض الجوانب الأخرى المهمة في علم الإجرام مثل تأثير الجريمة على الضحايا، النظم القضائية والتشريعية، وتحليل العقوبات والتدابير الوقائية. كما أن الإفراط

[1]) د. فتوح الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، مرجع سابق، ص ٩.

[2]) د. رمسيس بهنام، محاضرات في علم الإجرام (علم طبائع المجرم – علم الاجتماع الجنائي) الجزء الأول، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٦١، ص ٩.

في التركيز على السلوك الإجرامي قد يؤدي إلى إغفال العوامل الاجتماعية والثقافية التي تسهم في نشأة الجرائم.

والتعريف الثاني يقدم نظرة مهمة حول الجريمة كـ "حقيقة واقعية" لا كمجرد "حقيقة قانونية". هذا يعكس أهمية البحث في الجريمة بعيدًا عن التصنيفات القانونية الجامدة. ومع ذلك، قد يُنظر إلى هذا التعريف على أنه يقلل من أهمية البعد القانوني في علم الإجرام، الذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من فهم كيفية معالجة الجرائم وتطبيق العدالة.

تعريفنا لعلم الاجرام:

ونعرف علم الإجرام بأنه: ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الجريمة والمجرم والظاهرة الإجرامية، من أجل الوقوف على أسباب الجريمة والوقاية منها ومكافحتها.

ونتناول بالشرح هذا التعريف واستعراض النقاط الرئيسية فيه تباعا.

- دراسة الجريمة: يتضمن علم الإجرام تحليل مختلف أنواع الجرائم، مثل جرائم الأموال العامة والخاصة، جرائم الأشخاص، الجرائم الالكترونية، وغيرها. ويشمل ذلك دراسة السياق الذي تحدث فيه الجرائم وكيفية تغير أنماط الجريمة مع الوقت والمكان.

- دراسة المجرم: يركز علم الإجرام على فهم الفرد الذي يرتكب الجريمة. هذا يشمل دراسة الخلفيات النفسية، والبيئية، والاجتماعية، والاقتصادية للمجرمين، بالإضافة إلى تحليل العوامل التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي.
- دراسة الظاهرة الإجرامية: يتجاوز علم الإجرام النظر إلى الجريمة والمجرم على أنهما عناصر معزولة، بل يتناول الجريمة كظاهرة اجتماعية. يشمل ذلك فهم كيف تؤثر الظروف الثقافية، الاقتصادية، والسياسية على معدلات الجريمة وأنواعها.
- الوقوف على أسباب الجريمة: يسعى علماء الإجرام لتحديد وفهم الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي. يتضمن ذلك تحليل العوامل الشخصية، مثل الاضطرابات النفسية، والعوامل الخارجية، مثل الفقر والتفكك الأسري.
- الوقاية من الجريمة: يتعدى دور علم الإجرام مجرد مكافحة الجريمة ليشمل تطوير سياسات وبرامج تهدف إلى منع حدوث الجرائم من الأساس، ويتضمن ذلك التركيز على البرامج التعليمية والاجتماعية التي تستهدف الشباب والمجتمعات المعرضة لخطر الجريمة.
- مكافحة الجريمة: يشارك علماء الإجرام في تطوير استراتيجيات وتقنيات لمكافحة الجريمة. يتضمن ذلك تحسين أساليب التحقيق، تطوير النظم القضائية، وتحسين آليات العقاب والإصلاح.

وأخيرا .. يدرس الجريمة كظاهرة فردية واجتماعية لمعرفة أنواع الجرائم، ومراحل ارتكاب كل جريمة. **ويدرس المجرم** للإجابة على الأسئلة المتعلقة بشخص المجرم مرتكب الجريمة، مثل: جنس المجرم، وعمره، واعداد المجرمين في المجتمع. **ويدرس الظاهرة الإجرامية** لمعرفة حجمها في المجتمع والتوصل لأسبابها ووضع آليات وطرق لمكافحتها.

وعلى هذا الأساس يتبين أن علم الإجرام لا يقتصر مجال بحثه على الجريمة من الناحية الوصفية بل يشمل الناحية التحليلية لمختلف العوامل المكونة لها سواء من الناحية الشخصية المتعلقة بمرتكبها أو المادية المتعلقة بالجريمة ذاتها، كما وأن أبحاث هذا العلم تتناول دراسة السلوك الإجرامي وعوامل تكوينه اجتماعية كانت أو فردية ومدى تأثير هذه العوامل

أهمية علم الإجرام:

أهمية علم الإجرام تأتي من صلة هذا العلم بالقانون الجنائي فإذا كان هذا الاخير يضم كافة صور السلوك الموصوفة جرائم والجزاءات المقررة لكل جريمة، فإن علم الإجرام يتولى بالوصف والتفسير تحليل هذه الجرائم لا باعتبارها فكرا قانونيا مجردا بل كسلوك واقعي يخضع للبحث التجريبي والتفسير.

ونتناول أهمية هذا العلم من عدة نواحي، تتمثل في النواحي التشريعية، والقضائية، والتنفيذ العقابي. حيث يلعب دورًا حاسمًا في تحسين وتطوير النواحي التشريعية، القضائية، والتنفيذ العقابي، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في النظام العدلي والأمني.

١- **من الناحية التشريعية:** تفيد ابحاث علم الإجرام المشرع عندما يتدخل تشريعيا للمساهمة في مكافحة الظاهرة الإجرامية، ويتم ذلك من خلال ما تقدمه أبحاث علم الإجرام من دراسات حول، تصنيف المجرمين إلى طوائف متباينة عن طريق دراسة متكاملة لشخصية المجرم لتحدد العقوبة المناسبة له والأسلوب الملائم له من ناحية المعاملة العقابية. **على سبيل المثال** عند انتشار ظاهرة التنمر في المجتمع وأثبتت تقارير علم الاجرام تسبب هذه الظاهرة في اضطرابات مجتمعية وإحداثها اضرار جسمانية ونفسيه بالضحايا، تدخل المشرع في عام ٢٠٢٠ وجرم هذا السلوك ووضع عقوبات مقرره لها بالمادة (٣٠٩ عقوبات مكرر/ ب)، وذلك من أجل مكافحة هذه الجريمة([1]).

[1]) نصت المادة (٣٠٩ عقوبات مكرر/ ب) من قانون العقوبات المصري رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على " يُعد تنمرًا كل قول أو استعراض قوة أو سيطرة للجاني أو استغلال ضعف للمجنى عليه أو لحالة يعتقد الجاني أنها تسئ للمجنى عليه كالجنس أو العرق أو الدين أو الأوصاف البدنية أو الحالة الصحية أو العقلية أو المستوى الاجتماعي بقصد تخويفه أو وضعه موضع السخرية أو الحط من شأنه أو إقصائه من محيطه الاجتماعي. ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر، يعاقب المتنمر بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على ثلاثين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا وقعت الجريمة من شخصين أو أكثر، أو كان الجاني من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان مُسلمًا إليه بمقتضى القانون أو بموجب حكم قضائي أو كان خادمًا لدى الجاني،

ويمكن حصر الفوائد التشريعية في:

- يساعد علم الإجرام في صياغة التشريعات والقوانين بناءً على فهم عميق لأسباب الجريمة وأنماطها.
- كما يوفر البيانات والتحليلات اللازمة لتطوير قوانين فعالة وعادلة تتناول جذور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى السلوك الإجرامي.
- ويساهم في تحديث وتعديل القوانين لتتوافق مع التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية الحديثة.

٢- **من الناحية القضائية**: علم الإجرام له أهمية بالغة في احاطة القاضي بالعوامل التي دفعت بالمجرم الى ارتكاب الجريمة وتعينه على تحديد العقوبة التي تتلاءم مع ظروف كل جريمة، حيث يمكن للقاضي الجنائي اختيار العقوبة او التدبير الملائم لكل متهم وذلك في ضوء استعماله لسلطته التقديرية التي منحها له المشرع وحتى يتم استعماله لسلطته التقديرية التي منحها له المشرع وحتى يتم ذلك بطريقة سليمة يتعين ان يقدم للقاضي ما يمكنه من التعرف على شخصية المتهم الإجرامية للوقوف على مدى خطورته الإجرامية على المجتمع ولا شك ان ذلك يساعد في مكافحة الإجرام في المجتمع من خلال تطبيق الحد الادنى او الاقصى للعقوبة او توقيع تدبير احترازي بدلا من

أما إذا اجتمع الظرفان يضاعف الحد الأدنى للعقوبة. وفى حالة العود، تضاعف العقوبة في حديها الأدنى والأقصى".

العقوبة الجنائية او اللجوء لنظام وقف التفنيد إذا كانت ظروف المتهم تستوجب دلك.

ويوجد في قانون العقوبات ظروف مخففة ومشددة واعذار قانونية، تتيح للقاضي مراعة ظروف كل مجرم وتخفيف أو تشديدها العقوبة التي سينطق بها بناء على ظروف كل مجرم وكل جريمة، وذلك من خلال مساعدة دراسات علم الاجرام.

وتتجلى فائدة ابحاث ونتائج الدراسات الإجرامية في وقاية المجتمع من الجريمة حتى قبل وقوعها وذلك لان الاحاطة بالعوامل والظروف التي تدفع الى ارتكاب الجريمة تساعده على محاولة تغيير هذه الظروف التي تدفع الى ارتكاب الجريمة او الحد منها مما يترتب عنه الحد من الاتجاه نحو الجريمة.

ويمكن حصر الفوائد القضائية في:

- يساعد علم الإجرام في تحسين الفهم القضائي للسلوك الإجرامي، مما يعزز العدالة في المحاكمات.
- يوفر للقضاة والمحامين أدوات لتحليل الجرائم بشكل أعمق، مما يساعد في اتخاذ القرارات القضائية بناءً على فهم شامل للعوامل المؤثرة.
- يسهم في تطوير أساليب التحقيق والإثبات، مما يعزز فعالية النظام القضائي في كشف الحقائق وتحقيق العدالة.

٣- **من ناحية التنفيذ العقابي:** علم الإجرام يلعب دورا مهما فيتيح للسلطات القائمة على تنفيذ العقوبة اختيار انسب وسائل المعاملة العقابية للمحكوم عليه. ويتم ذلك من خلال تصنيف المجرمين بناء على السن والجنس والخطورة الإجرامية، ومن حيث اختيار نوع العمل داخل المؤسسة العقابية الذي يحقق تأهيل المحكوم عليه حتى يخرج مواطنا قادرا على التكيف مع المجتمع مرة أخرى، واختيار اسلوب المعاملة العقابية من خلال الفحص البدني والنفسي والعقلي والاجتماعي للمحكوم عليه، فهذا الفحص يساعد في معرفة العوامل التي أدت الى ارتكاب الجريمة وبالتالي يفيد ذلك في معالجتها والقضاء عليها.

ويمكن حصر فوائد التنفيذ العقابي في:

- يعمل علم الإجرام على تحليل فعالية العقوبات المختلفة وتأثيرها على إعادة تأهيل المجرمين.
- يقترح طرقًا لتحسين النظم العقابية والتصحيحية، بما في ذلك برامج إعادة التأهيل والوقاية من العودة للجريمة.
- يساعد في تطوير سياسات عقابية تراعي الأبعاد الإنسانية وتسعى لإعادة دمج المجرمين في المجتمع بشكل فعال.

ونشير أخيرا ان علم الإجرام ضرورة من الضرورات العلمية التي لا غنى عنها فهو يحتل مكانة عالية من الأهمية لما يقدمه من فوائد وخدمات في مجالات الدراسات المتصلة بالجريمة وتبرز واضحة هذه الفوائد في الوصول الى فهم المجرم والجريمة والضحية وصولا في تقرير العقاب.

المبحث الثاني

التطور التاريخي لعلم الإجرام

للحديث عن التطور التاريخي لعلم الاجرام، سنتناول المراحل التي مر بها هذا العمل بدء من المراحل المبكرة، مرورا بعصر النهضة والتنوير، ثم تطوره في القرن التاسع عشر، ثم في القرن العشرين، وأخيرا ما وصل إليه هذا العلم اليوم في القرن الحادي والعشرين، والتطرق لأهمية هذا العلم اليوم.

أولا- المراحل المبكرة:

في المراحل المبكرة، وتحديداً خلال العصور القديمة والوسطى، كان تطور علم الإجرام في مراحله الأولية وتميز بنهج أكثر بدائية ومبني على المعتقدات الدينية والخرافات.

العصور القديمة: في هذا الوقت، كانت الجريمة غالبًا ما تُنظر إليها على أنها تحدٍ للنظام الإلهي أو الطبيعي. العقوبات كانت قاسية وغالباً

ما تُستخدم لتأكيد سلطة الحاكم أو الطبقة الحاكمة، وليس بالضرورة لتحقيق العدالة أو الوقاية من الجريمة. كانت الأسباب المنسوبة للجريمة تتمحور حول العوامل الخارقة للطبيعة أو الإرادة الإلهية.

العصور الوسطى: خلال هذه الفترة، استمر التركيز على الأبعاد الدينية والأخلاقية في تفسير الجريمة. النظام القضائي كان متأثرًا بشكل كبير بالكنيسة والمعتقدات الدينية. كانت العقوبات تتضمن أحكامًا قاسية مثل الإعدام أو العقوبات البدنية، وكان هناك استخدام موسع للمحاكمات بالمحاكمات التجريبية، مثل "محاكمة النار" و"محاكمة الماء"، التي تُعتبر اليوم غير منطقية وغير عادلة.

في هذه المراحل المبكرة، لم يكن هناك فهم واضح أو علمي للجريمة كما نعرفه اليوم. كانت الجريمة والعقاب يُداران بشكل أساسي بناءً على السلطة والمعتقدات الدينية بدلاً من الدراسة العلمية.

ثانيا- عصر النهضة والتنوير:

في عصر النهضة وعصر التنوير، شهد علم الإجرام تطورات مهمة تميزت بتحول جذري نحو النهج العقلاني والإنساني في فهم الجريمة والعقاب. هذه التطورات كانت بمثابة نقطة تحول من النظريات الدينية والخرافية إلى النهج العلمي والموضوعي.

عصر النهضة: حدث تحول في الفكر الإنساني فقد تميزت هذه الفترة بإعادة اكتشاف الفنون والعلوم الكلاسيكية، مما أدى إلى تغيير في النظرة إلى العالم والإنسان. كما ظهرت التساؤل حول العقوبات القاسية فبدأ النقد الفكري للنظام القضائي القائم والعقوبات القاسية وغير الإنسانية، مع التركيز على حقوق الفرد وكرامته.

عصر التنوير: ظهرت العقلانية والنقد الاجتماعي فقد كان عصر التنوير محوريًا في تطوير النهج العقلاني والنقدي للمجتمع والقانون. نُظر إلى الجريمة من منظور أكثر علمية وتحليلية. **كما ظهر العالم "سيزاري بيكاريا"** بمؤلفة "حول الجرائم والعقوبات" عام ١٧٦٤، ويعتبر من أهم الأعمال في تاريخ علم الإجرام. حيث دعا بيكاريا إلى العقاب العادل والمتناسب مع الجريمة، ونادى بإلغاء عقوبة الإعدام. **وظهرت فكرة الوقاية من الجريمة** حيث بدأ الفكر الإجرامي يتجه نحو أهمية الوقاية من الجريمة وليس فقط العقاب. وتم التركيز على الإصلاح الاجتماعي كوسيلة لتقليل الجرائم.

عصر النهضة والتنوير وضعا الأسس لفهم حديث للجريمة والعدالة، مما أدى إلى تطورات لاحقة في علم الإجرام كان لها تأثير كبير على الأنظمة القضائية والتشريعية في العالم الحديث.

ثالثا- القرن التاسع عشر:

في القرن التاسع عشر، شهد علم الإجرام تطورات جوهرية تميزت بالانتقال من النهج الفلسفي والنظري إلى البحث العلمي والتحليلي. هذه الفترة كانت حاسمة في تشكيل علم الإجرام كحقل دراسي مستقل ومتعدد التخصصات. وتميزت هذه الفترة بالآتي:

- التأسيس العلمي لعلم الإجرام:

نشأة النظريات البيولوجية: أحدثت أعمال مثل تلك التي قام بها "سيزار لومبروزو"، الذي اشتهر بنظريته عن "الإنسان المولود مجرمًا"، ثورة في فهم الجريمة. لومبروزو حاول ربط السلوك الإجرامي بخصائص فيزيولوجية ووراثية، مما فتح الباب لدراسة العوامل البيولوجية.

التطورات السوسيولوجية: بدأ العلماء أيضًا بالتركيز على العوامل الاجتماعية والبيئية كمحددات للسلوك الإجرامي. فالباحثون مثل إميل دوركايم ركزوا على كيفية تأثير البنية الاجتماعية والتغيرات في المجتمع على معدلات الجريمة.

- تطوير أساليب البحث:

البحث الإمبريقي والإحصائي: تم تطوير أساليب بحثية جديدة لجمع وتحليل البيانات حول الجريمة، وهذا ساعد في تحويل علم الإجرام إلى حقل يعتمد على البيانات والأدلة الملموسة.

- الاهتمام بالعقوبة والإصلاح:

حيث ظهر النقد لنظام العقوبات القائم وبدأت التساؤلات حول فعالية العقوبات القاسية والسجون، ونُظر إلى الإصلاح بدلاً من العقاب كهدف رئيسي للنظام العدلي.

كما ظهر تطوير السجون وأنظمة العقوبات، بناء على الاهتمام المتزايد بإعادة تأهيل المجرمين وإدخال برامج تعليمية وعلاجية في السجون.

- التفاعل مع القوانين والسياسات:

بدأ التأثير على السياسة الجنائية بالأفكار الجديدة في علم الإجرام فانعكست على القوانين والسياسات العامة، مما ساعد في تشكيل نظم عدلية أكثر عقلانية وإنسانية.

وخلال القرن التاسع عشر، تحول علم الإجرام من كونه مجرد فكرة فلسفية إلى حقل علمي يركز على البحث والتحليل، مما وضع الأسس لتطورات لاحقة في القرن العشرين.

رابعا- القرن العشرون:

في القرن العشرين، شهد علم الإجرام تطورات متسارعة ومتنوعة تعكس التغيرات الاجتماعية، القانونية، والتكنولوجية في هذه الفترة. وتميزت هذه الفترة بالآتي:

- تنوع النظريات الإجرامية:

فظهرت نظريات سوسيولوجية والتي تركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل نظرية الصراع ونظرية التسمية أو الوسم الاجتماعي. كما نظريات نفسية والتي ساعدت في استكشاف دور العوامل النفسية في السلوك الإجرامي، بما في ذلك الاضطرابات الشخصية والنفسية.

- التطورات التكنولوجية والأساليب البحثية:

الاستخدام المتزايد للإحصاءات والتحليل الكمي من خلال تبني أساليب بحثية أكثر تطوراً ودقة، مستفيدةً من التطورات في تكنولوجيا المعلومات. كما تم الاعتماد على التحليل الجنائي وعلم الأدلة الجنائية، فشهدت هذه الفترة تطورات كبيرة في مجالات مثل البصمات، وفحص الحمض النووي، وتقنيات التحقيق الأخرى.

- التركيز على الوقاية والتأهيل:

زاد الاهتمام ببرامج إعادة تأهيل المجرمين وإدماجهم في المجتمع. وتبلورت السياسات الوقائية عن طريق تطوير استراتيجيات للوقاية من الجريمة تتضمن التعليم، تحسين الظروف الاقتصادية، وبرامج الرعاية الاجتماعية.

- تأثير الحروب والتغيرات السياسية:

من خلال دراسة الجريمة خلال وبعد الحروب تم استكشاف تأثير النزاعات العالمية والتغيرات السياسية على معدلات الجريمة وأنواعها.

- التعامل مع جرائم جديدة:

ظهر نوع جديد من الجرائم متمثل في الجريمة المنظمة والجريمة الإرهابية وزاد التركيز على أشكال جديدة مثل الجريمة السيبرانية فقد بدأ الاعتراف بالتحديات التي تطرحها الجرائم الإلكترونية والحاجة إلى تطوير استراتيجيات وقوانين جديدة لمواجهتها.

وختاما .. في القرن العشرين، أصبح علم الإجرام حقلاً متعدد التخصصات وديناميكيًا، يتأثر بتغيرات المجتمع ويسهم بدوره في تشكيل السياسات العامة والنظام القضائي.

خامسا - القرن الحادي والعشرين:

في القرن الحادي والعشرين، يواصل علم الإجرام تطوره مع التغيرات السريعة في المجتمعات والتكنولوجيا، وهذا العصر يشهد توسيعًا لنطاق البحث والتطبيق في علم الإجرام، مع التركيز على تحديات جديدة ومعقدة. وتميزت هذه الفترة بالآتي:

- الجريمة في عصر العولمة:

زاد التركيز على دراسة الجريمة المنظمة والإرهاب، خاصة في سياق العولمة والحدود المفتوحة. كما اكتسبت قضايا مثل الاتجار بالبشر والجرائم ضد الإنسانية اهتمامًا متزايدًا.

- التكنولوجيا والجريمة السيبرانية:

مع التقدم التكنولوجي، أصبحت الجرائم الإلكترونية، مثل الهجمات السيبرانية والاحتيال عبر الإنترنت، مجالًا رئيسيًا للدراسة والتحليل. كما يشمل علم الإجرام الآن دراسة قضايا الخصوصية والأمن السيبراني وتأثيرها على القانون والمجتمع.

- البحث الإمبريقي والتحليل البياني:

يستفيد علم الإجرام من التحليلات المتقدمة والبيانات الكبيرة لفهم أنماط الجريمة وتطوير استراتيجيات الوقاية. كما تطورت أساليب

النمذجة والتنبؤ لتقدير اتجاهات الجريمة المستقبلية وتأثير السياسات العامة.

- النهج المتعدد التخصصات:

يتقاطع علم الإجرام بشكل متزايد مع مجالات مثل علم النفس، السوسيولوجيا، وعلوم البيانات، مما يعزز فهمه للجريمة والسلوك الإجرامي. كما يتم إيلاء اهتمام متزايد لتأثيرات العوامل الاجتماعية والثقافية على الجريمة في عالم متزايد الترابط.

- التحديات الأخلاقية والقانونية:

تواجه البحوث والممارسات في علم الإجرام تحديات أخلاقية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

- تأثير التغيرات المناخية والأزمات البيئية:

يزداد الاهتمام بدراسة كيفية تأثير التغيرات المناخية والأزمات البيئية على أنماط الجريمة.

وأخيرا .. في القرن الحادي والعشرين، يتكيف علم الإجرام مع الواقع المعقد والمتغير بسرعة، مما يسهم في تطوير استراتيجيات متطورة لفهم ومواجهة الجريمة بطرق فعالة ومستدامة.

سادسا- أهمية علم الإجرام اليوم:

أهمية علم الإجرام في الوقت الحاضر تكمن في قدرته على التعامل مع التحديات المعقدة والمتنوعة التي تواجه المجتمعات المعاصرة. هذه الأهمية تظهر في عدة جوانب رئيسية.

- يساعد علم الإجرام في فهم أعمق لأسباب الجريمة من خلال تحليل العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، والبيئية التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي، مما يمكن المجتمعات من تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجريمة.
- تطوير السياسات الجنائية والعدلية من خلال إسهام علم الإجرام في تشكيل السياسات العامة والتشريعات القضائية من خلال توفير بيانات وتحليلات مبنية على الأدلة، مما يساعد في تحقيق نظام عدالة أكثر كفاءة وعدالة.
- يساعد هذا العلم في تطوير برامج الوقاية والتدخل المبكر لمنع السلوكيات الإجرامية، بالإضافة إلى تحسين برامج إعادة تأهيل المجرمين وإعادة دمجهم في المجتمع.
- يتكيف علم الإجرام مع التغيرات المستمرة في المجتمع، بما في ذلك الجريمة السيبرانية، الإرهاب، والتحديات التي تفرضها العولمة والتغيرات التكنولوجية.

- يوفر علم الإجرام تدريبًا وتعليمًا متخصصًا للمهنيين في مجال العدالة الجنائية، بما في ذلك المحققين، القضاة، المحامين، والعاملين في المجال الاجتماعي.
- يشجع على البحث المستمر والابتكار في تقنيات التحقيق والتحليل الإجرامي، مما يساهم في تحسين كفاءة وفعالية النظام القضائي.
- يساهم في فهم كيفية تأثير الجريمة على المجتمع والثقافة ويساعد في تعزيز الوعي حول القضايا الأمنية والعدلية.

بشكل عام، يعتبر علم الإجرام عنصرًا أساسيًا في مساعدة المجتمعات على فهم ومواجهة الجريمة بطرق أكثر استنارة وفعالية.

المبحث الثالث

فروع علم الإجرام

علم الإجرام، بوصفه مجالاً متعدد التخصصات، يشمل عدة فروع تغطي جوانب مختلفة من الجريمة والسلوك الإجرامي. وتنقسم فروع علم الإجرام إلى ثلاث وهى: علم البيولوجيا الجنائي، وعلم الاجتماع الجنائي، وعلم النفس الجنائي([1])، ونستعرضها باختصار فيما يلي:

[1]) د. فتوح الشاذلي، أساسيات علم الاجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، مرجع سابق، ص ١١.

أولا- علم البيولوجيا الجنائي:

علم البيولوجيا الجنائي هو فرع متخصص يجمع بين مبادئ علم الأحياء والعدالة الجنائية، مركزًا على العوامل البيولوجية التي قد تؤثر على السلوك الإجرامي. هذا الحقل العلمي يستكشف كيف يمكن للخصائص الجينية، العصبية، وحتى الفسيولوجية، أن تسهم في تفسير سلوكيات معينة، بما في ذلك السلوك الإجرامي.

مجالات التركيز في البيولوجيا الجنائية:

- العوامل الجينية: دراسة الجينات والوراثة وكيف يمكن أن تؤثر على السلوك الإجرامي. البحث يتضمن محاولة فهم إذا ما كان هناك جينات معينة مرتبطة بالميل للسلوك العدواني أو الإجرامي.
- علم الأعصاب الجنائي: يدرس كيف تؤثر هياكل ووظائف الدماغ على السلوك الإجرامي. يشمل ذلك دراسة الإصابات الدماغية، الاضطرابات العصبية، أو التغيرات الفسيولوجية التي قد تؤثر على القرارات والسلوكيات.
- البيئة والجينات: البحث في كيفية تفاعل العوامل البيئية مع الجينات لتشكيل السلوك الإجرامي. يتضمن ذلك استكشاف دور الإجهاد، التغذية، التعرض للمواد الكيميائية، وغيرها من العوامل البيئية.

- التطبيقات القضائية: يساهم علم البيولوجيا الجنائي في تطوير أدوات تشخيصية وأساليب تحقيق، مثل استخدام الحمض النووي في تحليل مسرح الجريمة وتحديد الهوية.
- التحديات الأخلاقية والقانونية: يثير هذا المجال تساؤلات حول الخصوصية، التمييز الجيني، والمسؤولية الجنائية، خاصةً في سياق الدفاعات القائمة على العوامل البيولوجية.
- الوقاية والتدخل: يقدم فرصًا لتطوير برامج تعليمية وتدخلية تستهدف العوامل البيولوجية التي قد تقود إلى السلوك الإجرامي.

كما يتضمن بحث الأسباب البيولوجية للجريمة والمتعلقة بشخص المجرم من خلال نظريات المذهب البيولوجي. وقد درج إطلاق اسم **علم طبائع المجرم** على هذا العلم. ومضمونه دراسة المظاهر العضوية والنفسية للمجرمين سواء ما يتعلق بخصائصهم البدنية الظاهرة، أو بأجهزة جسمهم الداخلية أو بغرائزهم أو بعواطفهم وعلاقة هذه المظاهر والخصائص والأجهزة بظاهرة الجريمة.

ثانيا- علم الاجتماع الجنائي:

علم الاجتماع الجنائي هو فرع من علم الاجتماع يركز على دراسة الجريمة والانحراف كظواهر اجتماعية. يتناول هذا العلم العلاقة بين السلوك الإجرامي والبنية الاجتماعية، والثقافة، والمؤسسات الاجتماعية، ويسعى علماء الاجتماع الجنائي إلى فهم كيفية تأثير الظروف

الاجتماعية والاقتصادية على السلوك الإجرامي وكيف تستجيب المجتمعات والنظم القانونية للجريمة.

ويضم بحث العوامل والظروف الاجتماعية التي لها صلة بالإجرام من خلال نظريات المذهب الاجتماعي. حيث يحاول أن يبين إلى أي حد تساهم هذه الظروف الجغرافية والعائلية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية في ارتكاب الجرائم.

مجالات التركيز في علم الاجتماع الجنائي:

- الأسباب الاجتماعية للجريمة: يدرس العوامل الاجتماعية مثل الفقر، التفكك الأسري، التعليم، والبطالة وكيف تؤثر هذه العوامل على معدلات الجريمة.
- تأثير البنية الاجتماعية: يتناول كيف تؤثر الهياكل الاجتماعية والاقتصادية على السلوكيات الإجرامية، بما في ذلك تأثير الطبقة الاجتماعية، العرق، والنوع الاجتماعي.
- الثقافة والجريمة: يبحث في كيفية تأثير القيم والمعتقدات الثقافية على الجريمة والانحراف، بما في ذلك الثقافات الفرعية والمجتمعات المحلية.
- السياسة الجنائية والتشريع: يدرس تأثير السياسات والقوانين في الوقاية من الجريمة ومعالجتها، وكيف تؤثر هذه السياسات على مختلف الجماعات الاجتماعية.

- العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان: يناقش قضايا العدالة والمساواة في النظام القضائي، بما في ذلك الوصول إلى العدالة والتمييز في النظام القضائي.
- الوقاية من الجريمة وبرامج التدخل: يطور استراتيجيات وبرامج للوقاية من الجريمة والتدخل المبكر، مع التركيز على الأسباب الجذرية الاجتماعية للجريمة.

وتأتي فائدة هذا العلم في إعطاء رؤية علمية للظاهرة الإجرامية باعتبارها ظاهرة اجتماعية فيبحث مدي الصلة بينها وبين غيرها من الظواهر، بهدف الوصول إلى مدى تأثرها بكل هذه الظواهر. فهو لا يدرس الجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة المجرم، يرتبط تحققها بظروفه الشخصية، وإنما باعتبارها ظاهرة في حياة المجتمع تتأثر بالظروف التي يعيش فيها أو يمر بها.

ثالثا- علم النفس الجنائي:

علم النفس الجنائي هو فرع متخصص من علم النفس يركز على فهم السلوك الإجرامي من منظور نفسي، وكذلك تطبيق المعرفة النفسية في النظام القضائي. يدرس هذا العلم العوامل النفسية التي قد تؤدي إلى الجريمة ويسهم في تقييم ومعالجة المجرمين، بالإضافة إلى تحليل الشهادات والسلوكيات داخل النظام القضائي.

مجالات التركيز في علم النفس الجنائي:

- فهم السلوك الإجرامي: يدرس الدوافع والعوامل النفسية التي تقف وراء السلوك الإجرامي، مثل العدوانية، الاضطرابات النفسية، والأمراض العقلية.
- تقييم المجرمين والمتهمين: يشمل تقييم الصحة العقلية للمتهمين وتحديد مدى كفاءتهم للمحاكمة، بالإضافة إلى تقدير خطر العودة للسلوك الإجرامي.
- تقنيات التحقيق: يتضمن تطوير وتطبيق تقنيات مقابلات واستجواب، بما في ذلك تحليل الكذب وتقنيات الاستفزاز النفسي.
- العلاج وإعادة التأهيل: يعمل على تطوير وتقديم برامج العلاج وإعادة التأهيل للمجرمين بهدف تقليل احتمالية العودة إلى السلوك الإجرامي.
- التحليل النفسي للشهادات: يتضمن تقييم مصداقية شهادات الشهود والضحايا وتحليل الذاكرة والإدراك.
- الاستشارة القضائية: يقدم علماء النفس الجنائيون استشارات وشهادات خبيرة في القضايا القانونية، بما في ذلك الدفاع عن الأمراض العقلية وتقييم الأدلة النفسية.

كما ينطوي على بحث الأسباب النفسية والعقلية للجريمة من خلال نظريات المذهب النفسي. حيث يعالج التكوين النفسي للإنسان

المجرم كمستوى ذكائه وغرائزه وانفعالاته، ويقدم هذا العلم نتائج مفيدة في سبيل توجيه معاملة المجرم.

المبحث الرابع

خصائص علم الإجرام

تتعدد خصائص علم الإجرام طبقا للتعريف الوارد لهذا العلم والمذكور في السطور السابقة، وأيضا طبقا لفروعه، ونذكرها في النقاط التالية:

أولا: يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية

من الخصائص الأساسية لعلم الإجرام هو اهتمامه بدراسة الظاهرة الإجرامية. فموضوع علم الإجرام هو دراسة الجريمة والمجرم لعرض الظاهرة الإجرامية بصورة كاملة سواء كظاهرة فردية او جماعية بهدف تحديد أسبابها، والوقوف على آليات مكافحتها.

ويقوم بدراسة الظاهرة الاجرامية من خلال التحليل الشامل للجريمة والذى يشمل دراسة الجريمة من حيث أنواعها، أسبابها، وتأثيرها على الضحايا والمجتمع. يتم تحليل الجريمة ليس فقط كفعل فردي بل كظاهرة اجتماعية وثقافية.

كما يركز علم الإجرام على فهم العوامل المتعددة التي تساهم في السلوك الإجرامي، بما في ذلك العوامل النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية. ويتضمن دراسة التشريعات والسياسات القانونية المتعلقة بالجريمة، بما في ذلك كيفية تأثير القوانين والعقوبات على معدلات الجريمة وأنواعها. ويسعى إلى تطوير استراتيجيات للوقاية من الجريمة والتدخل المبكر لتقليل السلوكيات الإجرامية، بناءً على فهم شامل للظاهرة الإجرامية. وبالتالي، يعتبر التركيز على الظاهرة الإجرامية جوهريًا لفهم ومواجهة الجريمة بشكل فعال في المجتمعات المعاصرة.

ثانيا: من العلوم الجنائية

يعتبر علم الإجرام المدخل لدراسة العلوم الجنائية، فهو اللبنة الأولى في هذا التخصص، يمهد لباقي فروع القانون الجنائي، ويعتبر الركيزة التي يعتمد عليها باقي الفروع، فكما ذكرنا هناك تعاون بين فروع العلوم الجنائية. مع التأكيد على أنه ليس من العلوم القانونية.

تتميز دراسة علم الإجرام بتوفير أساس متين وشامل لفهم الجريمة وآليات مواجهتها، مما يجعلها حجر الزاوية في العلوم الجنائية. على الرغم من أن علم الإجرام ليس علمًا قانونيًا بالمعنى الضيق، إلا أنه يقدم مدخلًا أساسيًا لفهم الجوانب القانونية والعدلية للجريمة. يسهم علم الإجرام في تعميق الفهم للأبعاد المتعددة للجريمة، بدءًا من الدوافع الفردية والعوامل الاجتماعية وصولًا إلى التطبيقات القضائية والسياسات الجنائية.

هذا يمكّن الدارسين في مجال العلوم الجنائية من تبني نهج شامل ومتكامل في التعامل مع قضايا الجريمة، سواء كانوا يعملون في مجالات القانون، الشرطة، السياسة العامة أو الخدمات الاجتماعية. لذا، فإن علم الإجرام، مع تأكيد استقلاليته وتميزه، يظل عنصرًا لا غنى عنه في تكوين البنية التحتية الفكرية للعلوم الجنائية.

ثالثا: علم متعدد الفروع

هناك العديد من الفروع لعلم الإجرام، فمنها علم البيولوجيا الجنائي (علم طبائع المجرم) والذي يهتم بدراسة المظاهر العضوية والنفسية للمجرمين، وعلم الاجتماع الجنائي والذي يدرس العوامل والظروف الاجتماعية التي لها صلة بالإجرام، وعلم النفس الجنائي والذي يبحث الأسباب النفسية والعقلية للجريمة؛ ولذلك كان من خصائص علم الإجرام انه علم متعدد الفروع.

بالإضافة إلى هذه الفروع، يوجد أيضًا فروع أخرى مهمة في علم الإجرام تسهم في فهم الجريمة من زوايا متعددة. مثال على ذلك علم الجريمة السيبرانية، الذي يركز على الجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني والتحديات الفريدة التي تطرحها. هناك أيضًا علم الإجرام البيئي، الذي يدرس الجرائم المتعلقة بالبيئة مثل التلوث والصيد غير القانوني. بالإضافة إلى ذلك، يتطرق علم الإجرام الجنائي إلى دراسة الأساليب والتقنيات المستخدمة في التحقيقات الجنائية وتحليل الأدلة.

كل هذه الفروع تشترك في الهدف الأساسي لعلم الإجرام وهو فهم الجريمة بشكل أعمق وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية للوقاية منها ومكافحتها. هذا التنوع في الفروع يبرز علم الإجرام كحقل معرفي غني ومرن، قادر على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المستمرة.

المبحث الخامس

علاقة علم الإجرام بالعلوم الأخرى

يتجلى الارتباط الوثيق بين علم الإجرام والعلوم القانونية الأخرى في كيفية تكامله مع مختلف فروع القانون. فعلى سبيل المثال، يساعد علم الإجرام في توضيح الجوانب السلوكية والنفسية التي يناقشها قانون العقوبات، مما يسهم في تطوير نظام عقابي أكثر فعالية وإنسانية. كما أنه يقدم إسهامات مهمة في مجال قانون الإجراءات الجنائية، حيث يساعد في فهم دوافع الجريمة وطرق التحقيق الأكثر فعالية. إن تطبيق مبادئ علم الإجرام في هذه الفروع القانونية يضمن تحقيق العدالة بشكل أكثر شمولاً ويساعد في التقليل من معدلات الجريمة وتأثيرها على المجتمع. لذا، على الرغم من استقلالية علم الإجرام كحقل دراسي، إلا أن تفاعله المستمر مع العلوم القانونية الأخرى يؤكد على أهميته كجزء لا يتجزأ من النظام القانوني الشامل.

كما أن علم الإجرام علم يبحث في الجريمة من جهة معينة، تختلف تماما عن الوجهة التي يعني بها غيره من العلوم الجنائية، فهو يعتبر علما مستقلا، ولكن لا يعنى هذا الاستقلال انعزاله عن العلوم القانونية الأخرى، لأنه ذو صله قوية بالعلوم القانونية الأخرى مثال علم العقاب وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، والتي سنبينها في السطور القادمة.

أولا- علاقة علم الإجرام بعلم العقاب:

يتفق علم الإجرام وعلم العقاب في أن كليهما من العلوم المساعدة لقانون العقوبات، رغم ان كلا منهما له مجاله المستقل على الآخر. فعلم الإجرام يبحث أسباب الظاهرة الإجرامية، أما علم العقاب فيهدف إلى تحديد العقوبات والتدابير الاحترازية وقواعد تنفيذهما من أجل تحقيق أغراضها.

وعلى الرغم من استقلال كل من العلمين بذاته إلا أنه توجد صله وثيقة بينهم مبنيه على أساس الترابط بين الجريمة والعقوبة، فهذه الأخيرة وجدها القانون لمكافحة الجريمة، ولذلك نقول دائما أن العقوبة هي ظل الجريمة فهما متلازمتان. ودراسة علم العقاب تتطلب الالمام بمبادئ علم الإجرام.

تكمن الأهمية الرئيسية لهذا التفاعل والترابط بين علم الإجرام وعلم العقاب في كيفية تأثير كل منهما على الآخر في تطوير النظم

القضائية والعقابية. فمن جانبه، يقدم علم الإجرام التحليلات والفهم العميق للأسباب والعوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي، مما يساعد في تصميم العقوبات والإجراءات الوقائية بطريقة أكثر فعالية ومواءمة للهدف منها، وهو منع وقوع الجريمة. من ناحية أخرى، يركز علم العقاب على تحديد الإجراءات والعقوبات المناسبة لكل جريمة، مع مراعاة الجوانب الإنسانية ومبادئ العدالة، والتي يجب أن تتوافق مع نتائج وتوصيات علم الإجرام. هذه العلاقة المتكاملة تسهم في تحقيق نظام عدلي متوازن يضمن الردع والإصلاح، وفي الوقت نفسه، يحافظ على حقوق الإنسان ويعزز العدالة الاجتماعية. بالتالي، يعتبر الفهم الجيد لعلم الإجرام أساسيًا للممارسين والباحثين في مجال العقاب، كما أن دراسة العقوبات والتدابير الاحترازية تعزز وتكمل المعرفة في مجال علم الإجرام.

ثانيا- علاقة علم الإجرام بقانون العقوبات:

يعد قانون العقوبات هو نظام قانوني يضم مجموعة من القواعد التي تحدد الجرائم والعقوبات المقررة لها، بينما علم الإجرام يعد علم نظري بحت تنحصر مهمته في تقصي أسباب الإجرام وتحديد دور كلا منها في خلق الظاهرة الإجرامية من خلال دراسة شخص المجرم والظروف المحيطة به.

ورغم ذلك فان العلاقة وثيقة بين علم الإجرام وقانون العقوبات، فيربط بينهم وحدة الموضوع الذي ينصب عليه كل منهما (أي الجريمة)،

كما يؤثر كلا منهما في العلم الآخر وفي نفس الوقت يتأثر به وتبدو هذه الصلة واضحة على النحو التالي:

فمن ناحية لا يمكن لعلم الإجرام أن يتقدم بدون مساعدة قانون العقوبات له، فهذا الأخير الذي يمده بتعريف الجريمة باعتبارها واقعة قانونية علاوة على أنها واقعة اجتماعية. كما أن القاضي الجنائي الذي يقضي على الجناة بالإدانة هو الذي يمد الباحث في علم الإجرام بالمحكوم عليهم (المجرمين)، والذين يعدوا محور دراسة علم الإجرام. ورغم أن علم الإجرام وإن كان يحدد بنفسه طريق استخدام معاييره العلمية لمعرفة الخصائص غير الاجتماعية للأفراد، إلا أن قانون العقوبات لا بد أن يتدخل لكي يضمن شرعية أساليب الفحص وعدم مساسها في أية صورة من الصور بالسلامة أو الكرامة الأدمية لمن تتخذ بحقهم هذه الأساليب.

كما أن علم الإجرام رغم حداثته النسبية له تأثيره المستمر على قانون العقوبات، فكم من مرة دفعت النتائج التي كشف عنها علم الإجرام إلى إدخال تعديلات جوهرية على التشريع الجنائي مثل: تشديد المشرع الجنائي عقوبة الطبيب في جريمة الإجهاض، والخادم في جريمة السرقة من المنزل الذي يخدم به، والوالي في جريمة هتك العرض والاغتصاب. وذلك بهدف تدعيم مقاومتهم وتحصينهم ضد الميل لارتكاب هذه الجرائم عندما ثبت من أبحاث علم الإجرام أن العوامل البيئية تسهل لهم ظروف ارتكابها، وكذلك يفرض المشرع الجنائي عقوبات مالية مع العقوبة الجنائية في جرائم الرشوة والاختلاس بحيث تكون مناسبة مع الفائدة التي

كان ينتظرها الجاني من جريمته لكي يرد عليه قصده في تلك الجرائم التي اثبت علم الإجرام أنها ترتكب بدافع الكسب.

ومن أوضح مظاهر تأثر قانون العقوبات بعلم الإجرام اتجاه المشرع الجنائي في التوسع في تطبيق نظام التدابير الاحترازية ونص على عقوبات تراعى في توقيعها شخصية الجاني وظروفه الخاصة أكثر مما يراعى فيها الفعل المرتكب وكذلك تجريم بعض الأفعال والحالات الخطرة التي لم يكن معاقبا عليها من قبل كتجريم التشرد والتسول بقصد حماية المجتمع من الخطر الذي تنذر به تلك الأفعال تبعا لما تشير إليه دراسات علم الإجرام

من نتائج هذا التأثر تشريعات الأحداث التي يغلب عليها طابع التقويم والإصلاح نتيجة لتقدير المشرع للعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب الجرائم وأهمها في نظر الباحثين في علم الإجرام هو نقص الرعاية والتهذيب الذي تلقاه الحدث وأخيرا يعتبر استبدال التدابير بالعقوبات من أهم مظاهر تأثر قوانين العقوبات الحديثة بنتائج الأبحاث التي قام ويقوم بها علماء الإجرام.

ثالثا- علاقة علم الإجرام بقانون الإجراءات الجنائية:

طبقا لتعريف قانون الإجراءات الجنائية والذى يضم مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سير الدعوى الجنائية بدءا من لحظة وقوع الجريمة وحتى صدور حكم بات فيها بما تتضمنه من جمع استدلالات

وتحقيق ومحاكمة وطعن، وتعريف علم الإجرام السابق ذكره، فقد يرى البعض أن مجال علم الإجرام يختلف تماما عن مجال قانون الإجراءات الجنائية؛ ولكن العكس صحيح، حيث يشكل علم الإجرام أهمية لقانون الإجراءات الجنائية بما يوضحه الأول من درجة خطورة للمجرم ومدى تأثير الجريمة على المجتمع، ولهذا أهمية بالنسبة للمحقق والقاضي في اختيار العقوبة والتدابير الملائمة لكل مجرم، والتي يستعين في تحديدها بالدراسات الإجرامية التي تبحث في الظروف الشخصية والاجتماعية للمجرم.

فإدراك القاضي لشخصية المجرم الماثل أمامه على حقيقتها وتحديد مدى خطورتها، وقدرته على مناقشة تقارير الخبراء في هذا الشأن يتطلب تكوينا خاصا من الناحية العلمية، ولذلك يفضل أن يكون القاضي الجنائي ملم بمبادئ علم الإجرام والعقاب والعلوم الإنسانية أيضا.

الفصل الثاني

الجريمة الجنائية

تمهيد وتقسيم:

لدراسة الجريمة جوانب كثيرة كون أن مفهوم الجريمة مفهوم عريض جدا ومتعدد وإن كان حينما نسمع كلمة جريمة نميل إلى التفكير بالجرائم التقليدية والضحايا التقليديين مثل: ضحايا السرقات والاغتصاب والقتل، وأطلق عليها بعض العلماء الجرائم الطبيعية أي التي توجد في كل مجتمع وزمان ومكان إلا أن أفق الجريمة والمجرمين والضحايا قد اتسع كثيرا بتعقد المجتمع البشري، فهي أصبحت أكثر خطورة وتعقيدا.

ومع تقدم الزمن وتطور المجتمعات، برزت أنواع جديدة من الجرائم التي لم تكن معروفة في السابق، مثل الجرائم السيبرانية، الاحتيال الإلكتروني، وجرائم الهوية، التي أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا في العصر الحديث. هذه الجرائم تتميز بخصائص تختلف عن الجرائم التقليدية، حيث تتطلب مهارات وتقنيات متقدمة للتحقيق والرصد. كما أن ظاهرة الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي أضافت بُعدًا جديدًا لتعقيدات الجريمة وتأثيرها على المستوى العالمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة الضحايا قد توسعت لتشمل ضحايا الجرائم الإلكترونية، البيئية، وغيرها من الجرائم غير التقليدية.

بالإضافة إلى التحديات التي طرحتها أنواع الجرائم الجديدة، فإن التغيرات الاجتماعية والثقافية العالمية أثرت أيضًا بشكل كبير على طبيعة الجريمة وفهمها. فمثلاً، تأثير الهجرة والتنوع الثقافي أدى إلى بروز أشكال مختلفة من الجرائم التي تتضمن جوانب عرقية وثقافية. كما أن الأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية قد تسهم في تغير أنماط الجريمة، مما يتطلب من علماء الإجرام تطوير فهم أعمق لهذه الديناميكيات.

إن التقدم في التكنولوجيا والاتصالات أيضًا خلق وسائل جديدة لارتكاب الجرائم وفي الوقت نفسه، أدوات جديدة لمكافحتها. على سبيل المثال، الشبكات الاجتماعية والأجهزة المتصلة بالإنترنت أصبحت ساحة لأنواع جديدة من الجرائم مثل التنمر الإلكتروني وانتهاك الخصوصية. كذلك، أدت التغيرات البيئية والمخاوف المتعلقة بالاستدامة إلى ارتفاع في الجرائم البيئية مثل الاتجار غير القانوني بالأنواع المهددة بالانقراض والتلوث الصناعي

وسنقسم حديثنا في هذا الفصل إلى عدة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى تعريف الجريمة، وفي المبحث الثاني نتناول المفهوم القانوني والاجتماعي للجريمة، وأخيرا نستعرض عوامل ارتكاب الجريمة في مبحث ثالث.

المبحث الأول

تعريف الجريمة

لم يتفق الفقهاء على تعريف محدد للجريمة، بل اختلفوا وذلك بسبب توجه ومرجعيه كلا منهم ومجال تخصصه، فعالم النفس ينظر للجريمة على أنها مرض نفسي، وعالم الاجتماع ينظر لها على أنها ظاهره اجتماعية، والطبيب البشري ينظر لها على أنها عيوب خلقيه. وهذه النظرة قاصره، تختزل الجريمة في نمط واحد وتهمل باقي أنواع الجرائم الأخرى.

ولذلك ما نريد إيضاحه أن مفهوم الجريمة يجب أن يكون جامع مانع، لا يحدد أشكال سلوكيات بعينها لأن صور ارتكاب الجرائم متطورة بتطور أدوات ارتكابها. وحتى لا نصطدم بمبدأ الشرعية الجنائية، يجب أن تكون نصوص التجريم بعيده عن أشكال السلوك الإجرام، وتهتم أكثر بالنتيجة الإجرامية والضرر أو الخطر الذي أحدثته.

ويمكن تعريف الجريمة بأنها الانحراف عن المألوف في المجتمع. أو هي السلوك الذي تجرمه الدولة بسبب خطورته وضرره، وتضع له جزاء مناسب. وهذا أقرب للمفهوم القانوني للجريمة والذي سنذكره في السطور القادمة.

كما تعرف بأنها إتيان فعل يتنافى مع المعايير المجتمعية والقانونية والدستورية، مثل التعدي على حقوق الآخرين إما بالقتل والسرقة أو الجرائم المختلفة مثل الجرائم المالية والجنسية، وهي جرائم يتم الاعتداء على الغير من خلالها.

كما تتنوع تعاريف الجريمة بحسب السياق الثقافي والقانوني لكل مجتمع، ولكنها بوجه عام تشمل أي فعل يخالف القوانين المُقررة ويؤدي إلى ضرر مادي أو معنوي للأفراد أو المجتمع. ومن هذا المنطلق، يعتبر مفهوم الجريمة ديناميكيًا وقابلًا للتغير مع تطور المجتمعات وتغير القيم والمعايير. فما قد يعتبر جريمة في مجتمع معين قد لا يُعتبر كذلك في مجتمع آخر أو في زمن آخر. كما أن الجرائم يمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الأفعال، تتراوح من الجرائم الجسيمة مثل القتل والاعتداء، إلى الجرائم الأقل خطورة مثل السرقات الصغيرة أو المخالفات المرورية. ومع التطور التكنولوجي والاجتماعي، تظهر أشكال جديدة من الجرائم تتطلب تعديلات في القوانين وطرق التعامل معها، مثل الجرائم الإلكترونية والجرائم البيئية. بالتالي، يُعتبر فهم الجريمة في سياقها الاجتماعي والقانوني أمرًا ضروريًا لضمان تطبيق العدالة والحفاظ على النظام الاجتماعي.

أركان الجريمة الجنائية:

تتكون الجريمة الجنائية من ركنين، يسبقهما ركن شرعي متمثل في مبدأ الشرعية الجنائية - كما سنعرفه لاحقا – أما بالنسبة لركني الجريمة، فهما: الركن المادي والذي يتكون من سلوك ونتيجة وعلاقة سببيه بينهم؛ والركن المعنوي والذي تتمثل صوره في القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدي.

الركن المادي:

الركن المادي للجريمة يعتبر أحد العناصر الأساسية في تحديد وجود الجريمة في النظام القانوني. وهذا الركن يشير إلى الجزء الملموس والفعلي من الجريمة، ويتكون من ثلاث مكونات رئيسية: السلوك، والنتيجة، والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

فبالنسبة للسوك (الفعل أو الامتناع عن فعل): يشمل الركن المادي للجريمة أي سلوك إرادي يقوم به الفرد، سواء كان فعلاً فعليًا مثل ضرب شخص أو سرقة ممتلكات، أو الامتناع عن فعل يتطلبه القانون، مثل عدم تقديم المساعدة لشخص في خطر عندما يكون القانون يتطلب ذلك.

أما النتيجة: يجب أن يؤدي الفعل أو الامتناع عن الفعل إلى نتيجة معينة تعتبر مخالفة للقانون. على سبيل المثال، في جريمة القتل، تكون النتيجة هي وفاة الضحية.

وعلاقة سببية: يجب أن يكون هناك رابط سببي بين الفعل والنتيجة. بمعنى آخر، يجب أن تكون النتيجة ناجمة مباشرة عن الفعل أو الامتناع عن الفعل. هذا يعني أنه يجب إثبات أن النتيجة لم تكن لتحدث لولا الفعل الذي قام به الفاعل.

الركن المادي للجريمة هو بمثابة الأساس الذي يُبنى عليه الإثبات في القضايا الجنائية. فهو يوفر الأدلة الملموسة التي يمكن من خلالها تحديد مسؤولية الفرد عن الجريمة. ولذلك، فإن فهم وتحليل الركن المادي للجريمة يعتبر خطوة أساسية في عملية البحث الجنائي والتحقيق في الجرائم.

الركن المعنوي:

الركن المعنوي للجريمة يمثل الجانب النفسي والذهني المتعلق بسلوك الفاعل، وهو عنصر حاسم لتحديد المسؤولية الجنائية. يتضمن هذا الركن القصد الجنائي أو الخطأ غير العمدي، ويعكس ما كان في ذهن الفاعل وقت ارتكاب الفعل المخالف للقانون.

القصد الجنائي: يشير إلى الحالة التي يكون فيها الفاعل على علم بأفعاله ويقصد ارتكاب الجريمة. يُعتبر القصد عنصرًا مهمًا في الجرائم الجسيمة، مثل القتل العمد والسرقة، حيث يجب أن يثبت الادعاء أن الفاعل كان ينوي ارتكاب الفعل وأنه كان على علم بالنتائج المحتملة لأفعاله.

الخطأ غير العمدي: ينطبق هذا الجانب عندما يرتكب الفاعل الجريمة دون قصد ولكن بسبب الإهمال أو عدم الاحتراس. يتم التمييز هنا بين الإهمال الجسيم والبسيط، حيث يحدد درجة المسؤولية الجنائية.

ويلعب الركن المعنوي دورًا محوريًا في التمييز بين الأفعال المتعمدة وغير المتعمدة، مما يؤثر بشكل كبير على تحديد العقوبة والتدابير القانونية المتبعة. ويتطلب الركن المعنوي تحليلًا دقيقًا للنية والدوافع وراء السلوك الإجرامي، كما يتضمن هذا فهم الظروف النفسية والاجتماعية التي قد تؤثر على قرارات الفاعل.

بالتالي، يشكل الركن المعنوي للجريمة عنصرًا مهمًا في النظام القانوني، مما يسمح بفهم أعمق للسلوك الإجرامي وتطبيق عقوبات مناسبة تتناسب مع الحالة الذهنية للفاعل وقت ارتكاب الجريمة.

المبحث الثاني

المفهوم القانوني والاجتماعي للجريمة

أولا- المفهوم القانوني للجريمة:

يعرف المفهوم القانوني للجريمة، بأنها كل سلوك إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون، أو بمعنى أخر هي كل فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون.

فبالتالي الجريمة عبارة عن **آتيان فعل معاقب على فعله**، مثل قيام شخص بإصابة أو قتل آخر بدون مبرر، أو سرقة مال مملوك للغير بنية تملكه[١].

أو **ترك فعل معاقب على تركه**، مثل قيام الطبيب المعالج بالامتناع عن علاج مريض مكلف بعلاجه، أو امتناع رجل الإنقاذ عن انقاذ غريق بأحد الشواطئ التي يعمل بها الأول.

وطبقا للتعريف السابق للجريمة بأنها كل فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون، نستنتج أنه **لا توجد جريمة إلا بنص قانوني**، وهذا ما يطلق عليه "مبدأ الشرعية الجنائية"[٢]، والذي يعد من أهم مبادئ القانون الجنائي، وينص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني. ويشترط أيضا أن يكون هذا النص القانوني سابق على ارتكاب الجريمة، فلا يجوز معاقبة شخص على سلوك ارتكبه، قبل صدور قانون يجرم هذا السلوك، لأنه كان مباح وقت ارتكابه، وهو الذي ينقلنا إلى مبدأ جديد يعرف بـ

(١) قضت محكمة النقض بأن "القصد الجنائي في جريمة السرقة. قيامه. علم الجاني وقت ارتكاب الفعل. باختلاس المنقول المملوك للغير دون رضاء مالكه. بنية تملكه" الطعن رقم ٢٤٩٣٠ لسنة ٨٥ قضائية الصادر بجلسة ٢٠١٧/٤/٢.

(٢) قضت محكمة النقض بأن "لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون. ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون. المادة ٦٦ من الدستور. توقيع عقوبة أشد واردة في القانون الجديد عل أفعال وقعت في ظل قانون سابق ذات عقوبة أخف. غير جائز" الطعن رقم ١٧٢٧١ لسنة ٦٨ قضائية الصادر بجلسة ١٩٩٩/١٠/٤.

"عدم رجعية النصوص الجنائية" أي أن نصوص القانون الجنائي تسري بأثر فوري وليس بأثر رجعي.

الانتقادات الموجهة للمفهوم القانوني:

١- **يجعل الجريمة غير مستقرة وغير ثابتة**: هذا المفهوم يجعل الجريمة غير مستقرة وغير ثابته، فالأفعال المجرمة تختلف من زمن لآخر (مثل البغاء كان مباح قديما وحاليا أصبح سلوك مجرم) ومن مكان لآخر (مثل الإجهاض مجرم في البلاد الإسلامية، وغير مجرم في بعض الدول الأجنبية).

ترتكز انتقادات هؤلاء العلماء أيضًا على أن المفهوم القانوني للجريمة قد يتأثر بشكل كبير بالعوامل السياسية والاجتماعية السائدة، مما يؤدي إلى نوع من عدم الثبات في تحديد ما يعتبر جريمة. يُشير هؤلاء العلماء إلى أن القوانين قد تُستخدم أحيانًا لخدمة مصالح معينة أو لتعزيز أجندات سياسية، بدلاً من العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة. هذا يعني أن ما قد يُعرّف كجريمة في مجتمع ما قد لا يُعتبر كذلك في مجتمع آخر، أو ما كان يُعتبر جريمة في الماضي قد لا يُعتبر كذلك في الحاضر.

٢- **غير جامع مانع للسلوكيات الخطرة بالمجتمع**: يعتبر المنتقدين أن المفهوم القانوني للجريمة **غير جامع مانع للسلوكيات الخطرة بالمجتمع**، فقد يجرم المشرع سلوكيات تشكل مخالفة لاعتبارات

الصالح العام أو يجرم جرائم غير عمدية، وهي في الأساس لا تشكل انحرافا أو شذوذا يستدعي الدراسة والاهتمام وبالتالي تدخل في نطاق علم الإجرام طبقا للمفهوم القانوني؛ وفي المقابل، قد لا يتناول المشرع سلوكيات خطرة فلا يجرمها، وبالتالي تخرج من دائرة علم الإجرام طبقا للمفهوم القانوني.

ويُؤكد المنتقدون على أن هذا النقص في المفهوم القانوني للجريمة قد يؤدي إلى عدم انسجام في تطبيق القوانين وفهم السلوكيات الإجرامية. يُشير هؤلاء إلى أن بعض السلوكيات التي قد تكون ضارة أو خطرة على المجتمع قد لا تُعرف قانونيًا كجرائم، مثل بعض أشكال الفساد الاقتصادي أو البيئي التي قد لا تتناسب مع التعريف القانوني التقليدي للجريمة. في الوقت نفسه، قد يتم تجريم سلوكيات لا تشكل بالضرورة خطرًا جسيمًا على المجتمع، ولكنها تُجرم بناءً على اعتبارات أخلاقية أو سياسية. هذا الفصل بين السلوكيات المجرمة قانونيًا وتلك التي تشكل خطرًا فعليًا على المجتمع يُظهر الحاجة إلى مقاربة أكثر شمولية في فهم الجريمة. يدعو هذا النقد إلى تجاوز الحدود الضيقة للمفهوم القانوني، والنظر إلى الجريمة في سياقها الاجتماعي والثقافي الأوسع.

ثانيا- المفهوم الاجتماعي للجريمة:

يعرف المفهوم الاجتماعي للجريمة، بانه كل فعل أو امتناع يتعارض مع قيم ومصالح المجتمع وما استقرت عليه مصلحة الجماعة.

ويرى علماء الاجتماع، بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية، وأن التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون. وفي هذا الاتجاه، يميز البعض بين **الجريمة الطبيعية** التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. **والجريمة المصطنعة** التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية، واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بأن الجريمة عبارة عن السلوك الذي تجرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه.

ومن الجدير بالذكر أن المفهوم الاجتماعي للجريمة يعتمد على الإطار الثقافي والقيمي للمجتمع، ويتجاوز بذلك النظرة القانونية الصرفة التي تركز فقط على الأفعال المحظورة بموجب القانون. هذا المفهوم يشير إلى أن الجريمة ليست مجرد خرق للقانون، بل هي أيضًا تصرف يتعارض مع القيم الأساسية والمصالح المشتركة للمجتمع. وبالتالي، يشمل المفهوم الاجتماعي للجريمة الأفعال التي قد لا تكون محددة بوضوح في النظم القانونية، لكنها تعتبر مضرة أو مرفوضة اجتماعيًا. كما أن المفهوم الاجتماعي للجريمة يلقي الضوء على البعد الأخلاقي والثقافي للسلوك الإجرامي، مما يساعد في فهم كيف يمكن للمجتمعات تطوير وتنفيذ القوانين والسياسات التي تعكس القيم والمعايير الاجتماعية.

الانتقادات الموجهة للمفهوم الاجتماعي للجريمة:

١- النسبية والتغير المستمر في القيم الاجتماعية: جعل هذا المفهوم خرق أو عدم احترام القيم الاجتماعية جريمة، رغم أنها نسبية وغير ثابتة او مستقرة بل متطورة بتطور الظروف المختلفة بالمجتمع، وتختلف بشكل كبير من مجتمع لآخر ومن عصر لعصر، وهذا يعني أن ما يُعتبر سلوكًا مرفوضًا أو غير أخلاقي في مجتمع معين أو في فترة زمنية معينة قد لا يُعتبر كذلك في مجتمعات أو أزمنة أخرى. هذه النسبية تجعل تطبيق المفهوم الاجتماعي للجريمة صعبًا، خاصة في المجتمعات المتعددة الثقافات والمتغيرة سريعًا. فقد يؤدي الاعتماد على القيم الاجتماعية كأساس لتحديد الجريمة إلى عدم اليقين القانوني والتفسيرات المتضاربة لما يُعتبر سلوكًا إجراميًا.

٢- اتساعه وعدم وضوحه: يعيب هذا المفهوم اتساعه وعدم وضوحه، حيث يشمل كل أشكال الانحراف الاجتماعي وصوره، مما يوسع دراسة علم الإجرام ويجعل من المستحيل تحديد نطاقه.

هذا الاتساع وعدم الوضوح في المفهوم الاجتماعي للجريمة يؤدي إلى تحديات عملية في تحديد أولويات التحقيق والبحث في علم الإجرام. إذ يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من السلوكيات، من البسيطة والتي قد لا تُعتبر خطيرة بشكل كبير، إلى الأكثر جسامة والتي تشكل تهديدًا حقيقيًا للمجتمع. يُطرح السؤال حول كيفية تحديد الفرق بين

الانحراف الاجتماعي البسيط والجرائم الجدية التي تستلزم تدخلًا قانونيًا واجتماعيًا فعالًا. كما يؤدي هذا الغموض إلى صعوبات في تطبيق العدالة بشكل متساوٍ، حيث يمكن أن تتأثر التفسيرات لما يُعتبر سلوكًا إجراميًا بالعوامل الثقافية والاجتماعية، وبالتالي يمكن أن تتغير من مكان لآخر ومن زمن لآخر. يعني هذا أن ما يُعتبر انحرافًا في مجتمع معين قد لا يُعتبر كذلك في مجتمع آخر، مما يضعف من قدرة علم الإجرام على تطوير فهم موحد وشامل للجريمة.

ثالثا- مقارنة بين المفهوم القانوني والمفهوم الاجتماعي للجريمة:

- **نقاط الاتفاق:**

١- **الاعتراف بالجريمة كظاهرة سلبية**: كلا المفهومين يعترفان بأن الجريمة تمثل سلوكًا ضارًا وسلبيًا يؤثر على الأفراد والمجتمع.

٢- **الهدف من تحديد الجريمة**: في كلتا الحالتين، الهدف من تحديد الجريمة هو حماية المجتمع والأفراد من الأذى والضرر.

- **نقاط الاختلاف:**

١- **أساس التعريف:** المفهوم القانوني يعتمد في تعريف الجريمة على القوانين والتشريعات الرسمية. بينما المفهوم الاجتماعي يعتمد في تعريف الجريمة على المعايير الاجتماعية والثقافية.

٢- **المرونة والتغير:** المفهوم القانوني يعد أكثر ثباتًا وأقل تغيرًا، فيعتمد على نصوص قانونية ثابتة حتى يتم تعديلها. بينما المفهوم الاجتماعي يعد أكثر مرونة وتغيرًا، ويتأثر بالتطورات الاجتماعية والثقافية.

٣- **الوضوح والتحديد:** المفهوم القانوني يوفر وضوحًا وتحديدًا في تعريف الجريمة، مما يسهل تطبيق القانون. بينما المفهوم الاجتماعي قد يعاني من الغموض وصعوبة في تحديد ما يُعتبر جريمة بشكل موضوعي.

المبحث الثالث

عوامل ارتكاب الجريمة

هناك نوعان من العوامل المؤثرة في الجريمة: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية

أولا -العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية المتسببة في ارتكاب الجريمة تتعلق بالجوانب الفردية الخاصة بالشخص المرتكب للجريمة. هذه العوامل تشمل مجموعة متنوعة من الخصائص البيولوجية، النفسية، والشخصية التي تؤثر على سلوك الفرد. وفهم هذه العوامل الداخلية يعتبر مهمًا في تطوير برامج

الوقاية والتدخل لمعالجة الأسباب الجذرية للسلوك الإجرامي ومساعدة الأفراد على التغلب على هذه التحديات.

إضافة إلى ذلك، العوامل الداخلية تؤثر ليس فقط على احتمال ارتكاب الجريمة، بل أيضًا على نوع الجريمة التي قد يرتكبها الفرد. على سبيل المثال، الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عدوانية قد يكونون أكثر ميلاً لارتكاب جرائم العنف، بينما قد يتجه أولئك الذين يعانون من إدمان المواد إلى ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات. هذه الفهم العميق للعوامل الداخلية يمكن أن يساعد في تصميم برامج التدخل المناسبة التي تركز على الحاجات الخاصة لكل فرد. مثلاً، العلاج النفسي والدعم العاطفي يمكن أن يكونا مفيدين للأشخاص الذين يرتكبون الجرائم نتيجة للتحديات النفسية أو العاطفية. بينما قد يتطلب الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية شديدة أو مشاكل في السلوك علاجًا طبيًا أو نهجًا متعدد التخصصات يشمل العلاج النفسي والاجتماعي.

ونستعرض أهم هذه العوامل تباعا:

١- العوامل البيولوجية:

العوامل البيولوجية التي قد تسهم في ارتكاب الجريمة تركز على الخصائص الجسدية والفسيولوجية للأفراد. وهذه العوامل تشمل مجموعة متنوعة من الجوانب التي يمكن أن تؤثر على السلوك الإجرامي.

تبدأ هذه العوامل من الجينات والوراثة، حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود استعداد جيني يمكن أن يزيد من مخاطر السلوك العدواني أو المخاطرة. يتعدى تأثير هذه العوامل الجينية إلى التوازن الكيميائي في الدماغ، خاصة فيما يتعلق بمستويات المواد الكيميائية مثل الدوبامين والسيروتونين، التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوك وتزيد من النزعات العدوانية أو الاندفاعية.

من ناحية أخرى، الاضطرابات العصبية كالصرع أو إصابات الدماغ تمثل أيضًا عاملًا بيولوجيًا مؤثرًا. الأشخاص الذين يعانون من هذه الاضطرابات قد يظهرون تغيرات في السلوك تزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، العوامل الفيزيولوجية مثل التغيرات الهرمونية تلعب دورًا هامًا. فعلى سبيل المثال، يُظهر ارتفاع مستويات هرمون التستوستيرون علاقة بزيادة السلوك العدواني.

لا يمكن إغفال تأثير الصحة الجسدية، خصوصًا في حالات الإدمان على المواد المخدرة أو الكحول، حيث يمكن أن تؤدي هذه الحالات إلى سلوكيات تُعزز ارتكاب الجرائم، سواء من خلال تأثيرها المباشر على الدماغ أو من خلال الحاجة إلى تأمين المواد المخدرة.

أخيرًا، العوامل التنموية تلعب دورًا كبيرًا، حيث يمكن للتطورات التنموية غير الطبيعية خلال مراحل الطفولة المبكرة أن تؤثر على

السلوك الإجرامي في وقت لاحق من الحياة. يُشدد الخبراء على أن العوامل البيولوجية تعمل عادةً بالتفاعل مع العوامل النفسية والاجتماعية لتشكيل سلوك الفرد، ونادرًا ما تكون كافية بمفردها لتفسير السلوك الإجرامي.

٢- **العوامل النفسية:**

العوامل النفسية التي تسهم في ارتكاب الجريمة تعد محورية في فهم السلوك الإجرامي، وتشمل مجموعة واسعة من الجوانب النفسية والعاطفية للفرد.

ولقد ارجع رائد التحليل النفسي (فرويد) السلوك الإجرامي لعدة عوامل نفسية حيث قدم تفسيرات متعمقة للسلوك الإجرامي، معتمدًا على نظرياته حول العقد النفسية والأمراض النفسية. ووفقًا لفرويد، تتضمن هذه العقد والأمراض الآتي:

عقدة أوديب: والتي رأى أنها تلعب دورا هاما في ظهور السلوك الإجرامي ويعني بذلك شعور الطفل بالغيرة والكراهية اتجاه والده، حيث يرى أنه منافسه في حب والدته.

عقدة الذنب: ومعنى ذلك أن الفرد حينما يرتكب جريمة ما ينمو لديه شعور بالذنب فيطلب العقاب عن طريق ارتكابه جريمة أخرى

للتخلص من عقدة الذنب التي تلاحقه حيث يظهر العنف في شكل مشاعر ذنب شديد تطلب العقاب كي تهدأ.

انفصام الشخصية: يُعد اضطرابًا نفسيًا يمكن أن يؤدي إلى فقدان الاتصال بالواقع، مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى السلوك الإجرامي، خاصة إذا كان الفرد يعاني من هلوسات وهي سماع المريض أصوات غير موجودة ومن أهم الجرائم السرقة.

جنون الهوس والاكتئاب: يعتبر فرويد أن التقلبات المزاجية الشديدة، كما في حالات الاكتئاب الشديد أو الهوس، يمكن أن تؤدي إلى سلوكيات متطرفة، بما في ذلك السلوك الإجرامي. فالاكتئاب قد يؤدي إلى اليأس وفقدان القيم الأخلاقية، بينما قد يؤدي الهوس إلى تصرفات متهورة واندفاعية.

الهستيريا: هي اضطراب نفسي يتميز بتغيرات عاطفية حادة وفقدان السيطرة على الرغبات والدوافع، وقد تؤدي إلى السلوك الإجرامي كشكل من أشكال التعبير عن الصراعات الداخلية والتوترات النفسية. وقد يكون رد فعل المصاب في صورة بكاء وصراخ، أو الاستغراق في الضحك. [١]

(١) أ. نشأت إبراهيم، علم النفس الجنائي، عمان، الدار الجامعية، ١٩٦٢، ص ٤.

٣- التجارب الشخصية:

التجارب الشخصية تلعب دورًا هامًا في تطور السلوك الإجرامي، ويمكن أن تكون محورية في فهم لماذا يتجه بعض الأفراد نحو السلوكيات الإجرامية. هذه التجارب تشمل مجموعة واسعة من الأحداث والظروف التي يمر بها الفرد خلال حياته والتي تؤثر على تطور شخصيته وسلوكه، ومنها:

- تجارب الطفولة: التجارب التي يمر بها الفرد في الطفولة تعد من أقوى العوامل المؤثرة. فالإساءة الجسدية، والعاطفية أو الجنسية، والإهمال، أو التعرض للعنف الأسري، كلها يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات نفسية عميقة تزيد من احتمالية السلوك الإجرامي لاحقًا في الحياة.
- العلاقات الأسرية: جودة العلاقات داخل الأسرة، بما في ذلك العلاقة مع الوالدين والأشقاء، لها تأثير كبير. وعدم وجود الدعم والاستقرار في البيت، أو التعرض للنماذج السلبية من السلوك، يمكن أن يؤدي إلى تطوير عادات سلوكية غير صحية.
- التعرض للصدمات: التجارب الصادمة، مثل الحوادث الخطيرة، والحروب أو الكوارث الطبيعية، يمكن أن تؤدي إلى الإجهاد النفسي وتغيرات في الشخصية، مما قد يزيد من خطر السلوك الإجرامي.

- التنمر والتعرض للإساءة من الأقران: التعرض للتنمر أو الإساءة من الأقران، سواء في المدرسة أو في محيط العمل، يمكن أن يكون له تأثير سلبي قوي على الصحة النفسية ويمكن أن يؤدي إلى تطوير سلوك إجرامي كرد فعل.
- العزلة والانعزال الاجتماعي: الشعور بالوحدة أو العزلة يمكن أن يؤدي إلى الإحباط والغضب، مما قد يدفع الفرد إلى التصرف بطرق تحدي القوانين والمعايير الاجتماعية.

ثانيا- العوامل الخارجية:

العوامل الخارجية للإجرام تشير إلى العناصر البيئية والاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد وتزيد من احتمالية ارتكابه للجرائم. هذه العوامل تشمل:

١. **البيئة الاجتماعية:**

البيئة الاجتماعية لها تأثير محوري على السلوك الإجرامي، حيث تشكل الأطر الثقافية والاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد. هذه البيئة تتضمن الأسرة، والمجتمع المحلي، والأقران.

الأسرة، كأول محيط اجتماعي يتفاعل معه الفرد، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السلوكيات والقيم. والأطفال الذين ينشئون في أسر مفككة أو تلك التي تعاني من العنف الأسري، والإهمال، أو إساءة

المعاملة، أكثر عرضة لتطوير سلوكيات مشكلة، بما في ذلك السلوك الإجرامي. كما أن الأسرة التي تفتقر إلى الدعم العاطفي والتوجيه يمكن أن تترك الأطفال دون المهارات اللازمة للتعامل مع الضغوطات الاجتماعية والعاطفية، مما يزيد من احتمال لجوئهم إلى السلوكيات الإجرامية كوسيلة للتعامل مع هذه التحديات. (١)

المجتمع المحلي والأقران يلعبان دورًا هامًا أيضًا في تحديد السلوكيات الاجتماعية. والأفراد الذين يعيشون في مجتمعات تعاني من معدلات عالية من الجريمة، والفقر، والإهمال قد يتأثرون بالنماذج السلبية التي يرونها حولهم. في مثل هذه البيئات، قد يُنظر إلى الجريمة كوسيلة مقبولة أو حتى ضرورية للبقاء أو النجاح.

الأقران، خاصة في سن المراهقة والشباب، لهم تأثير قوي على السلوك. الانضمام إلى مجموعات أو عصابات يمكن أن يزيد من الضغوط لارتكاب أفعال إجرامية كجزء من الانتماء أو الولاء للمجموعة. الضغط الاجتماعي والرغبة في القبول قد يدفع الأفراد نحو اتخاذ قرارات ضارة.

(١) بركات النمر المهيرات، جغرافية الجريمة، عمان، دار المجد اللاوي للنشر، ط ١، ٢٠٠٠. ص ٣٠.

٢. **العوامل الاقتصادية:**

تلعب الظروف الاقتصادية دورًا كبيرًا في تحفيز أو ردع السلوك الإجرامي.

في البداية، **الفقر** يعتبر أحد أبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإجرام. فالمناطق التي تعاني من معدلات فقر عالية تشهد غالبًا معدلات جريمة أعلى مقارنة بالمناطق الأكثر ثراءً. والفقر لا يقود فقط إلى الجريمة من خلال الحاجة المادية، بل يمكن أن يؤدي أيضًا إلى الشعور باليأس والإحباط، والذي بدوره يمكن أن يدفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي كوسيلة للتعبير عن مشاعرهم أو كرد فعل على ظروفهم الصعبة.

ثانيًا، **البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي** يمكن أن يكون لهما تأثير كبير على الإجرام. فالأفراد الذين يفقدون وظائفهم أو يعانون من صعوبات في العثور على عمل قد يلجئون إلى الجريمة كوسيلة لتأمين مصدر دخل. وعدم وجود فرص عمل مستقرة ومرضية يمكن أن يزيد من الإحساس بعدم الاستقرار والعجز، مما يؤدي إلى ازدياد احتمالية الانخراط في الأنشطة الإجرامية. البطالة أيضًا قد تؤدي إلى الشعور بالعزلة الاجتماعية وفقدان الهوية الذاتية، وهي عوامل يمكن أن تؤثر سلبًا على الصحة النفسية وتزيد من خطر الإجرام.

أخيرًا، **عدم المساواة الاقتصادية** والاختلافات الاجتماعية في توزيع الثروة يمكن أن تساهم أيضًا في السلوك الإجرامي. فالمجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل بين الطبقات المختلفة تميل إلى مواجهة معدلات جريمة أعلى. هذا التفاوت يمكن أن يخلق شعورًا بالظلم والحقد، مما يدفع بعض الأفراد إلى الجريمة كوسيلة لتعويض ما يرونه كنقص في الفرص أو كشكل من أشكال الاحتجاج على الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وبذلك، تشكل العوامل الاقتصادية أساسًا مهمًا في فهم الأسباب الكامنة وراء الإجرام

٣. الوسط السكني والجريمة:

تأثير الوسط السكني على الجريمة يعتبر من العوامل البيئية الهامة التي تساهم في تحديد معدلات وأنواع الجرائم في منطقة معينة. البيئة السكنية، بما في ذلك جودة السكن، الكثافة السكانية، ومستوى الخدمات والبنية التحتية، يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السلوكيات الإجرامية. المناطق التي تعاني من الإهمال، الفقر، والاكتظاظ السكاني غالبًا ما تشهد معدلات جريمة أعلى مقارنة بالمناطق الأكثر ثراءً واستقرارًا. الفقر ونقص الخدمات لا يؤديان فقط إلى الجريمة من خلال الحاجة المادية، ولكن أيضًا يمكن أن يؤديا إلى الشعور بالعزلة

الاجتماعية، اليأس، والإحباط، والذي بدوره يمكن أن يدفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي.[١]

علاوةً على ذلك، يلعب التفاعل الاجتماعي داخل الوسط السكني دورًا مهمًا في تحفيز أو ردع الجريمة. في الأحياء التي تعاني من نقص في الروابط الاجتماعية والمجتمعية، قد يجد الأفراد صعوبة في تطوير شعور بالانتماء والمسؤولية تجاه مجتمعهم. هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة، حيث يشعر الأفراد بأنهم معزولون وغير مرتبطين بمجتمعهم. من ناحية أخرى، الأحياء التي تتمتع بمجتمعات قوية ومترابطة غالبًا ما تكون أكثر نجاحًا في ردع الجريمة، حيث يساعد التماسك الاجتماعي والدعم المتبادل في تقليل السلوكيات الإجرامية.

أخيرًا، تأثير الوسط السكني على الجريمة يمكن أن يتأثر أيضًا بمستوى الرقابة والخدمات الأمنية في المنطقة. فالمناطق التي تفتقر إلى الرقابة الكافية والوجود الأمني يمكن أن تصبح بيئات خصبة للأنشطة الإجرامية. على سبيل المثال، قد تتحول المناطق المهملة والمباني المهجورة إلى أماكن لتجارة المخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى. وبالتالي، يجب على السياسات العامة أن تأخذ في الاعتبار البيئة السكنية كعامل مه

(١) M. Edward, Jon. Simpson, social problems, persistent challenges. New York, Holt, rennet, Ince, 1985, p 369.

٤. **عوامل ثقافية:**

تعتبر الثقافة والدين ووسائل الأعلام من أهم العوامل المؤثرة في انحراف الشباب المراهق، والثقافة هي مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعارف والدين والتكنولوجيا التي يستطيع الأنسان أن يكتسبها بوصفة عضوا في المجتمع.

تأثير العوامل الثقافية على معدل الجريمة يعد من الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع الجنائي. الثقافة، بمعتقداتها وقيمها ومعاييرها الاجتماعية، تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل السلوكيات والمواقف تجاه القانون والنظام. في المجتمعات التي تتسم بقيم تدعم العدالة، الاحترام المتبادل، والتعاون، يميل معدل الجريمة إلى أن يكون أقل. هذه المجتمعات تعزز مفهوم المسؤولية المشتركة والتماسك الاجتماعي، مما يخلق بيئة تردع السلوك الإجرامي. الأفراد في هذه الثقافات يميلون إلى تبني مواقف تعزز التعايش السلمي وتدين العنف والسلوكيات المنحرفة.

من ناحية أخرى، في المجتمعات التي تتسم بالتفكك الاجتماعي، العنف، وعدم المساواة، يمكن أن يزداد معدل الجريمة. الثقافات التي تقلل من شأن القانون أو تشجع على السلوك العدواني والمنافسة الشديدة قد تخلق بيئة تسهل السلوكيات الإجرامية. في هذه البيئات، قد يُنظر إلى القانون على أنه عقبة أو شكل من أشكال القمع، بدلاً من كونه آلية للحفاظ

على النظام وحماية حقوق الأفراد. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقويض احترام القانون وتعزيز الشعور بالإفلات من العقاب.

أيضًا، الثقافات التي تعاني من النزاعات الداخلية، التمييز العرقي أو الطبقي، أو التفاوتات الاقتصادية الكبيرة، قد تشهد معدلات جريمة أعلى. في هذه البيئات، يمكن أن يُنظر إلى الجريمة كوسيلة للتعبير عن الاستياء أو كوسيلة لتحقيق العدالة الذاتية. التهميش الاجتماعي والاقتصادي يمكن أن يدفع الأفراد إلى الشعور باليأس والعجز، مما يزيد من احتمالية لجوئهم إلى السلوك الإجرامي كوسيلة للتغلب على العقبات التي يواجهونها في حياتهم.

الفصل الثالث

المجرم الجنائي

تمهيد وتقسيم:

المجرم الجنائي هو فرد يرتكب أفعالاً تُعتبر جرائم بموجب القانون. دراسة المجرم الجنائي تشمل تحليل الدوافع، الخلفيات، والسلوكيات التي تقود إلى ارتكاب الجريمة. الأفراد الذين ينخرطون في السلوك الإجرامي قد يأتون من خلفيات متنوعة ويمكن أن يكونوا مدفوعين بدوافع مختلفة، مثل الحاجة المالية، الرغبة في السيطرة، الانتقام، أو حتى الإثارة والتحدي. في بعض الحالات، قد يكون السلوك الإجرامي نتيجة لعوامل نفسية أو اجتماعية معقدة، بما في ذلك الصحة النفسية، تأثير الأقران، أو ظروف البيئة المحيطة. فهم شخصية المجرم ودوافعه أمر حاسم لتطوير استراتيجيات فعالة للوقاية من الجرائم والتعامل مع المجرمين.

المجرم الجنائي ليس نمطًا ثابتًا أو موحدًا؛ بل يمكن أن يتباين بشكل كبير من شخص لآخر. بعض المجرمين قد يرتكبون جرائم بشكل منفرد، بينما الآخرون قد يعملون ضمن مجموعات أو شبكات إجرامية. الفروقات في السلوك الإجرامي قد تتأثر بعوامل مثل العمر، الجنس، الخلفية الثقافية، والتجارب الحياتية. على سبيل المثال، الشباب قد يكونون أكثر عرضة للتأثر بالضغوط الاجتماعية أو تأثير الأقران، بينما قد يكون

لدى البالغين دوافع مختلفة مثل الحاجة المالية أو الرغبة في السيطرة. الفهم الدقيق لخصائص وسلوكيات المجرمين الجنائيين أمر أساسي لتطوير التدخلات القانونية والعلاجية الفعالة.

وسنقسم حديثنا في هذا الفصل إلى عدة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى تعريف المجرم، وفي المبحث الثاني نتناول تصنيفات المجرمين، وأخيرا نستعرض دوافع المجرم في مبحث ثالث.

المبحث الأول

تعريف المجرم

لا شك ان المجرم هو الشخص الذي ارتكب الفعل الذي يعتبره القانون جريمة بالمفهوم الذي حددناه سابقا. ويرى البعض أن المجرم في دراسات علم الإجرام هو من ارتكب الفعل الإجرامي، ويثبت ارتكابه ذلك بمقتضى حكم قضائي. فإذا لم يثبت ارتكاب الشخصية الجريمة بهذه الطريقة مهما وصل الشك في ارتكابه إياه فهو ليس مجرما، استنادا إلى قاعدة "المتهم برئ حتى تثبت ادانته".

ويعد هذا المعيار هو الأكثر انضباطا لتحديد صفة المجرم بصورة منضبطة وواضحة، فمن تثبت ادانته قضائيا فهو مجرم ومن لا تثبت ادانته قضائيا فهو برئ.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف القانوني للمجرم يعتمد بشكل كبير على النظام القضائي وكفاءته في تطبيق القانون بشكل عادل وفعال. في الواقع، هناك حالات قد يرتكب فيها شخص فعلاً إجراميًا ولكن لا يتم القبض عليه أو محاكمته بسبب نقص الأدلة أو القصور في النظام القضائي. وبالمثل، قد يتم اتهام أشخاص أبرياء وإدانتهم بناءً على أدلة خاطئة أو سوء تطبيق القانون. لذلك، من الضروري التفريق بين الجريمة كفعل ينتهك القانون والمجرم كشخص يثبت قانونيًا ارتكابه لهذا الفعل.

في دراسات علم الإجرام، يُعطى اهتمام كبير للعوامل المؤثرة في السلوك الإجرامي وليس فقط للتحديد القضائي للمجرم. يتم البحث في أسباب وظروف ارتكاب الجرائم، بما في ذلك العوامل النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية. يُنظر إلى الإجرام كظاهرة معقدة تتأثر بعدة عوامل متداخلة، وليس فقط كنتيجة لقرارات فردية معزولة. الهدف من هذا النهج هو فهم أعمق للجريمة وتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للوقاية منها ومكافحتها.

بناءً على ذلك، يتضح أن تحديد صفة المجرم يتطلب نظرة شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد القانونية، الاجتماعية، والنفسية. هذا يعني النظر في الجريمة ليس فقط كانتهاك للقانون، بل كظاهرة تتأثر بالعديد من العوامل المعقدة التي تتجاوز النظرة القانونية المحدودة.

وقد تطورت صفات المجرم ودوافع ارتكاب الجريمة مع تطور أنواع الجرائم، وظهور أنواع جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، وهذا ما سوف نعرضه بصوره مفصله في تصنيفات ودوافع المجرم في السطور القادمة.

المبحث الثاني

تصنيفات المجرمين

تصنيفات المجرمين تعد جزءاً أساسياً في علم الإجرام وتساعد في فهم السلوك الإجرامي وتطوير استراتيجيات التدخل والعلاج المناسبة، وهناك العديد من التصنيفات وتختلف حسب العمر، والجنس، والمؤهل، والأهداف المزمع تحقيقها، والأساليب المستعملة ومجالات الاختصاص، بالتالي تتفاوت درجة خطورة كل فئة.

ولكن سنعتمد على التاريخ الاجرامي أو الخطورة الإجرامية في عرض تصنيفات المجرمين:

أولا- المجرم المبتدئ: المعروف أيضاً بالمجرم العرضي، هو فرد يرتكب جريمة أو عدد قليل من الجرائم دون خلفية سابقة من السلوك الإجرامي المنتظم أو المستمر. هذا النوع من المجرمين يميزه عدة خصائص:

- افتقار الخبرة الإجرامية: المجرم المبتدئ غالباً ما يكون لديه قليل أو لا خبرة سابقة في الأنشطة الإجرامية. ارتكابهم للجريمة قد يكون نتيجة لظروف معينة أو قرارات متسرعة وليس نتيجة لنمط سلوكي متجذر.
- الدوافع والظروف: الدوافع وراء الجرائم التي يرتكبها المجرمون المبتدئون قد تختلف عن تلك لدى المجرمين المحترفين. قد تشمل الضغوط المالية، التأثير المفاجئ للعواطف مثل الغضب أو اليأس، أو حتى الرغبة في تجربة الإثارة أو المغامرة دون التفكير الكامل في العواقب.
- احتمالية التأهيل والتغيير: المجرمون المبتدئون غالباً ما يكونون أكثر استجابة للتدخلات الوقائية والإصلاحية. نظرًا لأنهم لم يتورطوا بعمق في الأنشطة الإجرامية، فإن فرصهم في التغيير وعدم العودة إلى الجريمة عادة ما تكون أعلى مقارنةً بالمجرمين ذوي التاريخ الإجرامي الطويل.
- التعامل القانوني والاجتماعي: في العديد من الأنظمة القانونية، قد يتم التعامل مع المجرمين المبتدئين بطريقة أكثر تسامحًا، مع التركيز على التأهيل بدلاً من العقاب الشديد. البرامج مثل الإرشاد، الخدمة المجتمعية، أو التدريب على المهارات الحياتية قد تكون أكثر فائدة لهم من السجن الطويل الأمد.

من المهم في التعامل مع المجرمين المبتدئين تقييم كل حالة على حدة لفهم العوامل الكامنة وراء السلوك الإجرامي وتطوير الاستراتيجيات المناسبة لمنع تكرار الجريمة.

ثانيا- المجرم المحترف: هو فرد يتبنى الإجرام كنشاط دائم أو مصدر رئيسي للدخل، ويتميز بمهارة وتنظيم في تنفيذ الأعمال الإجرامية. هذا النوع من المجرمين يميزه عدة خصائص:

- التخطيط والتنظيم: المجرمون المحترفون يميلون إلى التخطيط المسبق لجرائمهم بعناية، ويستخدمون مهارات وتكتيكات متقدمة لتقليل احتمالية القبض عليهم. هذا يشمل تجنب ترك أدلة، استخدام التكنولوجيا للتمويه والتهرب من القانون، والتعاون مع مجرمين آخرين بشكل منظم.
- الانخراط في شبكات الجريمة: المجرمون المحترفون غالبًا ما يكونون جزءًا من شبكات إجرامية أكبر تشمل تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، الجريمة المنظمة، أو أنشطة إجرامية أخرى تتطلب تنسيقًا وتعاونًا.
- التخصص في أنواع معينة من الجرائم: بعض المجرمين المحترفين يتخصصون في نوع معين من الجرائم، مثل الاحتيال المالي، السرقة المنظمة، أو الجريمة الإلكترونية. هذا يعكس مستوى عاليًا من المهارة والخبرة في مجال معين.

- الاعتماد المالي على الجريمة: على عكس المجرمين العرضيين أو المبتدئين، يعتبر المجرم المحترف الإجرام مصدرًا أساسيًا للدخل. هذا يعني أنهم يعتمدون على الأنشطة الإجرامية كطريقة دائمة للعيش.
- صعوبة التأهيل والإصلاح: نظرًا لتورطهم العميق والمستمر في الأنشطة الإجرامية، يمكن أن يكون من الصعب إعادة تأهيل المجرمين المحترفين وإعادتهم إلى المجتمع كأفراد منتجين.

يتطلب التعامل مع المجرمين المحترفين استراتيجيات مختلفة مقارنةً بالمجرمين العرضيين أو المبتدئين. يشمل ذلك تدابير قانونية وأمنية مشددة، بالإضافة إلى جهود مكثفة لتفكيك شبكات الجريمة التي ينتمون إليها.

ثالثا- المجرم المتخصص: هو شخص يرتكب نوعًا معينًا من الجرائم بشكل متكرر ويتميز بمهارات أو معرفة محددة في هذا المجال. هذا التخصص يمكن أن ينبع من عوامل متعددة ويشمل مجموعة واسعة من أنواع الجرائم. خصائص المجرم المتخصص تتضمن:

- تركيز على نوع معين من الجريمة: على عكس المجرمين العرضيين أو الذين يرتكبون جرائم متنوعة، يركز المجرم المتخصص على نوع معين من الجرائم مثل السرقات المصرفية، والاحتيال الإلكتروني، وتزوير الوثائق، أو الجريمة البيئية. هذا

التخصص يكون عادةً نتيجة لمهارات أو خبرات محددة اكتسبها الفرد في هذا المجال.

- تطوير مهارات وتكتيكات متقدمة: المجرمون المتخصصون غالبًا ما يطورون مهارات وتكتيكات خاصة تمكنهم من ارتكاب جرائمهم بفعالية أكبر. قد يستخدمون تقنيات معقدة أو يتبعون أساليب مبتكرة لتجنب الكشف والقبض عليهم.
- التورط المستمر في السلوك الإجرامي: المجرم المتخصص عادةً ما يكون متورطًا بشكل مستمر في السلوك الإجرامي ضمن مجال تخصصه. هذا النوع من الإجرام قد يكون مصدر دخل رئيسي له أو يرتبط بدوافع نفسية تتجاوز المكسب المادي.

يتطلب التعامل مع المجرمين المتخصصين استراتيجيات خاصة، تتضمن التحليل الدقيق لطبيعة جرائمهم وتطوير تقنيات وأساليب للتحقيق تتناسب مع مستوى تعقيدها. كما قد تشمل جهود الوقاية والتأهيل التركيز على تغيير الدوافع والظروف التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى الاستمرار في ارتكاب هذه النوعية من الجرائم.

صفات المجرم الالكتروني:

لا يمكننا إنهاء الحديث عن تصنيفات المجرمين بدون التطرق لنوع مهم من المجرمين، وهم مرتكبي الجرائم الالكترونية، لكثرة تلك الجرائم واختلاف صفات مرتكبيها عن تلك الجرائم التقليدية.

المجرم الإلكتروني، المعروف أيضاً بالمخترق أو الهاكر، يرتكب جرائم تتعلق بالتكنولوجيا، وخاصة الإنترنت والشبكات الحاسوبية. هذا النوع من المجرمين تتعدد صفاتهم ويمكننا ذكر بعضا منها:

١- مجرم متخصص:

المجرم الالكتروني يكون متخصصاً ومحترفاً لجرائم الحاسب الآلي، وذلك للتغلب على العقبات التي أوجدها المتخصصون لحماية أنظمة الحاسب الآلي من شرورهم، كما هو الحال في البنوك والتجارة الإلكترونية بشكل عام.

وتعد المهارة المتطلبة لتنفيذ النشاط الإجرامي أبرز خصائص المجرم المعلوماتي، فتنفيذ جرائم التجارة الإلكترونية يتطلب قدراً من المهارة يتمتع بها الفاعل والتي قد يكتسبها عن طريق الدراسة المتخصصة في هذا المجال أو عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات أو بمجرد التفاعل الاجتماعي مع الأخرين.

إلا أن ذلك لا يعني ضرورة أن يكون المجرم المعلوماتي على قدر كبير من العلم في هذا المجال أو أن يكون لديه خبرة كبيرة فيه، بل إن الواقع العملي قد أثبت أن بعض أنجح مجرمي المعلوماتية لم يتلقوا المهارة اللازمة لارتكاب الجريمة عن طريق التعليم أو الخبرة المكتسبة من العمل في هذا المجال. بالإضافة إلى أن معظم مرتكبي جرائم التجارة الإلكترونية وجرائم المعلوماتية بشكل عام ليسوا من أصحاب السوابق، بل

يكونوا على درجة عالية من المهارة التي تتطلبها استخدام التقنية العلمية الحديثة والتكنولوجيا.

٢- يتمتع بمهارة تقنية عالية:

يتمتع المجرم الالكتروني بقدر لا يستهان به من **المهارة والمعرفة بتقنيات الحاسوب والإنترنت** بل إن بعض مرتكبي هذه الجرائم هم من المتخصصين في مجال معالجة المعلومات آلياً، فتنفيذ الجريمة المعلوماتية بشكل عام يتطلب قدراً من المهارة لدى الفاعل التي قد يكتسبها عن طريق الخبرة المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

كما يتمتع المجرم الالكتروني **بقدر كبير من الذكاء** وذلك نتيجة خبرته في هذا المجال واحترافه، فهو يستخدم الحاسب الآلي في تنفيذ مخططه الإجرامي، وهذا يستدعي تمتعه بقدر من الذكاء قد لا يتأتى للمجرم العادي، وذلك كي يتغلب على كثير من العقبات التي تواجهه في ارتكاب جريمته، ولذلك غلب على هذا المجرم ارتكابه جريمة النصب باستخدام الحاسب الآلي، لأنها تتطلب قدراً من الذكاء. لذلك يقال عادة أن الإجرام الالكتروني هو إجرام الأذكياء بالمقارنة بالإجرام التقليدي الذي يميل إلى العنف.

كما أنه **على درجة من العلم والمعرفة** وهو ما يجعله ماهراً في ارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء، كما يتفق مرتكب جرائم التجارة الإلكترونية مع ذوي الياقات البيضاء في أن الفاعل في الحالتين يبرر

جريمته، بل إنه لا ينظر إلى سلوكه باعتباره جريمة أو فعل يتنافى مع الأخلاق، وخاصة في الحالات التي يقف فيها السلوك عند حد قهر نظام الحاسب وتخطي الحماية المفروضة حوله، حيث يفرق مرتكبو هذه الجرائم بين الأضرار بالأشخاص ــ الأمر الذي يعدونه غير اخلاقي ــ وبين الإضرار بمؤسسة أو جهة في استطاعتها اقتصاديا تحمل نتائج تلاعبهم.

٣- لا يستخدم العنف:

المجرم الإلكتروني، المعروف أيضًا بمصطلح "الهاكر"، يمثل نموذجًا للمجرم الذي لا يستخدم العنف في ارتكاب جرائمه. بدلاً من ذلك، يعتمد هذا النوع من المجرمين على المهارات التقنية والمعرفة المتخصصة في مجالات الحاسوب والشبكات لتحقيق أهدافهم. الهجمات التي ينفذونها تتم عبر الإنترنت وتشمل أنشطة مثل اختراق الأنظمة والشبكات، سرقة البيانات، والاحتيال الإلكتروني. هذا النوع من الجريمة لا يتضمن الاعتداء الجسدي أو التهديد المباشر بالعنف، ولكنه يمكن أن يتسبب في أضرار جسيمة تتراوح بين الخسائر المالية الكبيرة وحتى التأثير على الأمن القومي.

المجرم الإلكتروني يستخدم تقنيات متقدمة لتجاوز الإجراءات الأمنية، وغالبًا ما يعمل من مكان بعيد، مما يجعل من الصعب تعقبه والقبض عليه. على عكس المجرمين التقليديين، لا يحتاج المجرمون

الإلكترونيون إلى التواجد فيزيائيًا في موقع الجريمة، مما يقلل من مخاطر تعرضهم للقبض. يعتمدون على المجهولية التي توفرها الشبكة العنكبوتية لإخفاء هوياتهم، ويستخدمون أساليب مثل الشبكات الخاصة الافتراضية (VPNs) والشبكات المظلمة (Dark Web) للحفاظ على خفائهم.

بالرغم من عدم استخدام العنف الجسدي، فإن الأضرار التي يمكن أن يسببها المجرمون الإلكترونيون تعتبر جسيمة وقد تكون لها تداعيات واسعة النطاق. من الأمثلة على ذلك سرقة الهويات، الاحتيال المالي، تعطيل الخدمات الحيوية، وحتى التجسس والتخريب السيبراني الذي يمكن أن يؤثر على أمن الدول. هذا يجعل مكافحة الجريمة الإلكترونية تحديًا كبيرًا لأجهزة الأمن والاستخبارات العالمية، مما يتطلب تطوير أساليب وتقنيات متقدمة في مجال أمن المعلومات للتصدي لهذا النوع من الجرائم.

٤- يتمتع بالصبر والدقة:

الصبر والدقة هما من الصفات الأساسية التي تميز المجرم الإلكتروني، وتلعبان دورًا كبيرًا في نجاح العمليات الإجرامية في الفضاء السيبراني. المجرمون الإلكترونيون غالبًا ما يخططون لهجماتهم بعناية فائقة، معتمدين على الصبر لضمان تغطية جميع جوانب الهجوم وتقليل احتمال الخطأ. يتطلب هذا النوع من الجريمة فهمًا عميقًا للأنظمة المستهدفة وقدرة على التنبؤ بالاستجابات الأمنية. المجرمون

الإلكترونيون يمضون أوقاتًا طويلة في دراسة أهدافهم، وينتظرون اللحظة المناسبة لتنفيذ هجماتهم، مما يتطلب صبرًا كبيرًا وتحملًا.

الدقة أيضًا تعد جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية المجرم الإلكتروني. يجب على المخترقين توجيه هجماتهم بدقة لضمان فعاليتها ولتجنب أي أخطاء قد تؤدي إلى الكشف عن هويتهم أو توفير أدلة تؤدي إلى القبض عليهم. تتطلب الجرائم الإلكترونية تنفيذًا دقيقًا للتفاصيل التقنية، مثل استغلال الثغرات الأمنية بشكل محدد وتوظيف تكتيكات التهرب لتجنب الكشف. يدرك المجرمون الإلكترونيون أهمية الحفاظ على دقة عالية في جميع مراحل الهجوم السيبراني، من التخطيط وحتى التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، الصبر والدقة يساعدان المجرمين الإلكترونيين على تكييف استراتيجياتهم وفقًا لتغيرات البيئة السيبرانية. تتطور تقنيات الأمان السيبراني بشكل مستمر، مما يتطلب من المجرمين الإلكترونيين التحديث المستمر لمهاراتهم وأساليبهم للبقاء خطوة أمام إجراءات الأمان. هذا يشمل التكيف مع الأنظمة الأمنية الجديدة، تطوير برمجيات خبيثة أكثر تطورًا، واستخدام أساليب متقدمة في التحليل السيبراني. الصبر والدقة في هذا السياق لا يعنيان فقط العمل بكفاءة، بل أيضًا القدرة على التكيف والتطور مع التحديات المتغيرة للأمن السيبراني.

٥- على معرفة بالقانون والأنظمة:

معرفة بالقانون والأنظمة تعد صفة مهمة للمجرم الإلكتروني، وتساعده في تحديد الثغرات القانونية التي يمكن استغلالها وتقليل مخاطر القبض عليه. المجرمون الإلكترونيون المتمرسون يدركون جيدًا الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة الإلكترونية ويستخدمون هذه المعرفة لتنفيذ أعمالهم بطريقة تتفادى الوقوع تحت طائلة القانون بشكل مباشر. يعرفون أيضًا العقوبات المرتبطة بأنواع مختلفة من الجرائم الإلكترونية ويسعون لتقليل أو تجنب هذه المخاطر من خلال اختيار أهدافهم وأساليبهم بعناية.

هذه المعرفة القانونية تسمح للمجرمين الإلكترونيين بتطوير استراتيجيات لتجنب الكشف والتعقب. على سبيل المثال، قد يستخدمون تقنيات لإخفاء الهوية والموقع الجغرافي، مثل استخدام شبكات VPN أو Tor، لتعقيد عملية تتبعهم من قبل السلطات. كما يمكنهم اختيار استضافة مواقعهم الإلكترونية في دول تتمتع بقوانين أقل صرامة فيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتضمن تفاديهم للقانون استخدام أساليب معقدة لغسل الأموال المكتسبة من أنشطتهم الإجرامية لتجنب التتبع المالي.

أخيرًا، معرفة المجرم الإلكتروني بالقانون والأنظمة لا تساعده فقط في تجنب القبض عليه، ولكن أيضًا في تقييم واستغلال الثغرات الأمنية بشكل فعّال. فهم الإجراءات القانونية والفنية لحماية البيانات يمكن

أن يكون مفتاحًا لنجاح هجماتهم. على سبيل المثال، قد يستهدفون أنظمة تفتقر إلى الحماية الكافية أو التي تتبع معايير أمنية قديمة. هذه المعرفة المتخصصة تجعل المجرمين الإلكترونيين خصومًا صعبين للغاية للسلطات القانونية والأمنية التي تحاول منع الجرائم الإلكترونية ومكافحتها.

المبحث الثالث

دوافع المجرم

دوافع المجرم وراء ارتكاب الجريمة تعد موضوعًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، ويتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل النفسية، الاجتماعية، والاقتصادية، وفهم هذه الدوافع يساعد في تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية والتدخل.

وتتعدد دوافع المجرم وراء ارتكابه للجريمة، ولا نستطيع حصرها، ولكن نذكر أشهرها وأكثرها حدوثا في النقاط التالية:

أولا- الدوافع الشخصية:

تشكل الدوافع الشخصية علامة فارقة في إتيان الفعل الإجرامي، فقد يكون السن حافزا في مراحل معينة دون غيرها، كما أن جنس المجرم قد يجعل الفرد أكثر عرضة لإتيان أفعال غير مشروعة دون غيرها.

فالدوافع حسب السن يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل، فبعد الولادة يمر كل فرد بمراحل عمرية مختلفة تبدأ بمرحلة الطفولة ينتقل بعدها إلى مرحلة المراهقة ثم إلى مرحلة النضوج ليصل إلى آخر مرحلة وهي فترة الشيخوخة. فمرحلة الطفولة تمتد إلى سن ١٢ سنة، تعرف انخراطا في الحياة المدرسية وما تحمله من حب الاستكشاف، التعلم وكسب المعارف، واستقرارا نفسيا خلال سنواتها الأخيرة، تتميز بندرة الأفعال الإجرامية نظرا لمحدودية الوسط الاجتماعي الذي يعيش داخله الطفل، والذي لا يتجاوز المحيط العائلي والمدرسي. أما مرحلة المراهقة الممتدة بين ١٢ و ١٨ سنة، تمتاز بتغيرات فسيولوجية و بيولوجية بالموازاة مع تغيرات نفسية نتيجة البلوغ، مما يفتح أبعاد العلاقات الاجتماعية و خاصة في اتجاه الجنس الآخر، ومن هنا تظهر بوادر إثبات الذات، حب الشهرة و كسب المعجبات، يمكن أن تتحقق بارتكاب جرائم و تباهي المراهق بإنجازاته أمام الآخرين، و بالمقابل يشتكي مجموعة من المراهقين من اضطرابات نفسية تؤدي إلى انغلاق اجتماعي و ثورة ضد المبادئ الاجتماعية، قد تترجم في شكل إجرامي متاح عبر الحاسوب من داخل غرفة المراهق، و على إثر هذا يظهر صنف من المجرمين يسمى بالمراهق العابث. وعن مرحلة النضوج التي تمتد بين ١٨ و٥٠ سنة، تتميز بقمة اكتمال البنية البدنية والذهنية قد يتم استغلالها بشكل إيجابي كما يمكن استغلالها بشكل سلبي ينم عن ميول إجرامية من أجل ضمان تلبية الحاجيات اليومية، الاستقرار المادي والعاطفي.

أما الدوافع حسب السن فتشير كل دراسات علماء الإجرام أن نسبة ارتكاب الجرائم تختلف بين الجنسين لاختلاف تكوينهما البيولوجي من مقومات بدنية ونفسية. ويتضح هذا الفرق من خلال التباين في الدور الذي يلعبه كل من الرجل والمرأة في المجتمع، واحتكاك الرجال بشكل أكبر من النساء بالحياة العامة، وتقلد الرجل أعباء النفقة في الدول المسلمة يجعله أكثر تعرضا لارتكاب جرائم تهدف لجني المكاسب المالية أمام تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة وعجز رب الأسرة عن توفير كل متطلبات أفرادها.

وعن الدوافع حسب القدرات الذهنية، فغالبا ما يرتكب الأشخاص الاذكياء أنواع معينة من الجرائم، والتي تحتاج لقدرات ذهنية وعقلية، بجانب المكر والدهاء لعلاقته الواضحة مع الشكل الجديد للنصب والاحتيال، ولقد عرف مجال تكنولوجيا المعلوميات ظهور عدد كبير من النوابغ وذوي المستوى العالي من الذكاء لصغار السن والشباب يستغلون طاقاتهم في تطوير أساليب جديدة لارتكاب الجرائم الالكترونية.

ثانيا- الدوافع الاجتماعية:

يؤثر المحيط الاجتماعي الذي يعيش داخله الفرد، والمتكون من العائلة، والمدرسة، والمحيط المهني، بشكل أو بآخر في شخصية الفرد وسلوكه، فالعائلة بمختلف أفرادها يمكن أن تأثر في توجهات الفرد الإجرامية عبر تقليد الابن للأب مثلا أو أحد الأقارب والانبهار بما يحققه

من رغبات بطريقة سهلة ودون عناء، والسير بنفس الخطوات لتحقيق ما يريد عن طريق الجريمة.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب المحيط التعليمي والمدرسي دورًا هامًا في تشكيل سلوكيات واتجاهات الفرد، خاصة في مراحل النمو المبكرة. المدرسة ليست فقط مكانًا للتعلم الأكاديمي بل هي بيئة تفاعلية حيث يتعلم الأطفال والشباب القيم الاجتماعية، مهارات التعامل مع الآخرين، ويواجهون تحديات مثل الضغط الاجتماعي والتنمر. الفشل في التأقلم مع بيئة المدرسة أو تجارب سلبية مثل التعرض للتنمر يمكن أن تسهم في تطوير سلوكيات إجرامية لدى بعض الأفراد. التعليم والدعم الاجتماعي في المدارس يمكن أن يكون لهما تأثير كبير في منع انحراف الشباب نحو السلوكيات الإجرامية.

المحيط المهني أيضًا يشكل جانبًا حاسمًا في تحديد سلوك الفرد. العمل يوفر للشخص هيكلًا وروتينًا يوميًا، بالإضافة إلى شعور بالإنجاز والانتماء. وجود بيئة عمل داعمة ومحفزة يمكن أن يساعد في توفير بديل إيجابي عن الانخراط في الأنشطة الإجرامية. على النقيض، بيئات العمل السامة أو عدم الاستقرار الوظيفي يمكن أن يساهم في زيادة مخاطر الانجراف نحو السلوكيات الإجرامية، خاصة إذا كان الفرد يعاني من ضغوط مالية أو نقص في الفرص البديلة.

لذلك، من المهم الاعتراف بأن السلوك الإجرامي ليس ناتجًا عن عامل واحد بل هو تفاعل معقد لعدة عوامل ترتبط بالمحيط الاجتماعي للفرد، بدءًا من الأسرة والمدرسة وصولاً إلى البيئة المهنية. العلاقات الصحية والبيئة الإيجابية في كل من هذه المجالات يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن والوقاية من السلوكيات الإجرامية.

ثالثا- الدوافع الثقافية

نعني بالدوافع الثقافية تلك الأفكار والقيم السائدة داخل كل مجتمع من عادات وتقاليد وتعاليم دينية، وتتباين بالتالي الدوافع الثقافية من مجتمع لآخر، فنلحظ أن التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم، أفرز لنا مجموعة من الانحرافات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات لم يكن لها وجود فيما قبل، وينبع هذا من التركيز الكبير على تقنية المعلومات في مجال التعليم بمختلف مراحله والبحث العلمي، تلهم المتعلمين وقد تدفعهم إلى التجربة بعد رفع مستوى التفكير والذكاء ما دام أنه أساس النجاح في ارتكاب هذه الجرائم .

ويحضر عامل الدين أيضا بقوة، وإن كان من المفروض أن يكون سببا في تهذيب النفس و التمسك بالقيم النبيلة والأخلاق الفاضلة و ما له من دور وقائي اتجاه الجريمة، فإن بعض الحالات الاستثنائية تجعل من الدين حافزا إلى الاعتداء على المنتمين لديانات أخرى أو لأعراق أخرى في صورة جرائم، ويمكن أن يتعلق الأمر بتعصب ديني أو تمييز

عنصري يقف وراء مهاجمة المنتمين إلى ديانات تشكل أقلية داخل نفس البلد أو ديانة أخرى سائدة داخل بلد آخر، كما يمكن أن يتعلق الأمر بتعصب مذهبي داخل نفس الديانة، وينتهى بالتسبب في اضطرابات داخل النسق الاجتماعي.

رابعا- الدوافع الاقتصادية

مما لا شك فيه أن تحقيق مكسب مالي هو من الدوافع الرئيسية لارتكاب الجرائم، ويزداد هذا الدافع مع تردي الأوضاع الاقتصادية وتقلبها، ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وانخفاض مستوى الدخل الفردي، فالباعث هو إشباع الحاجات الضرورية للفرد أو الجماعة إما بسبب الفقر أو البطالة.

فالفقر وعدم التمكن من توفير المتطلبات الأساسية يشكل هاجسا حقيقيا للعديد من الأشخاص يفسر إقدامهم على ارتكاب جرائم للتنفيس عن الضيق المالي الذي يعانون منه، وكرد فعل عن سخطهم حول التوزيع غير المتوازن للثروات واتساع الفوارق الطبقية على المستوى الاجتماعي.

أما البطالة فلها علاقة مع السلوك الإجرامي، فوجود فئات عريضة من المجتمع وأهممها الشباب في وضعية حرجة اجتماعيا بدون عمل، سواء بعد إنهاء الدراسة والتخرج أو الطرد من العمل نتيجة

الظروف الاقتصادية الخانقة، يدفع بشكل أو بآخر إلى البحث عن مورد للعيش وسد متطلبات الحياة اليومية عبر ارتكاب الجريمة.

ونجد أن المجرم قد يتحرك لحسابه الشخصي وقد ينفذ أعمال يطلبها منه أشخاص آخرون مقابل مبالغ مالية محددة مسبقا تختلف حسب الأهداف، أساليب تنفيذ الجريمة، مستوى الخبرة والمهارات التقنية لكل شخص.

دوافع خاصة بالمجرم الالكتروني:

لا يمكننا إنهاء الحديث عن دوافع المجرم بدون التحدث عن نوع حديث من المجرمين، وهم مرتكبي الجرائم الالكترونية، لكثرة تلك الجرائم واختلاف بواعث وأهداف مرتكبيها عن تلك الجرائم التقليدية. تتعدد الدوافع والبواعث في مجال الجرائم الالكترونية بتعدد المجرمين، ويمكننا ذكر بعض البواعث التي تدفع المجرم المعلوماتي لارتكاب جريمته وأهمها:

١ـ تحقيق الربح المادي:

دافع تحقيق الربح المادي يعتبر من الأسباب الرئيسية التي تدفع المجرمين الإلكترونيين لارتكاب جرائمهم. هذا النوع من المجرمين يركز على استغلال الشبكات الإلكترونية، الأنظمة المصرفية، وبيانات

المستخدمين لتحقيق مكاسب مالية. على سبيل المثال، يمكن أن يشمل ذلك سرقة بيانات بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر الإنترنت، أو استخدام برمجيات الفدية لابتزاز الضحايا. هذه الأنواع من الجرائم تتطلب معرفة تقنية عالية وقدرة على التلاعب بالأنظمة للوصول إلى المعلومات الحساسة أو المال. المجرمون الإلكترونيون الذين يدفعهم الربح المادي غالبًا ما يستهدفون الشركات والمؤسسات الكبرى، وذلك لأنها تمثل فرصًا للحصول على مكاسب كبيرة.

٢- اللعب أو التجربة:

دافع اللعب أو التجربة يعد من الأسباب الشائعة التي تحفز بعض المجرمين الإلكترونيين، خاصةً الشباب منهم، على ارتكاب أعمال إجرامية في الفضاء السيبراني. هذا الدافع يتعلق بالرغبة في استكشاف واختبار الحدود التكنولوجية والتحديات الأمنية بدلاً من تحقيق مكاسب مالية أو تدمير متعمد. الأفراد الذين يدفعهم هذا الدافع غالبًا ما يكونون فضوليين حول كيفية عمل الأنظمة والشبكات، ويجدون الإثارة في التغلب على الإجراءات الأمنية أو تطوير واستخدام برمجيات خبيثة كتجربة أو كوسيلة لإثبات مهاراتهم التقنية.

غالبًا ما ينظر إلى هذا النوع من المجرمين الإلكترونيين على أنهم "هاكرز مغامرون" أو "مخترقون للتسلية" وقد لا يكون لديهم نية مباشرة لإلحاق الضرر. ومع ذلك، حتى لو كان الدافع هو اللعب أو التجربة، فإن

النتائج يمكن أن تكون خطيرة وتسبب أضرارًا جسيمة. على سبيل المثال، قد يتسبب اختراق نظام أمني في خلق ثغرات يمكن أن تستغلها جهات أخرى بنوايا أكثر ضررًا. بالإضافة إلى ذلك، الاختراق لأغراض التجربة يظل انتهاكًا للقوانين ويمكن أن يؤدي إلى عقوبات قانونية.

من المهم للمؤسسات التعليمية والأسر أن تلعب دورًا في توجيه هذا النوع من الفضول التكنولوجي نحو مسارات إيجابية. يمكن أن توفر برامج التعليم والتدريب في مجال الأمن السيبراني قنوات لتطوير المهارات التقنية بطريقة بناءة وقانونية. بالإضافة إلى ذلك، توفير التوجيه والمعرفة حول الأخلاقيات الرقمية والتأثيرات القانونية للأعمال السيبرانية يمكن أن يساعد في منع الشباب من الانخراط في أنشطة إجرامية دون وعي بالعواقب المحتملة.

٣- الرغبة في الانتقام:

دافع الرغبة في الانتقام يعتبر من الأسباب القوية التي تحفز بعض المجرمين الإلكترونيين لارتكاب جرائمهم في الفضاء السيبراني. هذا الدافع يتجلى عندما يشعر الفرد بأنه تعرض للظلم أو الإهانة من قبل شخص آخر، مؤسسة، أو حتى مجموعة معينة، ويستخدم مهاراته التقنية كوسيلة للتعبير عن غضبه ورغبته في الانتقام. المجرمون الإلكترونيون الذين يدفعهم هذا الدافع قد يستهدفون أنظمة أو مواقع ويب تابعة للجهات

التي يرونها مسؤولة عن ظلمهم، محاولين إلحاق الضرر بها أو تشويه سمعتها.

الانتقام في الفضاء السيبراني يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة، من الهجمات التي تهدف إلى تعطيل الخدمات، مثل هجمات الحرمان من الخدمة الموزعة (DDoS)، إلى الهجمات التي تستهدف سرقة وتسريب البيانات الحساسة. في بعض الحالات، قد يتضمن الانتقام إلحاق الضرر بالبنية التحتية الرقمية للجهة المستهدفة بطريقة تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة أو تعطيل العمليات. هذا النوع من الجريمة الإلكترونية يكون مدفوعًا بمشاعر شخصية قوية ويعكس مدى تأثير العوامل النفسية والعاطفية في تحفيز السلوكيات الإجرامية.

مواجهة هذا النوع من الجريمة الإلكترونية تتطلب فهمًا للدوافع النفسية وراء الهجمات. فالمجرمون الذين يرتكبون أفعالًا انتقامية قد يكونون أكثر تحديًا للتعقب والمحاكمة نظرًا لأن أعمالهم تكون مدفوعة بمشاعر قوية وشخصية. يجب على الشركات والمؤسسات الحكومية أن تعي أهمية إدارة المخاطر وتبني استراتيجيات أمنية شاملة لحماية نفسها من هذا النوع من الهجمات، بالإضافة إلى ضرورة العمل على حل النزاعات وتخفيف التوترات التي قد تؤدي إلى رغبة الأفراد في الانتقام.

٤- الاحتجاج أو الرسائل السياسية والاجتماعية:

دافع الاحتجاج أو إيصال الرسائل السياسية والاجتماعية يعد من الدوافع البارزة لبعض المجرمين الإلكترونيين، والذي يتجاوز مجرد البحث عن المكاسب المادية أو التحدي التقني. هؤلاء المجرمين يستخدمون مهاراتهم في القرصنة الإلكترونية كوسيلة للتعبير عن الاحتجاج أو للفت الانتباه إلى قضايا سياسية أو اجتماعية معينة. يرون في الإنترنت منصة قوية لتحقيق تأثير واسع النطاق، حيث يمكنهم نشر رسائلهم أو كشف معلومات تعتبرونها ذات أهمية عامة. في بعض الحالات، قد يشمل ذلك الكشف عن وثائق سرية للحكومات أو الشركات الكبرى، أو تعطيل مواقع ويب تابعة لمؤسسات يرونها تعمل ضد المصالح العامة أو الأخلاقية.

هذا النوع من الجرائم الإلكترونية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنشاط السياسي والاجتماعي، وغالبًا ما يكون منفذيها أفرادًا أو مجموعات مدفوعين بقضايا تتعلق بالحريات المدنية، الخصوصية، أو العدالة الاجتماعية. على سبيل المثال، قد يستهدفون نظم المراقبة الإلكترونية أو يعملون على كشف الممارسات غير الأخلاقية للشركات. ومع ذلك، على الرغم من نواياهم التي قد تكون نبيلة في بعض الأحيان، فإن أعمالهم لا تزال تشكل انتهاكًا للقانون ويمكن أن تسبب أضرارًا جانبية غير مقصودة.

تعامل السلطات مع هذا النوع من الجريمة الإلكترونية يتطلب نهجًا متوازنًا يأخذ في الاعتبار الدوافع السياسية والاجتماعية وراء الهجمات. بينما يجب ملاحقة ومعاقبة المجرمين الإلكترونيين وفقًا للقانون، فإن فهم الدوافع وراء هذه الأفعال يمكن أن يساعد في توجيه السياسات العامة والتدابير الأمنية للتعامل مع القضايا الأساسية التي تثيرها هذه الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحوار والنقاش حول القضايا التي يثيرونها أن يساهم في تعزيز الوعي العام والتفاعل مع المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى هذه الأنواع من الجرائم.

الفرق بين عوامل ارتكاب الجريمة، ودوافع المجرم

الفرق بين عوامل ارتكاب الجريمة ودوافع المجرم يعتبر أساسيًا في فهم الجريمة وكيفية التعامل معها. على الرغم من أن هذين المفهومين قد يتداخلان، إلا أن هناك فروقات واضحة بينهما:

عوامل ارتكاب الجريمة: هذه تشير إلى الظروف أو الأحداث التي تساعد في خلق بيئة تسهل أو تشجع على ارتكاب الجريمة. هذه العوامل يمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، أو حتى سياسية. مثال على ذلك، ارتفاع معدلات الفقر في منطقة معينة يمكن أن يكون عاملًا يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم. أو قد تكون هناك عوامل تتعلق بالبيئة الأسرية، مثل الإهمال أو العنف الأسري، الذي يمكن أن يزيد من مخاطر تطور السلوك الإجرامي لدى الأطفال.

دوافع المجرم: هذه تشير إلى الأسباب الداخلية أو الشخصية التي تدفع فردًا معينًا لارتكاب جريمة. الدوافع يمكن أن تكون متنوعة وتشمل الرغبة في الحصول على المال، البحث عن الإثارة، الرغبة في السيطرة، الانتقام، أو حتى نتيجة لاضطرابات نفسية. الدوافع الشخصية تعكس الحالة الذهنية والنفسية للمجرم في وقت ارتكاب الجريمة وهي ما تحفزه على الفعل.

من المهم التفريق بين هذين المفهومين لأنهما يلعبان دورًا مختلفًا في الوقاية من الجريمة والتدخلات العلاجية. فهم عوامل ارتكاب الجريمة يساعد في تطوير السياسات والبرامج لمعالجة الأسباب الجذرية للجريمة في المجتمع، بينما فهم دوافع المجرم يساعد في تطوير استراتيجيات التدخل الفردية والتأهيل.

الفصل الرابع

الظاهرة الإجرامية

تعد الظاهرة الإجرامية في علم الإجرام والعقاب سلوك إجرامي سواء في الجانب الشخصي للفرد المجرم أو في الجانب الموضوعي للسلوك الإجرامي بصورته المجردة، حيث يرتبط الجانب الشخصي والموضوعي للسلوك الإجرامي مما يصعب الفصل بينهما.

تفسير الظاهرة الإجرامية يعتبر العمود الفقري لعلم الإجرام والعقاب، حيث يحاول هذا العلم فهم وتحليل الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى السلوك الإجرامي. يركز التفسير على فهم العلاقة بين الجوانب الشخصية للفرد المجرم، مثل الخصائص النفسية والبيولوجية والاجتماعية، والجوانب الموضوعية للسلوك الإجرامي، والتي تشمل العوامل البيئية والثقافية والاقتصادية. هذا النهج يسمح بفهم شامل لكيفية تأثير الظروف الشخصية والموضوعية على قرارات الفرد وسلوكياته الإجرامية. الهدف هو تحديد الأسباب الجذرية للجريمة والعمل على تطوير استراتيجيات فعالة للوقاية والتدخل.

مناهج البحث في علم الإجرام تتنوع وتشمل الأساليب الكمية والنوعية. المنهج الكمي يركز على تحليل البيانات الإحصائية والأرقام لتقييم أنماط الجريمة واتجاهاتها، ويساعد في فهم التوزيع الديموغرافي للجرائم والعلاقات بين العوامل المختلفة. من ناحية أخرى، يستخدم المنهج

النوعي تحليلات أكثر تعمقًا في السلوكيات الإجرامية، من خلال دراسات الحالة، المقابلات، والملاحظات. هذا يسمح بفهم أعمق للدوافع الشخصية والظروف التي تدفع الأفراد لارتكاب الجرائم. كلا المنهجين يلعبان دورًا مهمًا في توفير فهم شامل للظاهرة الإجرامية وفي تطوير السياسات والاستراتيجيات الفعالة لمكافحتها.

إن فهم الظاهرة الإجرامية وتطوير مناهج البحث في علم الإجرام يعد أساسيًا لتحقيق التوازن في المجتمع وضمان العدالة. من خلال هذا الفهم، يمكن للمجتمعات والحكومات تنفيذ تدابير وقائية وإصلاحية تسهم في تقليل معدلات الجريمة ودعم إعادة تأهيل المجرمين. كما يساعد ذلك في تحسين النظام القضائي والتصدي للتحديات الأمنية بطريقة أكثر فعالية.

ونستعرض تفسير الظاهرة الإجرامية في مبحث أول، ثم نتناول مناهج البحث في علم الإجرام في مبحث ثانٍ.

المبحث الاول

تفسير الظاهرة الإجرامية

تعددت النظريات والمذاهب التي تفسر الظاهرة الإجرامية واختلفت في تعليل تلك العوامل المؤدية إلى السلوك الإجرامي، ويمكن

حصر هذه الاتجاهات في التفسير البيولوجي، والتفسير النفسي، والتفسير الاجتماعي، والتفسير التكاملي.

التفسير البيولوجي يركز هذا الاتجاه على العوامل البيولوجية والوراثية التي قد تؤثر على السلوك الإجرامي. ويشمل هذا الفهم الجينات، الكيمياء العصبية، والتركيب الفسيولوجي للدماغ. مثلاً، قد يستكشف هذا التفسير الارتباط بين التوازن الكيميائي في الدماغ والعدوانية أو السلوك الإجرامي. الهدف هو فهم كيف يمكن للعوامل البيولوجية أن تؤثر على قرارات الفرد وتحفزه على ارتكاب الجرائم.

التفسير النفسي يركز هذا الاتجاه على الجوانب النفسية والعقلية التي تؤثر على السلوك الإجرامي. يتضمن ذلك دراسة الشخصية، الصحة العقلية، والعوامل النفسية مثل الدوافع والمشاعر. تتناول النظريات النفسية قضايا مثل الاضطرابات العقلية، الصراعات النفسية، والتأثيرات العاطفية وكيف يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى سلوك إجرامي.

التفسير الاجتماعي يعتبر هذا الاتجاه السلوك الإجرامي نتيجة للظروف الاجتماعية والبيئية. يتناول التفسير الاجتماعي كيف تؤثر العوامل مثل الفقر، التعليم، البيئة الأسرية، والتأثيرات الثقافية على احتمالية ارتكاب الأفراد للجرائم. يُركز على أهمية البنية الاجتماعية والعلاقات بين الأفراد والمجتمع في تشكيل السلوك الإجرامي.

التفسير التكاملي هذا الاتجاه يجمع بين العناصر البيولوجية، النفسية، والاجتماعية لتقديم فهم أكثر شمولية للظاهرة الإجرامية. يقر التفسير التكاملي بأن الجريمة ناتجة عن تفاعل معقد لعدة عوامل، ولا يمكن فهمها بشكل كامل من خلال نظرية واحدة. يسعى هذا النهج لدمج الأفكار من مختلف المج

ونستعرضهم كل تفسير من هذه التفسيرات تباعا في مطلب مستقل.

المطلب الأول

التفسير البيولوجي للظاهرة الإجرامية

تعتبر نظرية لومبروزو أهم النظريات البيولوجية، ولذلك نتحدث عنها من خلال عرض النظرية، ثم الانتقادات الموجهة لها.

نظرية لومبروزو:

نظرية لومبروزو، التي طورها العالم الإيطالي سيزار لومبروزو في أواخر القرن التاسع عشر، تعد واحدة من أكثر النظريات تأثيراً في مجال علم الإجرام. لومبروزو، المعروف باعتباره أحد مؤسسي علم الإجرام الحديث، قدم نظرية الإجرام الطبيعي التي تقوم على فكرة أن المجرمين يولدون بسمات جسدية ونفسية معينة تميزهم عن الأشخاص

غير الإجراميين. وفقًا للومبروزو، هذه السمات تشكل ما أسماه "المجرم بالميلاد" أو "المجرم الطبيعي".

نظرية لومبروزو تركز على البنية البيولوجية للمجرمين. اعتقد لومبروزو أن المجرمين يمتلكون خصائص فيزيائية وعقلية موروثة تجعلهم أكثر ميلاً لارتكاب الجرائم. وضع لومبروزو قائمة بالخصائص الجسدية التي زعم أنها شائعة بين المجرمين، مثل شكل الجمجمة وملامح الوجه، معتقدًا أن هذه السمات تعكس التطور البيولوجي الأدنى.

وقد أتاح له عمله عدة سنوات في الجيش الإيطالي ملاحظة العديد من النماذج المختلفة من الجنود والقادة. لاحظ أن بعضهم يتصف بسمات يغلب عليها طابع القسوة والتمرد على النظام، بينما يتسم البعض الآخر منهم بالطاعة والانضباط، كما أن الجنود غير المنضبطين كان لديهم شذوذا عضويا كالوشم والرسوم السيئة. أجرى أبحاثه على عدد من جماجم مجرمين متوفيين من مرتكبي جرائم العنف، وعدد آخر من المجرم على قيد الحياة مستخدما المنهج التجريبي، وقد اكتشف تجويف في مؤخرة الدماغ مثل الذي يوجد عند بعض الحيوانات الدنيا، كما اتضح له شذوذ في تكوين الأسنان وشكل الجبهة وحجم الجمجمة يشبه الحال الذي كان عليه حال الإنسان الأول. وقد ساعده في الوصول إلى نتائجه فحصه لثلاث حالات كان لها بالغ الأثر في تكوين نظريته المسماة بالمجرم بالميلاد أو بالفطرة (اللص فليلا / القاتل فيرسيني/ الجندي مسيديا).

تظل نظرية لومبروزو جزءًا هامًا من تاريخ علم الإجرام. لقد ساهمت في تحول علم الإجرام من التركيز على الجريمة كظاهرة قانونية واجتماعية إلى دراسة الجريمة كمشكلة تتضمن جوانب بيولوجية ونفسية. على الرغم من عدم قبول نظريته في الوقت الحالي، فإنها فتحت الطريق للبحث العلمي في علم الإجرام وأثر

وحظيت آراؤه في البداية بتأييد بعض الباحثين مما ساهم في نجاحها سريعا. إلا أنه تعرض للنقد بعد ذلك مما دفعه لإجراء المزيد من الدراسات وتوصل إلى نتائج جديدة مفادها أن هناك علاقة بين الإجرام والصرع وهو ما استخلصه من فحصه لحالة الجندي مسيديا الذي كان مصابا بالصرع.

وقد أعاد صياغة نظريته مرة أخرى تحت ضغط الانتقادات التي وجهت إليه فيما يعرف بالتصنيف السداسي للمجرمين.

التصنيف السداسي للمجرمين عند لومبروزو:

سيزار لومبروزو، في محاولاته لفهم الظاهرة الإجرامية، قام بتطوير تصنيف سداسي للمجرمين، وهذا التصنيف يقوم على فكرة أن هناك أنواعًا مختلفة من المجرمين، كل نوع له خصائصه وأسبابه الخاصة لارتكاب الجرائم. التصنيف السداسي للومبروزو يشمل:

أولا: المجرم بالميلاد

سيزار لومبروزو، في نظريته حول الإجرام، قدم مفهوم "المجرم بالميلاد" كجزء أساسي من تصنيفاته للمجرمين. وفقًا للومبروزو، المجرم بالميلاد هو شخص يولد بميول إجرامية نتيجة لعوامل بيولوجية ووراثية. يعتقد لومبروزو أن هؤلاء الأفراد لديهم خصائص جسدية وعقلية موروثة تميزهم وتجعلهم أكثر ميلاً للسلوك الإجرامي. هذا يتضمن، وفقًا لنظريته، سمات جسدية معينة مثل شكل الجمجمة وملامح الوجه، بالإضافة إلى سمات شخصية وعقلية تجعلهم أقل تكيفًا مع قواعد ومعايير المجتمع.

تعتبر نظرية المجرم بالميلاد جزءًا من النهج البيولوجي في تفسير الجريمة، حيث يرى لومبروزو أن الجريمة يمكن أن تكون نتيجة لعوامل وراثية وليست مجرد نتاج للبيئة أو الظروف الاجتماعية. ومع ذلك، تعرضت هذه النظرية لانتقادات كبيرة وتم دحضها في نهاية المطاف بسبب تبسيطها للظاهرة الإجرامية وتجاهلها للعوامل الاجتماعية والنفسية. اليوم، يُنظر إلى نظرية المجرم بالميلاد على أنها جزء من التاريخ الأولي لعلم الإجرام، وهي تساعد في فهم كيف تطورت دراسة الجريمة والسلوك الإجرامي على مر الزمن.

ثانيا: المجرم المجنون

هو الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير المرض العقلي، وفي محاولته لتحليل وفهم الظاهرة الإجرامية، طور مفهوم "المجرم المجنون"

ضمن نظريته حول الإجرام. هذا المفهوم يتعلق بالأشخاص الذين يرتكبون الجرائم نتيجة لاضطرابات عقلية أو نفسية. وفقًا للومبروزو، يعتبر هؤلاء الأفراد مختلفين عن المجرمين العاديين لأنهم لا يتحكمون بالكامل في أفعالهم بسبب حالتهم النفسية. يعتبر المجرم المجنون أقل مسؤولية عن جرائمه مقارنة بالأشخاص الذين يتمتعون بصحة نفسية سليمة، حيث تدفعهم اضطراباتهم العقلية إلى التصرف بطرق غير متوقعة وأحيانًا عنيفة.

ثالثا: المجرم العاطفي

المجرم العاطفي، وفقًا للومبروزو، هو الشخص الذي يرتكب جريمته تحت تأثير عواطف قوية ومفاجئة، بدلاً من الدوافع الإجرامية المتأصلة أو السلوك المخطط له. يتميز هذا النوع من الجريمة بكونها غير متوقعة وغالبًا ما تكون رد فعل لموقف معين يثير مشاعر مثل الغضب، الخوف، أو اليأس. مثال على ذلك قد يكون جريمة القتل التي تحدث في لحظة غضب شديد أو شعور بالتهديد.

لومبروزو يعتبر أن المجرمين العاطفيين يختلفون عن المجرمين "الطبيعيين" أو "المولودين" الذين يمتلكون ميولًا إجرامية بيولوجية. في حالة المجرم العاطفي، لا توجد ميول إجرامية سابقة بالضرورة، بل يتم دفعهم لارتكاب الجريمة بسبب ظروف استثنائية. يُنظر إلى هذا النوع من المجرمين على أنهم أقل خطورة بشكل عام مقارنة بالمجرمين الذين

يرتكبون أعمالهم بنية مسبقة أو بسبب عيوب بيولوجية أو نفسية مستمرة. ومع ذلك، تعرضت هذه النظرية لانتقادات وتحليلات متعددة في السنوات اللاحقة، خاصةً مع تطور فهمنا للعوامل النفسية والاجتماعية التي تسهم في السلوك الإجرامي.

رابعا: المجرم العادي

في نظرية سيزار لومبروزو حول الإجرام، يمثل "المجرم العادي" فئة تختلف عن المجرمين الذين يعتبرهم مولودين بميول إجرامية. المجرم العادي، وفقًا للومبروزو، هو شخص يصبح مجرمًا نتيجة للظروف الاجتماعية والبيئية بدلاً من العوامل البيولوجية أو النفسية. يرى لومبروزو أن هؤلاء الأشخاص يتأثرون بالبيئة المحيطة بهم، مثل الفقر، التهميش الاجتماعي، أو النقص في التعليم والفرص، مما يدفعهم نحو السلوكيات الإجرامية. لذلك، يُنظر إلى المجرم العادي على أنه نتاج للتأثيرات البيئية والظروف الصعبة.

هذا التصنيف يقدم بُعدًا مهمًا في فهم الجريمة، حيث يعترف بأن السلوك الإجرامي ليس بالضرورة نتيجة لعيوب فطرية في الفرد، بل يمكن أن يكون استجابة للتحديات التي يواجهها في بيئته. يؤكد لومبروزو من خلال هذا التصنيف على أهمية العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل السلوك الإجرامي، مما يسلط الضوء على الحاجة لمعالجة هذه القضايا الجذرية في المجتمع للحد من الجريمة. ومع ذلك، تم تطوير

وتحديث هذه النظريات لتشمل فهمًا أكثر تعقيدًا ودقة للعوامل المتعددة التي تؤثر على السلوك الإجرامي في العصر الحديث.

خامسا: المجرم بالصدفة

في إطار نظرياته حول الإجرام، أدخل سيزار لومبروزو فكرة "المجرم بالصدفة"، وهو مصطلح يُستخدم لوصف الأفراد الذين ينجرفون إلى السلوك الإجرامي بسبب ظروف أو فرص غير متوقعة، وليس بسبب ميول إجرامية متأصلة أو اضطرابات نفسية. هذا النوع من المجرمين، وفقًا للومبروزو، لا يظهر عادةً سمات إجرامية في سلوكه اليومي ولكنه يمكن أن يرتكب جريمة تحت تأثير ظروف معينة أو تحت ضغط الفرصة. مثال على ذلك قد يكون الشخص الذي يرتكب سرقة بدافع الحاجة الملحة أو الشخص الذي يقع في جريمة بسبب وجوده في الوقت والمكان الخطأ.

يُظهر هذا التصنيف اعتراف لومبروزو بتأثير الظروف الخارجية في دفع الأشخاص نحو الإجرام. يُعتبر المجرم بالصدفة، في نظرية لومبروزو، أقل خطورة من المجرم المولود أو الجنوني، وقد يكون سلوكه الإجرامي حدثًا عزلًا بدلاً من نمط سلوكي مستمر.

سادسا: المجرم المعتاد

في تصنيف سيزار لومبروزو للمجرمين، يُمثل "المجرم المعتاد" فئة مهمة تعكس الأفراد الذين يطورون ميولًا إجرامية بمرور الوقت نتيجة لتأثيرات بيئية واجتماعية. المجرم المعتاد، وفقًا للومبروزو، لا يولد بصفات إجرامية طبيعية كالمجرم "المولود"، بل يصبح مجرمًا بسبب العوامل الخارجية مثل البيئة الأسرية، الفقر، التأثيرات الثقافية، أو الرفقاء. يمكن أن تشمل هذه الفئة أيضًا أولئك الذين يتورطون في الأنشطة الإجرامية بشكل تدريجي، حيث يتحول السلوك الإجرامي إلى عادة أو نمط حياة مع مرور الوقت.

يُعتبر هذا التصنيف من لومبروزو مهمًا لأنه يسلط الضوء على دور البيئة والظروف الاجتماعية في تشكيل السلوك الإجرامي. يُظهر اعترافه بالمجرم المعتاد أن الإجرام ليس مرتبطًا فقط بالعوامل البيولوجية، بل يمكن أن يكون أيضًا نتيجة للظروف المعيشية والاجتماعية.

تقدير النظرية

أولا: مزايا النظرية

- **التركيز على الفرد المجرم:** أحد أبرز مزايا نظرية لومبروزو هو توجيه الاهتمام نحو شخص المجرم كعنصر أساسي في الظاهرة

الإجرامية. قبل لومبروزو، كان التركيز في الغالب على الجريمة نفسها وكيفية معاقبتها. لومبروزو شدد على أهمية دراسة الخصائص البيولوجية والفسيولوجية للمجرمين لفهم أسباب السلوك الإجرامي. هذا التحول في التركيز ساهم في تطوير مجال علم الإجرام وأدى إلى ظهور نهج أكثر تعقيدًا وشمولية في تحليل الجريمة.

- **استخدام المنهج العلمي**: لومبروزو كان من الرواد في تطبيق المنهج العلمي على دراسة الجريمة. من خلال استخدام الملاحظة والتجربة، سعى لتطوير فهم علمي للإجرام، متجاوزًا النهج القضائي والفلسفي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت. جهوده في جمع البيانات الإمبريقية وتحليل السمات الجسدية والسلوكية للمجرمين أسهمت في وضع أسس للبحث العلمي في علم الإجرام، مما فتح الباب للدراسات والأبحاث المستقبلية في هذا المجال.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية

نظرية لومبروزو، على الرغم من أهميتها التاريخية في تطوير علم الإجرام، فإنها تعاني من قصور على الشقين الموضوعي والمنهجي:

القصور الموضوعي: يتمثل القصور الموضوعي في نظرية لومبروزو في التركيز المفرط على الصفات الخلقية والجسدية للمجرمين.

نظرية المجرم بالميلاد، التي تقترح أن بعض الأفراد يولدون بميول إجرامية بسبب عوامل بيولوجية، لا تتوافق مع الفهم العلمي الحديث. بالإضافة إلى ذلك، فكرة تشبيه المجرمين بالإنسان البدائي تفتقر إلى الأساس العلمي الكافي، ولا يمكن الاستنتاج بأن الإنسان البدائي كان مجرمًا بطبيعته. كذلك، لم تثبت الأبحاث وجود علاقة محددة وثابتة بين الإصابة بالصرع وارتكاب الجرائم، مما يجعل اعتبار كل مريض بالصرع مجرمًا استنتاجًا غير دقيق.

القصور المنهجي: من الناحية المنهجية، تعاني نظرية لومبروزو من عدم كفاية العينة التي أجرى عليها الأبحاث. الاعتماد على عدد محدود من الحالات الفردية دون استخدام مجموعة ضابطة يؤدي إلى نتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على جميع المجرمين. هذا النهج يفتقر إلى الدقة العلمية ويعتمد على استنتاجات قد لا تكون صحيحة عند تطبيقها على مجموعة أوسع من المجرمين. النقد المنهجي يشير إلى أهمية استخدام أساليب بحثية أكثر دقة وشمولية في دراسة الظاهرة الإجرامية.

المطلب الثاني

التفسير النفسي للظاهرة الإجرامية

التفسير النفسي للظاهرة الإجرامية يمثل أحد الجوانب الرئيسية في فهم وتحليل السلوك الإجرامي، ويأخذ بعين الاعتبار العوامل النفسية والعقلية التي قد تدفع الفرد لارتكاب الجرائم. هذا النهج يتمحور حول

فكرة أن الدوافع وراء السلوك الإجرامي قد تكون ناتجة عن اضطرابات نفسية أو عقلية، وبالتالي قد يكون المجرم في بعض الحالات بحاجة إلى العلاج النفسي بدلاً من العقاب التقليدي.

ويعتبر العالم النمساوي (فرويد) هو المؤسس الحقيقي لعلم النفس الحديث الذي فسر الجريمة تفسيرا نفسيا خالصا. فرويد استكشف العلاقة بين اللاوعي والسلوك الإنساني، مقترحًا أن الكثير من الدوافع والرغبات التي تؤثر على سلوكنا تتجذر في اللاشعور. في سياق الجريمة، قد يفسر ذلك كيف تؤدي الصراعات النفسية الداخلية أو الرغبات المكبوتة إلى السلوك الإجرامي. تأثير فرويد في علم النفس أدى إلى تطوير فهم أعمق للعوامل النفسية وراء الجريمة وأهمية العلاج النفسي كبديل أو كإضافة للنظام العقابي.

وسنعرض أولا مضمون نظرية فرويد، ثم ننتقل إلى الانتقادات الموجهة لها.

نظرية فرويد:

أولا- تحليله للنفس البشرية:

فرويد، مؤسس التحليل النفسي، قدم نظرية تحليلية معقدة للنفس البشرية، مقسمًا إياها إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الهو (Id)، الأنا (Ego)،

والأنا الأعلى (Superego). هذه الأقسام تمثل مختلف جوانب الشخصية وتعمل معًا لتشكيل السلوكيات والدوافع الإنسانية.

١- الهوا (الذات الدنيا):

هي مجموعة الغرائز والنزعات والميول الفطرية لدى الفرد والتي لا يتقبلها المجتمع، وتمثل مستودع الشهوات وموطن التنازع بين الدوافع والغرائز الموروثة، كما تنساق وراء اللذة وإشباع الشهوات دون أن تقيم وزنا للقيم الاجتماعية والأخلاقية والتقاليد المتعارف عليها.

ويمثل الهو الجزء الأكثر بدائية من النفس البشرية، وهو مسؤول عن دوافعنا الأساسية ورغباتنا الغريزية. يعمل الهو بمبدأ اللذة، حيث يسعى دائمًا لتلبية الرغبات وتجنب الألم، دون الاهتمام بالقواعد أو العواقب الأخلاقية. الهو موجود منذ الولادة وهو مصدر الطاقة النفسية.

٢- الأنا العليا (الذات المثالية):

تمثل الجانب المثالي والروحاني للنفس البشرية، وتضم المبادئ الأخلاقية والمثالية والقيم والتقاليد، وتعتبر القوة الرادعة للنزعات والشهوات. كما تقوم بمراقبة (الأنا) في أدائها لوظيفتها وتحاسبها على أي تقصير فتوجه لها النقد إذا سمحت بتغليب الشهوات على متطلبات الحياة الاجتماعية. وأخيرا فإن الأنا العليا عند فرويد هي بمثابة صوت الضمير.

٣- الأنا (العقل):

يشمل مجموعة الملكات الفطرية أو الفكرية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها بما يتفق ومقتضيات الحياة الاجتماعية والقيم الأخلاقية، ويعمل الأنا بمبدأ الواقع، محاولًا توفيق مطالب الهو مع القيود والقوانين الاجتماعية. الأنا يسعى لإيجاد حلول وسط تلبي رغبات الهو بطريقة مقبولة اجتماعيًا وواقعية.

ويرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاث، فإذا تغلبت الشهوات (الهوا) فإن السلوك يكون منحرفا وتكون شخصية صاحبها غير ناضجة؛ أما إذا تغلبت المثل والقيم وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويما وكانت شخصية صاحبه ناضجة.

ثانيا- تفسير السلوك الإجرامي عند فرويد:

يرى بأن هناك صراع بين (الهوا) بما يمثله من غرائز ونزعات وميول فطرية و(الأنا العليا) بما تمثله من قيم مكتسبة ومبادئ سائدة في المجتمع، ويرى أيضا بأن العقل (الأنا) لها دور في هذا الصراع يتمثل بمحاولة التوفيق بين الرغبات الصادرة عن شهوات الذات الدنيا وبين أوامر الذات العليا المثالية وقيم المجتمع.

وإذا أفلح العقل (الأنا) في التوفيق بين رغبات النفس الدنيا وبين قيم الضمير الدينية والخلقية جاء سلوك الإنسان منسجما مع ما تطلبه الحياة الاجتماعية. أما إذا أخفقت في إقامة الانسجام بينهما فإن الأمر يأخذ أحد مسارين:

المسار الأول: أن يسعى الإنسان إلى كبت رغباته وميوله وغرائزه وعدم التعبير عنها إلا من خلال الأحلام.

المسار الثاني: أن يسعى الإنسان للتسامي بالرغبات والشهوات والميول الفطرية والإعلاء منها بحيث تتحول إلى أنماط سلوكية مقبولة.

وإذا لم يستطع الإنسان كبت شهواته وميوله، يكون العقل (الأنا) قد فشل في التوفيق بين الذات الدنيا والذات العليا، ويترتب على هذا الفشل أن الشخص ربما من أجل التعبير عن ميوله الغريزية والفطرية أن يسلك سلوكا إجراميا.

تقدير النظرية

أولا: مزايا النظرية

مذهب التحليل النفسي، الذي طوره سيغموند فرويد، أحدث ثورة في فهم السلوك الإنساني، بما في ذلك السلوك الإجرامي. تأثير هذا المذهب في علم الإجرام وعلاج المجرمين كان ملموسًا في عدة جوانب:

- **كشف أسباب وبواعث الجرائم**: التحليل النفسي ساهم بشكل كبير في الكشف عن العوامل النفسية وراء السلوك الإجرامي. من خلال استكشاف اللاوعي وفهم الدوافع والصراعات النفسية الداخلية، ساعد هذا المذهب في تفسير لماذا يلجأ بعض الأشخاص إلى ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، قد تكون بعض الجرائم نتيجة لرغبات مكبوتة أو صراعات نفسية غير محلولة تنعكس في أفعال إجرامية.
- **علاج المجرمين من المرضى النفسيين والعقليين**: التحليل النفسي أثر بشكل مهم في تطور أساليب علاجية للمجرمين الذين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية. عن طريق التركيز على علاج الأسباب النفسية وراء السلوك الإجرامي بدلاً من التركيز فقط على العقاب، ساعد هذا المذهب في تطوير أساليب علاجية أكثر فاعلية. هذه الأساليب تشمل العلاج النفسي، الذي يسعى إلى معالجة الصراعات الداخلية والمساعدة في تحقيق التوازن النفسي، مما يمكن أن يقلل من احتمالية العودة إلى السلوك الإجرامي.

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية

عيوب نظرية التحليل النفسي فيما يخص تفسير الجريمة تتجلى في عدة نقاط:

- **حصر أسباب الجريمة في المرض النفسي**: إحدى الانتقادات الرئيسية لهذه النظرية هي تركيزها الزائد على المرض النفسي كسبب رئيسي للجريمة. بينما قد يكون المرض النفسي عاملاً في بعض الحالات الإجرامية، إلا أنه لا يمكن اعتباره السبب الوحيد أو الرئيسي. ليس كل من يعانون من مشاكل نفسية يرتكبون جرائم، والعديد من الجرائم يتم ارتكابها من قبل أشخاص لا يعانون من أمراض نفسية مشخصة.
- **الجريمة كأمر حتمي**: نظرية التحليل النفسي قد تعطي الانطباع بأن الجريمة هي نتيجة حتمية لنزعات ودوافع غريزية لا يمكن التحكم فيها. هذا المنطق يقلل من قيمة الاختيار الشخصي والمسؤولية الفردية، ويمكن أن يسد الطريق أمام جهود العلاج والتأهيل للمجرمين، خاصة أولئك الذين يعانون من أمراض نفسية.
- **تعميم نتائج دراسة حالات محددة**: نقد آخر يتعلق بتعميم فرويد لنتائج دراساته على مرضى نفسيين بأعراض غير طبيعية على عامة الناس. هذا النهج يفتقر إلى الدقة العلمية، حيث يستند إلى عينة غير ممثلة بشكل كافٍ.

- **عدم استخدام المجموعة الضابطة**: عدم استخدام فرويد لمجموعة ضابطة في تجاربه يعتبر نقصًا منهجيًا، حيث يجعل من الصعب تحديد إذا ما كانت الخصائص التي لوحظت في المرضى

النفسيين هي نفسها سائدة في المجتمع بشكل عام أو بين المجرمين كفئة.

المطلب الثالث

التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية

التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية يركز على دور العوامل الاجتماعية والبيئية في تطور واستمرار السلوك الإجرامي. في حدود القرن التاسع عشر، بدأ الباحثون يولون اهتمامًا أكبر بكيفية تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية على الجريمة، وهو توجه تعزز بعد إعلان لومبروزو لآرائه التي كانت تميل أكثر نحو العوامل البيولوجية والوراثية.

تطور التفسير الاجتماعي: بعد لومبروزو، بدأت الأبحاث الاجتماعية تأخذ مكانة أكبر في تفسير الجريمة. أصبحت الدراسات تركز على كيفية تأثير الفقر، التهميش الاجتماعي، التعليم، والبيئة العائلية على معدلات الجريمة. النظريات الاجتماعية للجريمة تناولت كيف يمكن أن تسهم البيئات التي تفتقر إلى الفرص أو التي تسود فيها الجريمة في تشكيل سلوكيات وقيم المجرمين المحتملين.

أهمية التفسير الاجتماعي: التفسير الاجتماعي للجريمة يشدد على أهمية النهج الشامل في التعامل مع الإجرام. يُظهر هذا التفسير أن

مكافحة الجريمة لا تعتمد فقط على العقاب والإجراءات الأمنية، بل أيضًا على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. يؤكد على أن الجهود الموجهة نحو الحد من الفقر، تحسين التعليم، وتعزيز الدعم الاجتماعي يمكن أن تساهم بشكل فعال في خفض معدلات الجريمة.

ونستعرض التفسير الاجتماعي للظاهرة الإجرامية من خلال الحديث عن بعض المدارس، وهما: المدرسة الجغرافية، والمدرسة الاشتراكية، ومدرسة الوسط الاجتماعي.

أولا: المدرسة الجغرافية

المدرسة الجغرافية في علم الإجرام تمثل توجهًا مهمًا في دراسة الجريمة، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الفرنسي أندريه ميشيل جيري والبلجيكي أدولف كتليه. هذه المدرسة تركز على العلاقة بين الجريمة والعوامل الجغرافية والمناخية.

أهمية الجغرافيا والمناخ: جيري كان من أوائل العلماء الذين أكدوا على العلاقة بين المناخ وفصول السنة ومعدلات الجريمة. وفقًا لهذه النظرية، يمكن للظروف المناخية المختلفة أن تؤثر على السلوك البشري، وبالتالي على معدلات الجريمة. على سبيل المثال، قد تزيد الجرائم في الأشهر الأكثر دفئًا بسبب زيادة التفاعلات الاجتماعية والنشاط الخارجي.

العوامل السياسية والاجتماعية والكثافة السكانية: بالإضافة إلى المناخ، ركز جيري أيضًا على كيفية تأثير العوامل الجغرافية الأخرى، مثل الكثافة السكانية والظروف السياسية والاجتماعية، على توزيع الجريمة جغرافيًا. من خلال تحليل بيانات الجريمة في مناطق مختلفة من فرنسا، سعى إلى إثبات أن الجريمة تتأثر بشكل كبير بالبيئة الجغرافية والاجتماعية للمنطقة.

أكمل كتليه ما سبق وانتهى إليه جيري وقام بصياغة قانونين:

أدولف كتليه، العالم البلجيكي في مجال علم الإجرام، قام بتطوير وتوسيع الأفكار التي بدأها جيري، وصاغ ما يُعرف بقانونين أساسيين في المدرسة الجغرافية:

قانون ميزانية الجريمة: هذا القانون يشير إلى فكرة أن هناك ثبات نسبي في معدلات الجريمة على مر الزمن داخل مجتمع معين. كتليه لاحظ أن، على الرغم من التقلبات السنوية، فإن معدلات الجريمة تميل إلى البقاء مستقرة نسبيًا عند مقارنتها على مدى فترات زمنية طويلة. هذا القانون يشير إلى أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية ثابتة تؤثر على الجريمة، وأن تغيير هذه العوامل قد يكون مفتاحًا لتغيير معدلات الجريمة.

قانون الحرارة الإجرامي: هذا القانون يتعلق بالعلاقة بين درجة الحرارة ومعدلات الجريمة. كتليه وجد أن هناك ارتباطًا بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة بعض أنواع الجرائم، مثل العنف. يفسر هذا

القانون الزيادة في النشاط الإجرامي خلال الأشهر الأكثر دفئًا بأن الحرارة قد تؤثر على الحالة النفسية والسلوكية للأفراد، مما يزيد من احتمالية وقوع الجرائم.

كلا القانونين يسلط الضوء على الأهمية الكبيرة للعوامل البيئية والاجتماعية في تحليل الجريمة ويؤكد على أن السلوك الإجرامي يتأثر بشكل كبير بالظروف المحيطة.

تقدير المدرسة الجغرافية:

المدرسة الجغرافية في علم الإجرام، التي ركزت على دور العوامل الجغرافية والطبيعية مثل الطقس في تفسير السلوك الإجرامي، لها مزايا وعيوب تميزها:

المزايا: أحد أبرز مزايا المدرسة الجغرافية هو تسليطها الضوء على العلاقة بين الجريمة والعوامل الطبيعية، خاصةً الطقس. هذا التركيز يوسع نطاق الفهم حول كيفية تأثير الظروف البيئية على السلوك الإجرامي. على سبيل المثال، الربط بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات بعض الجرائم يفتح الباب لاستكشاف كيف يمكن للبيئة الطبيعية التأثير على السلوك الإنساني.

الانتقادات: من ناحية أخرى، تواجه المدرسة الجغرافية انتقادات تتعلق بتركيزها الضيق نسبيًا. أحد الانتقادات الرئيسية هو عدم قدرتها

على تفسير كافة جوانب الظاهرة الإجرامية. بينما تمكنت من تقديم تفسيرات للعلاقة بين العوامل الطبيعية وبعض أنواع الجرائم، مثل جرائم الأشخاص والأموال، إلا أنها لم تتمكن من توفير تفسير شامل يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية التي يمكن أن تؤثر أيضًا على السلوك الإجرامي.

ثانيا: المدرسة الاشتراكية

المدرسة الاشتراكية في علم الإجرام تستند إلى النظريات الماركسية وتركز على العلاقة بين الجريمة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في سياق النظام الرأسمالي. هذه المدرسة تتبنى منظورًا يربط بين السلوك الإجرامي والعوامل الاقتصادية الهيكلية.

الجريمة والنظام الرأسمالي: وفقًا لكارل ماركس وأتباعه، الجريمة هي منتج ثانوي للنظام الرأسمالي، حيث يؤدي السعي وراء الربح الفردي إلى تفشي السلوكيات غير الأخلاقية مثل الغش، النصب، والاحتيال. يرى ماركس أن الرأسمالية تخلق بيئة تشجع على الجريمة من خلال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، وغياب المساواة.

الجريمة والمساواة الاقتصادية: تعتبر المدرسة الاشتراكية أن عدم المساواة الاقتصادية هو العامل الأساسي وراء الإجرام. في هذا السياق، يُنظر إلى الجريمة كنتيجة للظروف الاقتصادية القاهرة التي تدفع الأفراد إلى اللجوء للأفعال الإجرامية كوسيلة للتغلب على حالات

الحرمان والفقر. تتصور هذه المدرسة أنه في مجتمع اشتراكي حيث تسود المساواة الاقتصادية، ستنخفض معدلات الجريمة بشكل كبير، أو حتى تختفي، معتبرة أن أي جرائم تحدث في مثل هذه الظروف ناتجة عن أمراض نفسية أو اجتماعية.

تقدير المدرسة الاشتراكية:

تقدير النظرية الاشتراكية في علم الإجرام يتطلب النظر في تأثيراتها وكذلك الحدود التي تواجهها في تفسير السلوك الإجرامي:

أهمية العوامل الاقتصادية: من مزايا النظرية الاشتراكية هي إبرازها لدور العوامل الاقتصادية في الجريمة. تركز هذه المدرسة على كيفية تأثير الفقر، عدم المساواة الاقتصادية، والظروف الرأسمالية على معدلات الجريمة. هذا الجانب مهم لفهم الأسباب الجذرية لبعض أنواع الجرائم، خاصةً تلك المتعلقة بالأموال والممتلكات.

الانتقادات والحدود: واجهت المدرسة الاشتراكية انتقادات تتعلق بتبسيطها المفرط للعلاقة بين الاقتصاد والجريمة. أبرز هذه الانتقادات تتمثل في تركيزها بشكل رئيسي على جرائم الأموال، متجاهلة أنواع أخرى من الجرائم التي قد لا تكون مرتبطة مباشرة بالعوامل الاقتصادية. كما أن الافتراض بأن النظام الرأسمالي يجعل جميع الأفراد مجرمين محل نقاش، فهو يغفل عن التنوع الكبير في السلوك الإنساني داخل أي نظام اقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، الادعاء بأن الجريمة ستختفي في

المجتمع الاشتراكي يتجاهل الأدلة التاريخية والعملية التي تشير إلى وجود الجريمة في جميع أنواع المجتمعات.

ثالثا: مدرسة الوسط الاجتماعي

مدرسة الوسط الاجتماعي في علم الإجرام تُعد استجابة ورد فعل على النهج البيولوجي الذي مثلته نظريات لومبروزو حول المجرم بالميلاد. هذه المدرسة، التي ارتبطت بشكل وثيق بالطبيب الفرنسي إنريك لاكساني، تضع تركيزًا كبيرًا على تأثير العوامل الاجتماعية والبيئية في تكوين السلوك الإجرامي.

ردة فعل على نظريات لومبروزو: مدرسة الوسط الاجتماعي نشأت كرد فعل على الأفكار البيولوجية والوراثية التي طرحها لومبروزو. بينما ركز لومبروزو على العوامل الفسيولوجية والوراثية كأسباب رئيسية للجريمة، فإن لاكساني وأتباعه أعطوا أهمية كبرى للبيئة الاجتماعية والظروف التي يعيش فيها الأفراد.

الدور الحاسم للبيئة الاجتماعية: زعمت هذه المدرسة أن البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الأفراد لها تأثير قوي على سلوكهم، بما في ذلك احتمال ارتكابهم للجرائم. تم التركيز على كيفية تأثير الفقر، التنشئة الاجتماعية، الضغوطات الاجتماعية، وعوامل أخرى مثل البطالة والتهميش في تشكيل النزعات الإجرامية.

أتباع هذه المدرسة، مثل جابرييل تارد وإميل دوركايم، أضافوا مزيدًا من التعمق في هذا النهج، بما في ذلك تطوير نظريات حول التقليد والتكامل الاجتماعي وأثرهما على الجريمة.

ونعرض نظرية كلا منهم كالتالي:

أولا: نظرية لاكساني

نظرية إنريك لاكساني في علم الإجرام تمثل تحولًا هامًا في التركيز من العوامل البيولوجية والوراثية إلى العوامل الاجتماعية في تفسير الجريمة:

الوسط الاجتماعي كعامل رئيسي: لاكساني يعزو الجريمة بشكل رئيسي إلى الوسط الاجتماعي، حيث يقارن المجرم بجرثومة لا تصبح ضارة إلا عندما تجد الوسط الاجتماعي المناسب الذي يسمح لها بالنمو والتطور. هذا التشبيه يؤكد على أهمية البيئة والظروف المحيطة في تحفيز أو قمع السلوكيات الإجرامية.

شمولية الوسط الاجتماعي: لا يقتصر تعريف لاكساني للوسط الاجتماعي على العوامل الثقافية والاجتماعية فحسب، بل يشمل أيضًا العوامل الطبيعية والمناخية والتكوينية. كما يضيف لاكساني عوامل أخرى مثل سوء التغذية، استهلاك المسكرات والمخدرات، كعناصر مؤثرة في السلوك الإجرامي.

النقد الموجه لنظرية لاكساني: واجهت نظرية لاكساني نقدًا يتعلق بمبالغته في تأكيد دور الوسط الاجتماعي كالعامل الأساسي والوحيد لإنتاج السلوك الإجرامي. النقاد يشيرون إلى أن الجريمة هي نتيجة تفاعل معقد بين العوامل البيولوجية، النفسية، والاجتماعية، وأن التركيز على الوسط الاجتماعي وحده قد يؤدي إلى تجاهل عوامل أخرى مهمة تسهم في الإجرام.

ثانيا: نظرية تارد

نظرية جابرييل تارد في علم الإجرام تركز على دور التقليد في تشكيل السلوك الإجرامي. هذه النظرية تقدم وجهة نظر تكميلية للنهج البيولوجي والنفسي، مشيرة إلى الأهمية الكبيرة للعوامل الاجتماعية في فهم الإجرام:

يحدد تارد عدة مبادئ تحكم فكرة التقليد:

الأول: أنه كلما زاد تماسك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد زاد مستوى تقليد بعضهم البعض.

الثاني: أن الأدنى درجة في المجتمع يقلد من هو أعلى منه درجة فأهل الريف يقلدون أهل الحضر.

الثالث: أنه إذا ما وجدت عادتان متضاربتان في ذات الوقت فإن العادة الأحدث تتفوق على الأقدم وهو ما يعرف (بقانون الإدماج).

مزايا نظرية تارد: تتمثل مزايا نظرية تارد في تسليط الضوء على أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل السلوك الإجرامي. يتبين في الواقع أن بعض الأشخاص يرتكبون جرائم بتأثير من نماذج سلوكية سلبية في مجتمعهم، ما يشير إلى دور التقليد في تنمية بعض السلوكيات الإجرامية.

انتقادات لنظرية تارد: الانتقادات الموجهة لنظرية تارد تشمل تجاهلها للعوامل البيولوجية والنفسية التي قد تؤثر على السلوك الإجرامي. بالإضافة إلى ذلك، لا توفر نظرية التقليد تفسيرًا كافيًا لنشأة السلوك الإجرامي الأصلي الذي يتم تقليده، مما يجعل فهمها للجريمة ناقصًا.

ثالثا: نظرية دوركايم

نظرية إميل دوركايم في علم الإجرام تعد من النظريات الأساسية التي تركز على الجانب الاجتماعي والهيكلي للجريمة. دوركايم، كواحد من مؤسسي علم الاجتماع، قدم رؤى ثاقبة حول الجريمة ودورها في المجتمع:

الجريمة كظاهرة حتمية وضرورية: يرى دوركايم أن الجريمة لا يمكن تجنبها وهي حتمية في كل مجتمع. يعتبر الجريمة ضرورية لأنها تساهم في التغيير الاجتماعي وتمنع المجتمع من الركود. من هذا المنظور، الجريمة تعمل كوسيلة لتحدي القواعد الاجتماعية القائمة وتحفيز التطور والتحديث.

الجريمة كظاهرة اجتماعية وليست فردية: يشير دوركايم إلى أن الجريمة يجب أن تُفهم كظاهرة اجتماعية وليست مجرد نتيجة لعيوب فردية في الأشخاص. يرى أن الأفراد هم منتج المجتمع، وبالتالي، تكون الجريمة نتيجة لتفاعلات اجتماعية وهيكلية أكبر.

التضامن الاجتماعي والجريمة: يعتبر دوركايم أن التماسك والتضامن الاجتماعي يلعبان دورًا هامًا في تحديد معدلات الجريمة. حيث يمكن لمجتمع متماسك ومتضامن أن يقلل من السلوكيات الإجرامية.

انتقادات لنظرية دوركايم: على الرغم من أهمية نظرية دوركايم، واجهت بعض الانتقادات. من بين هذه الانتقادات، عدم قدرتها على تفسير كيف يصبح الأفراد مجرمين ولماذا تختلف ردود أفعال الأفراد في نفس البيئة الاجتماعية. كما أنها لا توفر تفسيرات كافية للتباين في معدلات الجريمة بين المجتمعات المختلفة التي قد تشترك في تنظيم اجتماعي مماثل.

تقدير مدرسة الوسط الاجتماعي:

تقدير مدرسة الوسط الاجتماعي في علم الإجرام يعتمد على تقييم مدى نجاحها في تقديم تفسير شامل للسلوك الإجرامي. هذه المدرسة تمثل خطوة مهمة نحو فهم أكثر شمولية للجريمة، لكنها تواجه بعض الانتقادات بسبب النظرة المحدودة للظاهرة الإجرامية مثلها مثل المدارس البيولوجية، حيث ركزت على جوانب معينة من الإجرام دون غيرها.

على الرغم من إبرازها لأهمية العوامل الاجتماعية والبيئية، إلا أنها قد تغفل عن عوامل أخرى مهمة مثل العوامل النفسية أو البيولوجية.

المطلب الرابع

التفسير التكاملي للظاهرة الإجرامية

إنريكو فيري، العالم الإيطالي البارز في مجال علم الإجرام، يعتبر من الشخصيات الرئيسية التي ساهمت في تطوير التفسير التكاملي للسلوك الإجرامي. نظريته تتميز بدمجها للعوامل البيولوجية، النفسية، والاجتماعية لتقديم فهم أكثر شمولية للجريمة:

الجريمة كظاهرة مركبة: فيري يعتبر أن السلوك الإجرامي ليس نتيجة لعامل واحد، بل هو نتاج تفاعل معقد بين عدة عوامل. يرى أن الجرائم تحدث نتيجة لتراكم وتفاعل العوامل البيولوجية، النفسية، والاجتماعية، وأن فهم هذه الجرائم يتطلب النظر في كيفية تأثير وتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض.

التشبع الإجرامي: فيري يطرح فكرة "التشبع الإجرامي"، التي تقترح أن هناك عددًا ثابتًا من الجرائم التي تحدث في أي مجتمع معين، وهذا العدد يعتمد على تفاعل الظروف الاجتماعية والطبيعية مع الخصائص الشخصية للأفراد. وفقًا لفيري، يمكن للمجتمع أن يتوقع وجود معدل معين من الجرائم استنادًا إلى هذه العوامل المتفاعلة.

أهمية التفسير التكاملي: من خلال نهجه التكاملي، يعترف فيري بأن الجريمة ليست بسيطة وأن السلوك الإجرامي يمكن أن يكون نتيجة لعدة عوامل متداخلة. هذا النهج يقدم فهمًا أعمق وأكثر تعقيدًا للجريمة، مما يساعد في تطوير استراتيجيات أكثر فاعلية للوقاية منها ومكافحتها.

تقدير التفسير التكاملي

التفسير التكاملي في علم الإجرام، الذي تمثله نظريات مثل تلك التي قدمها إنريكو فيري، يعتبر تطورًا هامًا في فهم السلوك الإجرامي. تقدير هذه النظرية يتضمن النظر في مزاياها والانتقادات الموجهة إليها:

المزايا:

- **تفريد العقاب**: أحد الإسهامات الرئيسية للتفسير التكاملي هو تطوير مبدأ تفريد العقاب، وهو يعني تخصيص العقوبة بما يتوافق مع خصائص وظروف كل مجرم. هذا يساعد على ضمان أن تكون العقوبات أكثر عدالة وفعالية.
- **التدابير الوقائية**: ساهمت النظرية أيضًا في تطوير فكرة الإجراءات الوقائية كجزء من النظام الجنائي، معترفة بأهمية تجنب الجريمة قبل وقوعها وليس فقط الرد عليها بعد حدوثها.

الانتقادات:

- **المجرم بالميلاد**: يُنتقد التفسير التكاملي لتمسكه بفكرة المجرم بالميلاد، وهي فكرة تركز بشكل كبير على العوامل البيولوجية والوراثية.
- **تمييز بين أنواع المجرمين**: وُجهت انتقادات للتمييز بين المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين، حيث يُعتقد أن كلا النوعين يتأثر بدوافع خارجية.
- **الحتمية الإجرامية**: يُعيب على فيري تمسكه بفكرة الحتمية الإجرامية، وهي فكرة قد تكون محدودة في تفسير تنوع السلوكيات الإجرامية.
- **عدم تحديد العامل الفعال**: كما يُنتقد فيري لعدم تحديده بوضوح للعامل الأكثر تأثيرًا في إنتاج السلوك الإجرامي، مما يجعل النظرية أقل فعالية في توجيه الإجراءات العملية.

المبحث الثاني

مناهج البحث في علم الإجرام

تمهيد وتقسيم:

المنهج هو السبيل المؤدي إلى اكتشاف الحقائق، ويقصد به في علم الإجرام مجموعة القواعد والعمليات التي ينبغي اتباعها، في سبيل الوصول إلى معرفة الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة الإجرامية بشقيها الجريمة والمجرم.

والمنهج العلمي بهذا المفهوم ضرورة لا مناص منها في حقل الدراسات الإجرامية طالما كان الهدف من ورائه هو استخلاص القوانين التي تحكم الظاهرة الإجرامية، والواقع أن أساليب البحث في علم الإجرام تتعدد وفقا للوجهة التي يركز فيها الباحث دراساته، وهي في آخر المطاف لا تخرج عن نوعين: مناهج بحث فردية نتناولها في مطلب أول، ومناهج بحث جماعية نستعرضها في مبحث ثانٍ.

المطلب الأول

مناهج البحث الفردية

مناهج البحث الفردية في علم الإجرام هي مجمل أساليب دراسة الأسباب التي دفعت مجرما بالذات إلى ارتكاب جريمة معينة، وهي تشمل في آخر المطاف إما بحث المظهر الخارجي لأعضاء المجرم ودلالة ذلك، أو البحث في وظائف هذه الأعضاء، أو في نفسيته أو دراسة تاريخ حياته.

ونستعرض من مناهج البحث الفردية: البحث العضوي، والبحث الوظيفي، والبحث النفسي والعقلي، والبحث التاريخي للمجرم، والاستبيان والمقابلة.

أولا: البحث العضوي

البحث العضوي هو دراسة شكل أعضاء الفرد وملاحظة ما يكون فيها من نقص أو تشويه ربما أثر في السلوك الإجرامي، وقد كانت

دراسة الأعضاء الخارجية للمجرم ملتقى أنظار المفكرين عبر التاريخ منذ عهد فلاسفة الإغريق، ثم أصبحت في النصف الثاني للقرن الثاني عشر محل دراسة جدية وعميقة من طرف الطبيب الإيطالي لومبروزو Cesare Lombroso (1835-1909) في كتابه عن "الإنسان المجرم."

وقد ذهب بعض علماء الإجرام إلى القول بقانون التناسب بين أعضاء الجسم بعضها البعض، وان انعدام هذا التناسب يكون ذا دلالة معينة، فمثلا نحافة الوسط بالنسبة للأطراف مع طول الجسم تدل على أن الشخص تغلب عليه الرغبة في الاتصال بأفراد المجتمع، بينما ضخامة الوسط بالنسبة للأطراف مع قصر القامة تفيد رغبة الشخص في الابتعاد عن أفراد المجتمع والانطواء على النفس.

كذلك يشمل البحث العضوي دراسة تعبيرات الوجه، فقد تغلب على الأنثى ملامح الرجولة، وقد تظهر على الرجل سمات الأنوثة، وقد يتميز الشخص بنظرات قاسية حادة تكون في أحيان كثيرة دالة على ميل صاحبها لجرائم القتل والجرح.

غير أن شدة النقد الذي وجه لمنهج البحث العضوي في شخص المدرسة العضوية، ما لبث أن دفع بلومبروزو نفسه إلى إعادة النظر في منهجه، فراح يختبر صدق النتائج التي توصل إليها في دراساته، وانكب على عينات المجرمين الذين درسهم يقيس أطرافهم ويدرس أجسامهم

ويتتبع طباعهم وأخلاقهم حتى قيل إنه صور المجرم تصويرا فوتوغرافيا من كل جانب.

وقد كانت هذه الخطوة الأولى التي سيواصلها تلامذة المدرسة الوضعية الإيطالية في اتجاه بلورة منهج البحث الوظيفي للأعضاء بدلا من الاقتصار على دلالاتها الخارجية والتي تبين مع مرور الوقت وتطور التقنية أن نتائجها ليست قاطعة.

ثانيا: البحث الوظيفي

البحث الوظيفي في مجال علم الإجرام يشمل دراسة وظائف أعضاء وأجهزة جسم المجرم، ويدخل في نطاق هذه الدراسة وفي مقدمتها بحث سير الجهاز العصبي وتأثيره في إفرازات الغدد لا سيما الغدة الدرقية، فقد لوحظ أن بعض المجرمين يكون لديهم خلل في سير هذا الجهاز وفي إفرازات الغدد. فمرتكبي جرائم القتل والجرح يتميزون عادة بزيارة إفرازات غددهم الدرقية عن النسبة المعتادة، الأمر الذي يجعل بعض العلماء ينصح باستئصال جزئي لهذه الغدة.

ويستعان في هذا المجال أيضا بتتبع حركات الجفون واللسان واليدين، فقد ثبت علميا وجود رعشة في هذه الأعضاء تلازم المجرمين نتيجة خلل في سير عمل جهازهم العصبي.

ثالثا: البحث النفسي والعقلي

يتمثل الفحص النفسي والعقلي للمجرم في دراسة مكنونه الداخلي بغية الوقوف على مختلف الاضطرابات العقلية والنفسية التي يعانيها، ومعرفة مدى صلتها بنزعاته وسلوكياته الإجرامية، وهذا الفحص مفيد للغاية في فهم كثير من المظاهر السلوكية الصادرة عن المجرم.

وتشمل دراسة النفس بصفة عامة دراسة درجة ذكاء المجرم وغرائزه وعواطفه، ويلجأ في سبيل ذلك إلى عدة وسائل منها استجواب المجرم وملاحظة وتتبع تصرفاته وإجراء بعض الاختبارات عليه، كأن تعرض عليه رسوم غامضة وتلاحظ انطباعاته عليها، أو تعرض عليه بعض الكلمات ليذكر كلمات أخرى تثيرها الكلمات الأولى في خاطره، كل هذه الأساليب من شأنها أن تعطي صورة واضحة عن نفسية المجرم.

ونظرا لأهمية دراسة الجانب النفسي للمجرمين، فقد نشأ علم النفس الجنائي وتطور في اتجاه استقلال عن علم الإجرام التقليدي، وتخصص في دراسة آثار الجوانب النفسية على سلوكيات المجرمين وفحص الجانب المستتر في الشعور والعقل الباطن لديهم بهدف الوقوف على تشخيص الاضطراب النفسي الذي يعانونه.

أما البحث العقلي للمجرم فيهدف فحص الناحية الذهنية للمجرم بما تشمله أولا من جس لطريقة الوعي والإدراك، وتمحيص لطريقة التفكير، واستقراء لطريقة التصور والفهم، ثم بعد ذلك قياس للانفعال كما

ونوعا ولكيفية التعلق بالدين والمثل العليا، وأخيرا اختبار أهلية البث والعزم لدلى المجرم بغية الوقوف على مدى النقص العقلي الذي قد تكون له دلالته في تفسير سلوكه الإجرامي، ذلك أن أهليات المجرم في العادة تقل عن المتوسط الذي هو لدى الرجل العادي؛ والسبب في ذلك واجع بالأساس إلى الهذيان غير الطبيعي الذي ينتاب ملكاته، فإذا هو يؤمن بهذا الهذيان عقيدة راسخة خلافا للواقع.

وقد تبين من عدة تحاليل نفسية وعقلية أن بعض المجرمين إنما يقدم على ارتكاب جريمته نتيجة توهمه وجود أخطار تهدده وهي غير موجودة أصلا في الحقيقة، فقد تتوافر في المجرم حالة خيال خصب غير طبيعي تتميز بالمبالغة في بعض الأمور الواقعة، أو بالإنشاء الخيالي لأمور لا وجود لها، فيتهيأ نتيجة ذلك لارتكاب جرائمه دون أدنى مسبب.

رابعا: البحث التاريخي للمجرم

لا تكفي الأبحاث العضوية والوظيفية والنفسية والعقلية لتقييم واستخلاص الدوافع التي تؤدي بالمجرم إلى ارتكاب جريمته، بل لا بد من أن يضاف إلى ذلك دراسة تاريخ حياته، ماضيه وحاضره وآمال مستقبله، بل ودراسة الظروف التي لابست تكوينه وقت الحمل به، فقد ثبت أن الجنين يتأثر في تكوينه بهذه الظروف جميعا مضافا إليها دراسة الظروف الأسرية التي يعيشها من حيث عادات آبائه وأجداده، والأمراض التي

ظهرت في أفراد أسرته وذلك بغية تحديد تأثير العوامل الوراثية على المجرم.

ويلجأ الباحث في سبيل إنجاز هذا البحث الموسوعي عن حياة المجرم إلى مصادر متعددة، منها المعني بالأمر مباشرة عن طريق مقابلته، أو أقرباؤه وزملاؤه في الماضي والحاضر، وكل الوثائق التي يتيسر الحصول عليها من تقارير طبية ومدرسية وإدارية وقضائية وغيرها.

خامسا: الاستبيان

الاستبيان وسيلة لجمع البيانات وقياس الاتجاهات حول مشكلة تتصل بالسلوك الإجرامي، ويتم عن طريق تصميم استمارة تتضمن أسئلة معينة تصاغ وفقا لفرضية معينة، حيث توجه هذه الأسئلة إلى الأفراد محل البحث بطريقتين:

- الطريقة الأولى: الاتصال المباشر بالمعنيين وطلب إجابتهم.
- الطريقة الأخرى: إرسال الاستمارات لهم ليجيبوا عنها في غير حضور الباحث ويعيدوها إليه بعد ذلك.

ولطبيعة الأسئلة التي يعدها الباحث في استمارة الاستبيان أهمية قصوى في الإحاطة بالمعلومات الضرورية لتفسير السلوك الإجرامي للمبحوث، وهي ترتد في مجملها إلى سبعة أسئلة صاغها العالم "سيبلح"

في: من وماذا وأين وبماذا ولماذا وكيف ومتى؟ وهي أدوات استفهامية تخص المجني عليه والموضوع والمكان والوسيلة والباعث وظروف التنفيذ وزمن ارتكاب الجريمة.

وإذا كان أسلوب الاستبيان يتميز بحياد إجاباته بعيدا عن تأثير الباحث سيما وان المبحوث قد يجد حرجا في التصريح بإجاباته، فإن ما يعاب على هذا الأسلوب اقتصار مجاله على طبقة المتعلمين من جهة، ثم اتساع هامش الخطأ في الإجابات لعدم فهم الأسئلة أو عدم اقتناع المبحوثين بجدواها من جهة أخرى مما دفع بالكثير من الباحثين إلى تفضيل أسلوب المقابلة في بحث واستجواب المجرمين.

سادسا: المقابلة

المقابلة هي أكثر الأساليب استخداما في علم الإجرام وأهمها في جمع البيانات، خاصة إذا كان الباحث على قدر من الكفاءة والمهارة، حيث يسهل التعرف على الجوانب الخاصة من المشكلة موضع الدراسة.

وتتيح مقابلة الباحث فرصة مساعدته على فهم الأسئلة المراد إجابته عنها، بما يساعد في الحصول على معلومات مضبوطة، وفهم اتجاهات الشخص ودوافع سلوكه، ومن الأبحاث الهامة في هذا الاتجاه العمل الذي قام به الباحثان شيلدون جلوويك واليانور جلوويك في الولايات المتحدة الأمريكية لمعرفة أسباب جنوح الأحداث، حيث كان للمقابلة في هذا المجهود الدور أكبر.

والواقع أن أسلوب المقابلة يسمح للباحث بتقييم قدر الصدق أو الزيف في إجابة المجرم، الأمر الذي يعطي للنتائج المترتبة على هذا الأسلوب قدرا أكبر من الثقة نتيجة التفاهم الذي ينسجه الباحث بالمجرم، لكن رغم كل هذه الدقة والمصداقية التي توفرها هذه الطريقة، فإن عددا مهما من الباحثين استعاض عنها بمناهج وصفت بالجماعية.

المطلب الثاني

مناهج البحث الجماعية

إذا كانت مناهج البحث الفردية في علم الإجرام تهتم بدراسة المجرم، فإن مناهج البحث الجماعية على العكس من ذلك تبحث الجريمة باعتبارها ظاهرة في حياة المجتمع، وهي تقوم في جانبها الأعظم على الملاحظة الواقعية وعلى الإحصاءات والمسح الاجتماعي وعلى التحليل العلمي لنتائج هذه الأساليب.

ورغم أن علم الإجرام علم تجريبي بامتياز، فإنه يصعب إعمال الملاحظة فيه لأجل الاختيار والانتقاء، مثلما يتعذر الاعتماد فيه على التجريب من أجل التحكم في القوانين الجزئية وضمها بغية الوصول إلى النظرية العامة أو الحكم الكلي.

ومع كل هذا، فإن الباحث في علم الإجرام يستعيض عن التجربة والملاحظة كأساسين للمنهج التجريبي، ببعض الطرق والوسائل العلمية

الأخرى المتاحة، والتي يحاول من خلالها ضبط واقع الجريمة، وسوف نقتصر هنا على أسلوبي الإحصاء والمسح الاجتماعي في دراسة الظاهرة الإجرامية لأهميتهما القصوى في مباحث علم الإجرام ومكانتهما منه دون غيرهما.

أولا: الأسلوب الإحصائي

الإحصاء في معناه الصادر لا يعدو أن يكون تعبيرا عن ظاهرة معينة بالأرقام، وهو بهذا المعنى أقدم أسلوب استخدمه الباحثون في دراسة الظواهر الاجتماعية عموما، والظاهرة الإجرامية على الخصوص، حيث قدم عالم الرياضيات والفلك البلجيكي (كيتليه) ومعاصره الفرنسي (جيري) عددا من الأبحاث المعتمدة على الإحصاء ما بين ١٨٢٦ و١٨٣٠.

وللإحصاء أهمية كبيرة في تحديد نوازع المجرمين الاجتماعية والفردية من ناحية البيئة، والطقس، والسن، والجنس، والسلالة، والثقافة، والمستولى الاقتصادي، والمهنة، والحالة الصحية وأثر كل ذلك وغيره على السلوك.

ورغم ما قيل عن فائدة الإحصاءات بوصفها تمثل مرآة الجريمة أو ميزانيتها كما يقول (سيلين) إلا أنها لا تصلح سوى لتكوين فكرة أولية عن النشاط الجرمي في جهة ما ووقت ما، وتتم الإحصاءات بطريقتين

مختلفتين إحداهما ثابتة والأخرى متحركة تبعا لثبات موضع الدراسة أو حركيتها.

١- أنواع الإحصاء الجنائي:

تنقسم الإحصاءات الجنائية إلى إحصاءات خاصة بالجرائم وأخرى تهم المجرمين وتشمل دراسة الإحصاء الجنائي في علم الإجرام هذين النوعين معا.

أ) الإحصاءات الخاصة بالجرائم

تقوم الإحصاءات الخاصة بالجرائم على جمع المادة العددية وتصنيفها بقصد إبراز عوامل الارتباط بين عدد المقبوض أو المحكوم عليهم من جهة، وبين بعض المتغيرات الخاصة الاجتماعية أو الفردية، ومن هذا القبيل رصد علاقة الإجرام بظاهرة البطالة أو التصنيع كظواهر اقتصادية.

وتتم دراسة الإحصاءات الخاصة بالجرائم إما بكيفية كمية أو نوعية. فأما الدراسة الكمية فتروم رصد كافة الجرائم دون تمييز بينها من حيث نوعها، بينما تبتغي الدراسة النوعية للظاهرة الإجرامية التركيز على مجموعة معينة من الجرائم وتناولها بالتحليل والبحث كجرائم الأسرة، وجرائم الأموال، وجرائم الإرهاب وهكذا.

وسواء كانت دراسة الظاهرة الإجرامية كمية أو نوعية، فهي تتم بطريقتين:

- الطريقة الثابتة/ الإحصاء الثابت:

بالنسبة للموضوعات الثابتة يسمى الإحصاء الذي يتناولها بالإحصاء الثابت وهو الذي يعني بدراسة ظاهرة الجريمة من منطق ثابت قد يكون مكانا أو زمانا أو مهنة أو سنا أو غيره تمهيدا لإجراء مقارنة بين نتائج العوامل المسببة للجريمة، ومثال هذا أن يتم إحصاء الجرائم التي تقع في إقليم معين في فصل معين من السنة ومقارنتها بما يقع في نفس الإقليم في فصل آخر لمعرفة أثر تغير الفصول في معدلات الإجرام.

- الطريقة المتحركة/ الإحصاء المتحرك:

الإحصاء المتحرك الذي يهم الموضوعات المتغيرة أو المتحركة عبارة عن دراسة ظاهرة الجريمة من خلال منطق متحرك في الزمان مع ثبات بقية العناصر الأخرى لا سيما المكان لمتابعة الحركة الإجرامية في إقليم معين على مدى زماني طويل مع محاولة استخلاص أسباب هذه الظاهرة من خلال تغير معدل الجريمة وحجمها بالزيادة أو النقصان مقترنا بظواهر اجتماعية أو طبيعية واكبت هذه الحركة كالمجاعة مثلا أو الحرب.

والإحصاء الجنائي يكون رسميا إذا كان صادرا عن الدولة أو من جهة دولية مختصة كالإحصاءات التي تصدر عن المنظمة الدولية للبوليس الجنائي، وقد يكون غير رسمي إذا عكف على إعداده باحثون متخصصون في علم الإجرام.

ب) الإحصاءات الخاصة بالمجرمين

تنصب الإحصاءات الخاصة بالمجرمين على لم المادة العددية وتكثيفها، بغية إجراء المقارنة بين مدى انتشار سمات ومميزات نفسية أو اجتماعية بين المجرمين وبين غيرهم من الأفراد العاديين، ثم المقارنة كذلك بين المجرمين ممن يعانون نفس الطروف والمشاكل المارة بنا.

وتهتم الإحصاءات الخاصة بالمجرمين أيضا ببيان الصلة بين معدلات الإجرام وبين بعض الظروف المتصلة بشخص المجرم كالسن والجنس والذكاء والمهنة ودرجة التعليم.

٢ـ تقييم الأسلوب الإحصائي

يتصف الأسلوب الإحصائي. بعدة مزايا لم تعفه من النقد والمناقشة بسبب عديد من العيوب التي تعتريه.

أ) مزايا الأسلوب الإحصائي

يتصف الأسلوب الإحصائي بعدة مزايا سواء بالنسبة للواضع الجنائي أو القاضي أو أجهزة الأمن أو بالنسبة للباحث في المجال الجنائي أو الفرد العادي كما يلي:

- بالنسبة للواضع الجنائي: تظهر الإحصاءات مدى سير خط الإجرام بالنسبة لجريمة معينة، فإذا أخذنا على سبيل المثال جرائم المخدرات بعد تشديد عقوبتها يتبين للشارع الجنائي أنه لم يكن لتشديد العقوبة أثره في انخفاض معدل الجريمة.

- بالنسبة للقاضي: إذا ما اطلع على الإحصاءات الجنائية يمكنه أن يتبين أثر شدة الأحكام القضائية في انخفاض نوع معين من الجرائم أو ازدياده بما يدعوه إلى تغيير سياسته العقابية.

- بالنسبة للمسؤولين عن الأمن: عن طريق الإحصاءات يتمكن هؤلاء من التأكد من نجاح سياستهم في مقاومة الإجرام أم لا، كما يتمكنوا من اكتشاف الجرائم الجديدة الصاعدة وتحويل النظر تجاهها.

- بالنسبة للباحث الجنائي والاجتماعي والنفسي: تشكل الإحصاءات أهمية خاصة بالنسبة لهؤلاء حيث بواسطتها

يتعرفون أنواع الجرائم ومكان وقوعها وزمنه، ومدلى العلاقة بين الظواهر الاجتماعية والبيئية، كما يتبينون نوعية ومعدل الجريمة في إقليم معين أو وقت معين.

- أما بالنسبة للشخص العادي: فالإحصائيات الجنائية تظهر له مدى استتباب أو اضطراب الأمن في البلد الذي يعيش فيه تبعا لانحسار أو ازدياد معدل الجريمة فيه. بما يشكله ذلك من أهمية على حياته ونشاطاته وما يجب عليه اتخاذه من احتياطات لازمة للإفلات من المجرمين.

لكن رغم هذه الإيجابيات والفوائد الكبيرة للإحصاءات الجنائية، فإن عددا كبيرا من العلماء يتحفظون على أسلوب الدراسة الإحصائية في مجال الإجرام بالنظر للعيوب التي تشوبه.

ب) عيوب الأسلوب الإحصائي

يشوب الأسلوب الإحصائي عدة عيوب نقتصر على ذكر ما يلي:

- إن الإحصاءات الجنائية لا تمثل الواقع الحقيقي للإجرام: إذ هناك فرق كبير بين عدد الجرائم المرتكبة فعلا وبين الجرائم المحصاة، فضلا عن وجود إحصاء للجرائم المبلغ عنها وآخر لمن صدر عليهم حكم جنائي، وثالث لمن نفذ في حقهم الحكم وهكذا، فبأي هذه الأرقام يهتدي الباحث؟

• إن كثرة الإحصاءات الجنائية وتشعبها وتداخلها يؤثر سلبا على النتائج بل ويؤدي أحيانا إلى تناقضها فمثلا عند دراسة تأثير عامل الزواج على الإجرام نجد جرائم المتزوجين أقل من جرائم غير المتزوجين، غير أن التدقيق أكثر يبين أن جرائم المتزوجات أكثر من إجرام غير المتزوجات مما يؤدي إلى اضطراب النتائج.

• إن الإحصاءات الجنائية لا تكفي في حد ذاتها ليفسر الباحث السلوك الإجرامي، لإغفالها في كثير من الأحيان بعض المتغيرات التي لا تستقيم ترجمتها إلى أرقام، مثال ذلك قصور الإحصاءات عن تفسير أسباب ارتكاب أفراد نشئوا في بيئة سوية للجريمة وعدم ارتكاب آخرين نشئوا في بيئة إجرامية للجريمة.

• إن الإحصاءات الجنائية لا تعبر حقيقة معدلات الجريمة، ذلك أن الأرقام التي تبرزها تلك الإحصاءات لا تكون عادة مقارنة بالعدد الحقيقي للسكان الذي يجري إحصاؤه نهاية كل عشر سنوات وهو ما يؤدي إلى ظهور معدل أعلى في نهاية العشر سنوات لا بسبب زيادة الإجرام وإنما بسبب عدم إدخال الزيادة التي طرأت على تعداد السكان في حساب معدلات الجريمة.

- إن الإحصاء الجنائي يترتب عليه ما يسمى الرقم المظلم، ذلك أن الأرقام الإحصائية لا تمثل حقيقة الجرائم التي ترتكب في الواقع، فهناك جرائم تقع ولا يبلغ عنها، وأخرى تبلغ ولا تحرك المتابعة بشأنها، وهناك جرائم رغم الدعوى يبرأ أصحابها نتيجة عدم كفاية أدلة الإدانة، إذا فرقم الإحصاء يختلف كثيرا عن الرقم الحقيقي، والفارق بين الرقمين هو ما يعرف عند الدارسين بالرقم المظلم، وهو الرقم الذي يختلف تبعا لخطورة الجرائم، حيث يقل في جرائم القتل مثلا ويرتفع في الجرائم البسيطة كالسبب مثلا.

مع كل هذا، تبقى الدراسة الإحصائية أهم طرقي البحث العلمي في مجال بحث الجريمة لكونها البديل الوحيد حتى الآن على الأقل للملاحظة والتجريب المعتبران عماد المنهج العلمي التجريبي في البحث، فالدراسة الإحصائية بمثابة الملاحظة غير المباشرة في موضوع تستحيل فيه الملاحظة المباشرة كما سبق.

ثانيا: أسلوب المسح الاجتماعي

أسلوب المسح الاجتماعي (البحث الاجتماعي) هو طريق من طرق البحث الأصلية في علم الإجرام؛ ويعني نزول الباحث إلى مواطن الإجرام والاستعانة في دراسته بواقع الحياة وظروفها بهدف جمع الحقائق عن ظاهرة من الظواهر الاجتماعية تمهيدا لاستظهار خصائصها

ومسبباتها والقوانين التي تحكمها، وهذه الطريقة تقتصر على المجرمين أو مخالفي القانون، وقد تكون شاملة لسائر مرتكبي جريمة معينة في مكان معلوم وزمان محدد وقد تكون قاصرة على عينة منهم فقط.

والمسح الاجتماعي بما هو دراسة وصفية غرضها جمع الحقائق عن التنظيم الاجتماعي في مجتمع معين يتم عن طريق النموذج الاستجوابي أو عن طرقي الدراسة البيئية.

١ـ النموذج الاستجوابي

النموذج الاستجوابي هو نموذج يضعه الباحث متضمنا مجموعة من الأسئلة حول الظروف التي يعيش فيها الفرد، سواء الطروف الصحية أو النفسية أو الاجتماعية أو غيرها، ويقوم بتوزيع نسخ منه في منطقة معينة تتميز بطابع إجرامي محدد، وعن طريق الإجابات المختلفة يستطيع الباحث ربط أنواع الجرائم ومعنى تعددها من جهة بالظروف المشتركة السائدة في هذه المنطقة من جهة أخرى.

غير أن مثل هذه الطريقة معيبة من جهة أن الإجابات تكون محل شك إذ لا يوجد ما يضمن صدق أصحابها في التعبير عن حقيقة ظروفهم، وأيضا تكون نماذج الاستجواب مختلفة من باحث لآخر الأمر الذي يؤثر في النتائج ويصبغها بالطابع الشخصي للباحثين.

٢. الدراسة البيئية

الدراسة البيئية إحدى أهم أساليب المسح الاجتماعي في علم الإجرام، وتعني أن يقسم الباحث الإقليم الذي يقوم لإجراء بحثه عليه إلى عدة مناطق تختلف في ظروفها الثقافية والحضارية والاقتصادية مثلا، ثم يربط بين درجة توافر هذه الظروف أو تخلفها واتجاه الظاهرة الإجرامية فيها ثم مقارنة الأقاليم بعضها ببعض لاستخلاص العوامل المؤثرة على تلك الحركة على ضوء ارتباطها من عدمه بالظروف الاجتماعية التي كانت محور دراسته.

وقد انتشر استخدام الدراسة الإيكولوجية بما هي بيان لتوزيع الجرائم جغرافيا في الولايات المتحدة وأوروبا، أما على الصعيد العربي فقد استخدمت هذه الطريقة في مصر في عدة بحوث فهمت على الخصوص ظاهرة الهجرة وأثرها على الجريمة، كما واستخدمت في العديد من الدول العربية الأخرى.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول علم الإجرام كأحد الركائز الأساسية في فهم الجريمة ودوافعها، وأثر التطورات الاجتماعية والتكنولوجية على أشكالها، نؤكد على أهمية هذا العلم في رسم استراتيجيات فعالة لمكافحة الظاهرة الإجرامية والحفاظ على استقرار المجتمعات.

لقد استعرضنا في هذا البحث تطور علم الإجرام من دراسة الجرائم التقليدية التي كانت تمثل تهديدًا مباشرًا للأفراد والممتلكات، وصولاً إلى الجرائم الحديثة التي أفرزها التطور التقني والعولمة، مثل الجرائم الإلكترونية وجرائم غسل الأموال. وبرزت الفجوة بين النظم التقليدية لمكافحة الجريمة والاحتياجات الحديثة لتطوير آليات قانونية وتقنية مواكبة لهذه التحولات.

من خلال تناولنا للفصول الأربعة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات:

١. الجريمة التقليدية لا تزال تحتل مكانة كبيرة في المجتمعات، ويجب تطوير الأدوات اللازمة لمواجهتها بما يتماشى مع التحولات الاجتماعية والثقافية.

٢. الجرائم الحديثة تتميز بطبيعتها المعقدة وعبر الوطنية، مما يستوجب تعزيز التعاون الدولي وتطوير الأطر القانونية التقنية لمواجهتها.

٣. فهم الظاهرة الإجرامية بشكل شامل يتطلب دراسة متعددة التخصصات، تشمل الجوانب النفسية والاجتماعية والتقنية والقانونية.

المراجع:

مراجع تم الاستناد إليها في كتابة هذا المؤلف:

د. إسحاق إبراهيم منصور، موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٨.

د. رمسيس بنهام، علم الإجرام، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٦١.

د. شيماء عبد الغني عطا الله، د. غنام محمد غنام، مبادئي علم الإجرام، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، ٢٠١٧.

د. عبد الجبار عريم، نظريات في علم الإجرام، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٣.

د. فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٩.

د. نجاتي سيد أحمد سند، دروس في علم الإجرام، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.